جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية اللغة العربية ـ كلية الدراسات العليا

قسم الدراسات النحوية واللغوية

استدراكات ابن هشام الأنصاري على ابن مالك من خلال أوضح المسالك

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية
تخصص النحو والصرف

إعـــداد الطالـب : محمد نور بخيت حمـد

إشراف الدكتور : علي الريح جلال الدين

العام الدراسي

١٤٢٨هـ ــ ١٤٢٩هـ ٢٠٠٧م- ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)

١٩٢.١٩٥ من سورة ا

إهداء

أُهدي هذا عملي في هذا البحث ، لكل من والدي ، ولكل من له فضل علي في تعليمي وإرشادي ، ولكل طالب علم مجد يسلك هذا السبيل ، وأخص بالذكر طلاب العربية .

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى أولاً وآخراً أنْ وفقني لهذا العمل وإتمامه، قال تعالى:﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ النمل(١٩)

ثم أتقدم بالشكر لجامعة أم درمان الإسلامية، التي وفرت لي هذه الفرصة، وأخص بالشكر كلية اللغة العربية والقائمين عليها، وكلية الدراسات العليا والقائمين عليها .

ثم لا يفوتني أن أشكر لفضيلة الدكتور علي الريح جلال الدين، الذي تفضل بالإشراف والاعتناء بهذا البحث، فله الشكر والتقدير على ما قام به من توجيهات وإرشادات مهمة كانت ثمرة هذا البحث، فجزاه الله خيراً .

وأتقدم بالشكر للقائمين بإدارة المكتبة المركزية بجامعة أم درمان الإسلامية على ما قاموا به من خدمة جليلة تسهل للدارسين الاستفادة من هذا التراث الإسلامي .

وأتقدم بالشكر أيضا للقائمين بإدارة مكتبة كلية جبرة العلمية لما قاموا به من إعارتي بعض الكتب والإفادة من جهاز الكمبيوتر، فجزاهم الله خيراً .

وأتقدم بالشكر أخيراً لكل من أعارني كتاباً، أو ساعدني على اقتنائه، أو أعان على طبع، أو مراجعة، أو وفر علي وقتاً، أو غير ذلك، فجزى الله الجميع خير الجزاء، ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس)).(1)

(1) رواه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٩٥)ــ (٢/٣٠٢) من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) .

ملخص البحث

يرمي هذا البحث إلى تقريب وجمع ما تداركه ابن هشام الأنصاري على ابن مالك، من خلال كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وتوضيح ما مدى قوة هذه الاستدراكات وصحتها ومطابقتها للواقع . وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة. ففي المقدمة تطرق البحث لأسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه والدراسات السابقة وغير ذلك.

وفي التمهيد تناول البحث تعريف الاستدراك لغةً، واصطلاحاً، ولمحة يسيرة عن استدراك النحويين .

أما الفصول الأربعة، فهي، مشتملة على الآتي:

ففي الفصل الأول تناول البحث دراسة حول ابن مالك وابن هشام تشتمل على مسيرتهما من النشأة، مروراً بالحياة العلمية، حتى الوفاة.

وفي الفصل الثاني تناول البحث استدراكات ابن هشام على ابن مالك في الأسماء، ويشتمل هذا الفصل على أربعة وعشرين مبحثاً، وكل ذلك مفصل في البحث.

وفي الفصل الثالث تطرق البحث لاستدراكات ابن هشام على ابن مالك في الأفعال، وهو خمسة مباحث.

وفي الفصل الرابع الأخير تناول البحث استدراكات ابن هشام على ابن مالك في الحروف، واشتمل على خمسة مباحث أيضاً.

وأما النتائج التي اشتملت عليها هذه الدراسة، فهي مجملة في الآتي:

- من النتائج المهمة التي توصل إليها الباحث أن ابن هشام في شرحه أوضح المسالك أراد أن يربط الدارسين بشرح خالٍ من تعقيد المتون مع تمام الإيضاح من غير التعرض لتفكيك المتن، خلافاً لما عليه عامة شراح الألفية؛ وربما يذكر المتن أحياناً إذا دعت إليه ضرورة التنبيه.

- أنَّ ابن هشام في تداركه على ابن مالك؛ يرى الباحث أنه أصاب في بعضها وأخطأ في آخر، ومنها ما هو محل اجتهاد، وكل هذا موضح في الدراسة، ولينظر على سبيل المثال صفحة: ٥٩،٥٥، ٦٤، وغير ذلك من مواضع.

- توصل الباحث من خلال هذه الدراسة لكتاب أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، أنَّ ابن هشام في عدم تقيده بالمتن أتاح له أن يستدرك على ابن مالك في غير الألفية من كتبه كشرح التسهيل وشرح الكافية.

- من خلال الدراسة ومراجعها المختلفة، توصل الباحث إلى أن كتب ابن مالك ساعدت في تعلم النحو وتعليمه، فإن غالب الكتب النحوية تدور حول كتبه.

- يوضح ما سبق أن أبا حيان الأندلسي مع علو قدره في هذا الشأن؛ فإنه بنى أعظم كتابين له في علوم العربية وهي(التذييل والتكميل شرح التسهيل) و(ارتشاف الضرب من لسان العرب) على كتب ابن مالك.

وأما التوصيات فهي كالآتي:

- توصل الباحث أيضاً من خلال هذه الدراسة أن البحث في الاستدراكات مرتع خصب لأفكار العلماء؛ ولذا يوصي الباحث بالمضي في هذا الطريق؛ فإنه منهل عذب لا يكاد ينضب.

ومما يوصي به أيضاً: العناية بكتب التراث الإسلامي والاستدامة على قراءتها، والاستفادة منها، مع الانتفاع بالأجهزة العصرية في تقريب العلم وتيسيره .

Abstract

The research aims at giving a close look and collect what Ibn Husham Al-Ansari has speculated on Ibn Malik on his book which is entitled (The Clearest Paths to Al-Phiat Ibn Malik)* and it also explains the strength of these speculates and its truthfulness and applications to reality.

The research is composed of an introduction, a preface four chapters and conclusion. In the introduction the research focuses on the reasons for choosing the topic, its importance, aims and previous studies etc.

The preface defines what is meant by review lexically and as a term, and a brief glimpse about the review of grammarians.

The four chapters comprises the following:

Chapter one concentrates on the life of both Ibn Malik and Ibn Husham from birth, up bringing, their scientific life till death.

Chapter two discuss the reviews of Ibn Husham on Ibn Malik concerning Names, this chapter comprises twenty-four subtitles.

Chapter three sheds light on the reviews of Ibn Husan on Ibn Malik regarding verbs and it is composed of five subtitles.

The fourth and last chapter focuses on the reviews of Ibn Husham on Ibn Malik on letters and it is also composed of five subtitles.

The conclusions of the study are as follows:

- One of the most important conclusions is that Ibn Husham in his explanation to " The Clearest Paths" meant to provide the learners with an uncomplicated explanation with full clarity for the main text.

* The book which is written by Ibn Malik in Arabic Grammar in a form of poem.

- The researcher sees that Ibn Husham in his work speculates on Ibn Malik is sometimes right and sometimes wrong, sometimes is a matter of "making up mind" see (pages: 59,55,64), ….etc.
- The researcher has also come to the conclusion that Ibn Husham through his study to (The Clearest Paths to Al-Phiat Ibn Malik) that Ibn Husham doesn't bind himself with the main text (Mitn), so he is able to speculates on Ibn Malik in other books like the "Easy Explantion" and "Al-Kafia Explanation".
- The researcher has concluded, though study and its different refercnes, that Ibn Malik books help in learning and teaching grammar and at the all books written after his books are just revolving round what he has said.
- This explains that Aba-Hyan Al-Andlsy has based his two greatest books on Arabic sciences on wht is written by Ibn Malik.

The recommendations are as follows:

- The researcher has also come to the conclusion that conducting researchers on the speculations is a good field available for scholars and researchers, so he recommend them to proceed on his path.
- He also recommends that books on Islamic heritage and tradition should be taken care of, and to continue on reading them and benefit out of them.

  He also recommends us to benefit out of modern devices and technologies because it make the study of science easy.

المقدمــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد

فإن علم النحو من العلوم العربية التي توفر عليها العلماءُ قديماً وحديثاً، وأشبعوها بحثاً وتمحيصاً حتى نضجت وآتتْ أُكلَّها. وقد كان للنحو العنايةُ الفائقة من علمائه حتى ألفت فيه الكتب النفيسة في القديم والحديث، وتعددت فيه الآراء المنهجيةُ، والمدارسُ النحوية؛ وهذا نتيجة للبحث والتمحيص فيه قرناً بعد قرنٍ.

ومن هذه القرون التي حظيت بنتاج فكري وعلمي واسع النطاق في جميع فنون الثقافة الإسلامية، القرن السابع والثامن والتاسع. فسعدت هذه الحقبة التاريخية بأكابر النحاة وأساطينهم، حيثُ كلٌّ من أتى بعدهم؛ فإنه لا يكاد يخرج من أقوالهم .

وفي هذه الآونة، صنف أوحد الفضلاء، تذكرة النحاة، جمال الدين بن مالك، الكتب النافعة، والتصانيف المثمرة، التي كانت فيما بعد؛ محلٌ للدراسات النحوية واللغوية. وجميعُ النحاة بعد ابن مالك عُنُوا بكتبه واهتموا بها شرحاً وتوضيحاً .

وكان ابن مالك ينتقي من المدارس النحوية ويختار ما يرجحه الدليل والقياس الصحيح، ومن أعظم كتبه النحوية(الخلاصة) في علم النحو والصرف، التي عكف عليها العلماء شرحاً وتوضيحاً، حتى أصبحت محط الدارسين في النحو العربي، وكان من أولئك النحاة المجتهدين الذين عُنوا بشرحها وتوضيحها ابن هشام الأنصاري في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ؛ ولغزارة علم هذا الكتاب وعلو شأنه عند الباحثين، قال عنه العلامة خالد الأزهري[1] في مقدمة حاشيته على التوضيح واصفاً هذا الكتاب: ((...وهو في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان لم يؤت بمثاله ولم ينسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز في الوجود في هذا النحو شكله)).[2]

---

(1)هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري النحوي، صاحب التصانيف النافعة، من أعظمها وأنفعها التصريح بمضمون التوضيح، توفي سنة ٩٠٥هـ . انظر شذرات الذهب، لابن العماد (٢٦/٨) ١٤١٤هـ ـ١٩٩٤م .

(2)التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (٨٥/١) تحقيق الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط/١ ، الزهراء للإعلام العربي ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م .

أهميةُ موضوع البحث

تبرز أهمية الموضوع في الآتي:

ــ أنَّ لابن هشام الأنصاري مكانة علمية رفيعة عند العلماء، لانفراده بالفوائد والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، وغير ذلك.

ــ اشتمال كتاب أوضح المسالك على استدراكات مهمة، قصد بها ابن هشام أن يتلافى ما فات ابن مالك من خلل في مسائل وإصلاحها.

ــ لم يجد الباحث حسب اطلاعه مؤلفاً احتوى هذه الاستدراكات؛ ولعظيم فائدتها وجـدتها جديرة بالبحث والدراسة.

أسبابُ اختيار الموضوع

أولا: أن الاستدراكات والتعقبات من المسائل التي عُني بها العلماءُ قديماً وحديثاً، لإصلاح ما فات من خلل أو نقص .

ثانيا: أن ما تداركه ابن هشام على ابن مالك متفرق في أثناء الكتاب، ومن مقاصد التأليف (جمع متفرق)، وقد أفردته بالبحث والدراسة حتى ينتفع به.

ثالثا: أنّ الكتابة في هذا الموضوع مما عُنيت به جامعةُ أم درمان الإسلامية؛ فقد اطلعت على ثلاث رسائل علمية في هذا الموضوع، وهي :

(استدراكات البَطَلْيُوسي على الزجاجي) ماجستير، (واستدراكات ابن يعيش على الزمخشري) دكتوراة، (واستدراكات الدسوقي على ابن هشام من خلال حاشيته على المغني) دكتوراة، وقد أعجبت بطريقتهم في معالجة هذا الأمر، فأحببت أن أسلك مسلكهم في معالجة هذه الاستدراكات.

مما يجدر ذكره في هذا المقام؛ أنه لا يوجد حصول شيء مهم بدون مشقة، وكما قال يحيى بن أبي كثير([1]): ((لَا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ))([2])، وهذا معروف في كل بحث تعددت فيه الفصول والمباحث؛ فإنه يحتاج إلى مراجع وافرة لتوثيق مادة البحث، وربطها

([1]) هو يحيى بن أبي كثير بن صالح بن المتوكل، أحد الأعلام في الحديث، توفي سنة ١٢٩هـ . انظر شذرات الذهب، لابن العماد (١٧٦/١)، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، ١٤١٤هـ ــ١٩٩٤م .

([2]) انظر مسلم بشرح النووي (١١٨/٣) تحقيق عصام الصبابطي، وحازم محمد، وعمـاد عـامر، ط/٤، دار الحديث بالقاهرة ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م .

بكلام العلماء، ثم الخلوص بنتيجة تثري البحث العلمي . فالصعوبات تبدأ من تمهيد الماجستير مروراً بخطة البحث، وعرضها على المجالس المختلفة، ثم الموافقة إلى غير ذلك .

ومن أعظم الصعوبات التي تواجه الباحث ندرة المراجع؛ فإنها لا توجد في مكان واحد، فهي متفرقة في المكتبات العامة والخاصة، والحمد لله بعد الصبر والأخذ بالأسباب، توفرت لي مراجع مهمة كما هو ظاهر في ثبت الفهارس .

أسئلةُ البحث:

يجيب البحث على هذه الأسئلة التالية:

أ/ ما هي الاستدراكات التي استدركها ابن هشام على ابن مالك ؟.

ب/ وهل كل ما تداركه ابن هشام على ابن مالك صوابٌ ؟.

ج/ وما هي الكيفية المناسبة لمعالجة هذه الاستدراكات ؟.

أهدافُهُ :

يهدف هذا البحث إلى تقريب هذه المسائل وتيسيرها للدارسين حتى ينتفع به.

الدراساتُ السابقة :

لم أجد حسب علمي مؤلفاً احتوى هذه الاستدراكات مجموعة في مكان واحد حتى ينتفع بها، والذي يوجد إنما هو حواشٍ وتعليقات على أوضح المسالك في الجملة، فمنها على سبيل المثال:

١. (التصريح على التوضيح) لخالد الأزهري.
٢. (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك)، محمد محي الدين عبدالحميد.
٣. (مصباح السالك إلى أوضح المسالك). بركات هبود.

وأما دراستي لهذه الاستدراكات؛ فتختلف تماماً عن هذه الطريقة السابقة التي تعنى بدراسة الكتاب في الجملة، وإنما تقوم دراستي على هذه الاستدراكات بجمعها كلها ووضعها في مكان واحد بعد تخطيطها، ثم القيام بدراستها وتحليلها.

منهجُ البحث :

منهجي في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي على النحو التالي :

١. تقديم كلام ابن مالك الذي وقع فيه الخلاف .
٢. إيراد استدراك ابن هشام وحججه النحوية التي اعترض بها على ابن مالك.
٣. تحليل كلام ابن مالك وابن هشام وإظهار ما لهما وما عليهما.
٤. ترجيح ما أراه صواباً من هذه الأقوال، مهتدياً في ذلك بآراء النحويين .
٥. أقوم بوضع الفهارس العامة للبحث .

مصادرُ البحث :

وهي كثيرة ومتنوعة، شملت القرآن الكريم، والتراجم والتاريخ، كالبداية والنهاية لابن كثير، وتاريخ الإسلام للذهبي، والوافي بالوفيات للصفدي، وشذرات الذهب لابن العماد، وغير ذلك، وكتب تراجم النحاة خاصة، كمراتب النحويين لأبي الطيب اللُّغوي، وطبقات النحويين واللُّغويين للزُبيدي، ونزهة الألباء لابن الأنباري، وبغية الوعاة للسيوطي.

وشملت المصادر على نفائس كتب النحو، من العصر القديم حتى العصر الحديث، ومن هذه المصادر: كتاب سيبويه، والمفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش، وكتب ابن مالك كالخلاصة، والكافية الشافية وشرحها، والتسهيل، وكتب أبي حيان الأندلسي كارتشاف الضرب، وتذكرة النحاة، وغير ذلك، وشرح خالد الأزهري على أوضح المسالك المسمى بـ(التصريح بمضمون التوضيح)، وقد انتفعت به جداً في هذه الدراسة، وهمع الهوامع للسيوطي، وهو أجمع كتاب في علوم العربية، وكذلك دواوين الشعر، والكتب التي اعتنت بجمع الشواهد، كالمقاصد النحوية للعيني وخزانة الأدب للبغدادي، والدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي .

وكذلك كتب المتأخرين كحاشية الصبان على الأشموني، وحاشية الخضري على ابن عقيل، وحاشية الدسوقي على المغني وغير ذلك.

وكذلك كتب المتأخرين في العصر الحديث كالمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، والوسيط في تاريخ النحو

العربي للدكتور عبد الكريم محمد الأسعد، وغير ذلك من مراجع مذكورة في مظانها.

عملي في مادة البحث على النحو الآتي:

١.قمت بتخريج جميع الآيات القرآنية من المصحف الشريف، مع كتابتها برسم المصحف.

٢.قمت بتخريج جميع الأشعار وعزوها إلى دواوين الشعر إن أمكن ذلك.

٣.قمت بشرح الغريب من الشعر .

٤.عزوت كل قول إلى قائله في هامش البحث .

٥.قمت بترجمة لجميع الأعلام في البحث إلا اليسير.

٦.قمت بالموازنة بين آراء النحاة ثم الخلوص إلى النتيجة في نهاية كل مبحث.

وسمّيتُ هذا البحث:

(استدراكاتُ ابن هشام الأنصاري على ابن مالك من خلال أوضح المسالك).

وقد جعلت هذا البحث بعد المقدمة: من تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، وهو على النحو الآتي:

التمهيد: دراسة حول الاستدراك

ويحتوي على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: تعريف الاستدراك لغةً .

المطلب الثاني: تعريف الاستدراك اصطلاحاً .

المطلب الثالث: لمحة في استدراك النحويين .

الفصل الأول: دراسة حول ابن مالك وابن هشام

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بابن مالك.

ويشتمل على الآتي:

المطلب الأول: نسبه ومولده ونشأته.

المطلب الثاني: شيوخه.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: ثقافته وعصره.

المطلب الخامس: مذهبه النحوي أو مدرسته.

المطلب السادس: آثاره ومصنفاته.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثاني: منهج ابن مالك في منظومته الألفية

المطلب الأول: أسباب نظم الألفية.

المطلب الثاني: ترتيب الألفية.

المطلب الثالث: اشتمال الألفية على كثير من مسائل النحو والصرف.

المطلب الرابع: الإضافات النحوية لابن مالك.

المطلب الخامس: ابن مالك والمسائل المختلف فيها.

المطلب السادس: الآراء التي انفرد بها ابن مالك.

المبحث الثالث: التعريف بابن هشام

ويشتمل على الآتي:

المطلب الأول: نسبه ومولده ونشأته.

المطلب الثاني: شيوخه.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: ثقافته وعصره.

المطلب الخامس: مذهبه النحوي.

الطلب السادس: آثاره ومصنفاته.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الرابع: منهج ابن هشام في كتابه أوضح المسالك

ويشتمل على الآتي:

المطلب الأول: شرح الألفية من غير التعرض للمتن.

المطلب الثاني: عرض المسائل النحوية خالية من تعقيد المتون.

المطلب الثالث: النقد لبعض تعريفات ابن مالك.

المطلب الرابع: تصحيح ما رآه خطأ.

المطلب الخامس: التصحيح لبعض الشواهد الشعرية.

المطلب السادس: مخالفة ابن مالك في تفصيله وترتيبه.

الفصل الثاني:استدراكات ابن هشام على ابن مالك في الأسماء

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: تقسيم الضمير المستتر.

المبحث الثاني: إيا وما ألحق من تكلم أو خطاب أو غيبة .

المبحث الثالث: إيجاب تأخير اللقب عن الكنية .

المبحث الرابع: شروط الابتداء بالوصف .

المبحث الخامس: حكم ما عطف على منصوب إنَّ بعد الاستكمال .

المبحث السادس: عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

المبحث السابع: حكم الفاعل إذا كان ضميراً غير محصور.

المبحث الثامن: نيابة المفعول الثالث عند أمن اللبس.

المبحث التاسع: في الاشتغال .

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اختيار النصب على الرفع إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل .

المطلب الثاني: اختيار النصب على الرفع إذا توهم في الرفع أن الفعل صفةً.

المطلب الثالث: وجوب الرفع .

المبحث العاشر: حذف عامل المصدر المؤكد.

المبحث الحادي عشر: في الحال.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحال.

المطلب الثاني: جواز الحال من المضاف إليه.

التمهيـد

دراسة حول الاستدراك

ويحتوي على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاستدراك لغةً: قال في لسان العرب: ((الدَرَكُ: اللِّحَاق وقد أدركه، ورجـلٌ دَرَّاك : مُدركٌ كثير الإدراك ... ، وقال تدراك القوم : تلاحقوا أي لحق آخـرهم أولهم . وفي التنزيل : (حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً)[١] ، الإدراك : اللحوق يقال مشيتُ حتى أدركتُه وعشت حتى أدركتُ زمانه. واستدركت مـا فـات وتداركتـه بمعنى))[٢]

المطلب الثاني: الاستدراك اصطلاحا: ((هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه مـن الكلام السابق ، فتقول : زيد شجاع ، فيوهم أنه "كريم" ؛ لأنّ من شيمة الشـجاع الكـرم ، فتقول : لكنه بخيل، وتقول : "ما زيد شجاع " فيوهم أنه لـيس بكـريم ، فتقـول : "لكنـه كريم)).[٣]

بالنظر للتعريفين اللغوي والاصطلاحي للاستدراك يتضح للباحث أن الاستدراك هو: لحاقُ السابق في مقالة ما أو فكرة ، بتصويب وتسديد ما فاته ، جبراً لخلل فـي نقـل، أو إصلاح غلط أوهم خلاف المراد .

وعلى هذا يدخل الاستدراك في النقل كأن يقول أحدُ النحاة لم يثبت في المسألة شـاهدٌ شعري، وثبت عن العرب الذين يحتج بلغتهم خلافاً لما قال ، فيستدرك عليه قوله، ومن علم

---

(١) سورة الإعراف ، الآية :٣٨ .

(٢) لسان العرب ، لابن منظور ، مادة درك ، ط/١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـــ لبنان ، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٥م .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (٥٦١/٤) بتحقيق د: إميل بديع يعقوب ، ط/١ دار الكتب العلمية ، بيروت ــــ لبنان ، ١٤٢٢هـــ ـــــــ٢٠٠١م ،و التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ (٩/٢) ، ط/١ ، بتحقيق د: عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، ١٤١٨هــ ـــــــ ١٩٩٧م ، وحاشية الصـبان ، على الأشموني ، (٩/١) ط/١ ، بتحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـــــ لبنـان ، ١٤١٧هــ ـــــ ١٩٩٧م ، وشرح الأزهرية ، لخالد الأزهري ص٨٧ ، ط/٢ ، شـركة ومكتبـة ومطبعـة مصطفى بابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٤هــ ـــــــ ١٩٥٥م ، والتعريفات للجرجاني ص٢٥ ، ط/٢، بتحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـــ لبنان ، ٢٠٠٣م ــــــ ١٤٢٤هـــ

حجةٌ على من لم يعلم ، وكذا يدخل الاستدراك في الغلط أيضاً ، بإصلاح ما غلط في فهمه ، أو سها عنه، ونحو ذلك .

المطلب الثالث:لمحة في استدراك النحويين

مما سبق ذكره يحسن بالباحث أن يربط اللاحق بالسابق في نبذة يسيرة ؛ لأن المقام مقام اختصار؛ لتكرار مثل هذا عند الباحثين .

وإذا نظرنا إلى تاريخ العلماء، فإننا نجد أن كل واحد منهم يسدد الآخر ويصوبه ويرد خطأه، فما من عالم كتب مصنفاً إلا وتعقب على كلامه واستدرك عليه، وكما قال الحكماء: ((مَنْ أَلَّفَ فَقَدِ اسْتُهْدِفَ)).(1) وهذا يوجد في أكثر شروح العلماء وحواشيهم ومختصراتهم في عامة العلوم؛ فإنها لا تخرج من ذلك .

فمن أمثلة استدراك النحويين استدراكُ الزُّبيدي على سيبويه في الأبنية والزيادات واستدراكه على الخليل في كتاب العين، واستدراك البطليوسي على الزجاجي،واستدراك ابن مضاء على النحاة، وغير ذلك.(2)

---

(1) انظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تأليف عبد الله بن السيد البطليوسي، ص ٢، تحقيق د حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ ــ١٩٧٩م .

(2) انظر في ذلك كتاب المزهر في علوم العربية للسيوطي (٧٩/١ ــ ٨٦) تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بدون تاريخ، وانظر استدراك الغلط الواقع في كتاب العين لأبي بكر الزُّبيدي، تحقيق د. عبد العلي الود غيري، ود. صلاح مهدي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ، وانظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد، وانظر الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف بدون تاريخ .

الفصل الأول
دراسة حول ابن مالك وابن هشام

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بابن مالك

المبحث الثاني: منهج ابن مالك في منظومته الألفية

المبحث الثالث: التعريف بابن هشام

المبحث الرابع: منهج ابن هشام في كتابه أوضح المسالك

المبحث الأول

التعريف بابن مالك

ويحتوي على سبعة مطالب:

المطلب الأول: نسبُهُ ومولدُهُ ونشأَتُهُ:

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين، أبو عبد الله الطائي الجيّاني الشافعي النحوي.

نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة، ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة[(١)].

نشأ ابن مالك بجيّان بفتح الجيم وتشديد الياء وآخرها نون، وهي مدينة مشهورة بالأندلس .

قال المقري[(٢)] حين تحدث عن مدن الأندلس: « واعلم أن جزيرة الأندلس – أعادها الله للإسلام – مشتملة على موسطة وشرق، وغرب فالموسطة فيها من القواعد الممصرة التي كل مدينة منها مملكة مشتغلة بها أعمال ضخام وأقطار متسعة: قرطبة وطليطلة وجيّان وغرناطة....

ومن أعمال جيّان أبّدة وبيّاسة وقسطلة وغيرها».[(٣)]

---

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي، حوادث ووفيات ٦٧١ــ ٦٨٠هــ تحقيق د عمر عبد السلام تدمري، ص ١١١، دار الكتاب العربي ، بيروت ــ لبنان،١٤٢٣هــ ــ٢٠٠٣م، وبغية الوعاة للسيوطي (١٠٨/١) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ،ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ١٤٢٥هــ ــ٢٠٠٤م .

(٢) هو أحمد بن محمد أبو العباس المقري، صاحب نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، توفى عام ١٠٤١هــ انظر الأعلام لخير الدين الزركلي (٢٣٧/١)، ط/١٦ – دار العلم للملايين – بيروت ــ لبنان ، بدون تاريخ .

(٣) نفح الطيب، للمقري (١٥٥/١–١٥٦)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

المطلب الثاني: شُيُوخُهُ:

أخذ العربية عن غير واحد وجالس بحلب ابن عمرون[١] وغيره وتصدر لإقراء العربية ثم انتقل إلى دمشق وأقام بها يشغل ويصنف وتخرج به جماعة كثيرة[٢].

وذكر السيوطي[٣]عن أبي حيان[٤] أنه قال:«بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يُعتمد عليه، ويُرجع في حل المشكلات إليه، إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن حيان[٥] بجيّان، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين[٦] نحواً من ثلاثة عشر يوماً ،ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، إنما كان من أئمة المقرئين.

قال:(أي أبا حيان) وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة، ولا يثبت في المناقشة؛ لأنه أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه. انتهى .

---

(١) هو محمد بن محمد بن علي بن عمرون أبوعبدالله الحلبي النحوي ، أخذ عن ابن يعيش وغيره ، توفى سنة ٦٤٩هـ . انظر بغية الوعاة (١/١٩١) .

(٢) شذرات الذهب لابن العماد (٥/٣٣٩)، دار الفكر للطباعة النشر، بيروت ــ لبنان،١٤١٤هـ ــ١٩٩٤م.

(٣) هو الحافظ جلال الدين أبوالفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، برز في جميع الفنون وفاق الأقران واشتهر وبعد صيته ، من مؤلفاته النحوية: همع الهوامع شرح جمع الجوامع توفى ٩١١هـ . انظر شذرات الذهب (٨/٥١) ، والبدر الطالع للشوكاني ٣٣٧، تحقيق الدكتورحسين العمري ، ط/١ دار الفكر المعاصر، بيروت ــ لبنان، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م .

(٤) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثيرالدين ، أبوحيان الأندلسي النحوي المشهور ، من كتبه النحوية ، التذييل والتكميل شرح التسهيل ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، قال السيوطي : لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ، توفى سنة ٧٤٥هـ . بغية الوعاة (١/٢٣٤) .

(٥) ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي أبوالحسين الغرناطي : كان نحوياً ماهراً مقرئاً ، أخذ عنه الجمال بن مالك ، توفى سنة ٦٢٨هـ . بغية الوعاة (١/٣٩٧) .

(٦) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأستاذ أبوعلي الإشبيلي الأسدي المعروف بالشلوبين . كان إمام عصره في العربية بلا مدافع ، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب ، مات سنة ٦٤٥هـ . بغية الوعاة (٢/٢٣٥) .

قلت: وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي[1] ذكر ابن إياز[2] في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه». [3]

قال ابن الجزري[4] «وقد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات وليس كذلك بل أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار[5] كما تقدم وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوماً وأخذ عن السخاوي[6] العربية والقراءات، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف وبدون ذلك يصير أُستاذ أهل زمانه وإمام أوانه». [7]

قال الذهبي:[8] «وسمع بدمشق من مكرم[9]، وأبي صادق الحسن بن صباح[10] وأبي الحسن السخاوي، وغيرهم.

---

(١)هو يعيش بن علي بن يعيش الأسدي الحلبي ، سمع بالموصل من أبي الفضل الطوسي، وبحلب من أبي عصرون وطائفة ، وانتهى إليه معرفة العربية ببلده ، وتخرج به خلق كثير ، توفي سنة ٦٤٣ . انظر شذرات الذهب (٢٢٨/٥) .

(٢) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله أبومحمد العلامة جمال الدين . كان أوحد زمانه في النحو والتصريف، ومن تصانيفه قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف. مات سنة ٦٨١هـ. بغية الوعاة (٤٣٩/١)

(٣) بغية الوعاة، للسيوطي (١٠٩/١) .

(٤) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي ثم الشيرازي المعروف بابن الجزري، تفرد بعلم القراءات في جميع الدنيا، ونشره في كثير من البلاد. وكان أعظم فنونه وأجل ما عنده، ومن تصانيفه: النشر في القراءات العشر، توفي سنة ٨٣٣هـ انظر البدر الطالع للشوكاني ص ٧٧٥ .

(٥)) سبقت ترجمته ص ١٤، ولكن بلفظ ابن حيان بالحاء والنون .

(٦) هو علي بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن السخاوي النحوي المقري، مات سنة ٦٤٣هـ . بغية الوعاة (٢٠٨/٢) .

(٧)غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (١٨١/٢)، مكتبة الخانجي بمصر، ١٣٥٢هـ –١٩٣٣م.

(٨) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين، أبو عبد الله المؤرخ، توفي سنة ٧٤٨هـ. انظر النجوم الزاهرة (١٨٢/١٠)، دار الكتب المصرية –القاهرة، ١٣٦٨هـ –١٩٤٩م .

(٩) هو أبوالفضل مكرم بن محمد القرشي الدمشقي ، توفى سنة ٦٣٥هـ انظر شذرات الذهب (١٧٤/٥) .

(١٠) هو أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري، الكاتب عن نيف وتسعين سنة، توفى سنة ٦٣٢هـ انظر شذرات الذهب (١٤٨/٥) .

وأخذ العربية عن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره».[1]

وبهذه النقول يندفع كلام أبي حيان المتقدم ذكره.

المطلب الثالث: تلامِيذُهُ:

قال الذهبي: «روى عنه ولده الإمام بدر الدين[2]، والإمام شمس الدين ابن جعوان[3]، والإمام شمس الدين بن أبي الفتح[4]، وعلاء الدين ابن العطار[5]، وزين الدين أبو بكر المزي[6]، وشيخنا أبو الحسن اليونيني[7] وأبو عبد الله الصيرفي[8]، وقاضي القضاة ابن جماعة[9] وطائفة سواهم».[10]

---

(١)تاريخ الإسلام، للذهبي، حوادث ووفيات ٦٧١-٦٨٠.

(٢) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الإمام بدر الدين، أخذ عن والده النحو واللغة والمنطق، وأخذ عنه القاضي بدر الدين بن جماعة وغيره، له مصنفات من أشهرها :شرح ألفية والده، توفي سنة ٦٨٦هـ شذرات الذهب (٣٩٨/٥)، وبغية الوعاة (١٨٦/١)

(٣) هو محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان، الشافعي النحوي أحد الائمة، أخذ النحو عن الجمال ابن مالك، توفى سنة ٦٨٢هـ . بغية الوعاة(١٨٦/١) .

(٤) هو شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الفقيه الحنبلي المحدث النحوي اللغوي، توفي سنة ٧٠٩هـ انظر شذرات الذهب(٢٠/٦) .

(٥) هو علاء الدين بن علي بن إبراهيم أبو الحسن بن العطار أخذ العربية عن جمال الدين بن مالك، توفي سنة ٧٢٤هـ انظر شذرات الذهب(٦٣/٥) .

(٦) هو زين الدين أبو بكر بن يوسف المزي الشافعي، توفى سنة ٧٢٦هـ انظر شذرات الذهب (٧١/٦) .

(٧) هو الشيخ الإمام العالم شرف الدين أبو الحسن علي اليونيني، ولد سنة ٦٢١هـ، فأسمعه أبوه الكثير، واشتغل وتفقه. توفي سنة ٧٠١هـ. انظر البداية والنهاية لابن كثير، حوادث ٧٠١هـ، (١٣/١٨) مطبعة هجر للطباعة والنشر، ١٤١٩هـ ـ١٩٩٨م.

(٨) لم أعثر على ترجمته .

(٩) هو بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني ، ولد سنة ٦٣٩هـ ، قرأ النحو على الشيخ جمال الدين ابن مالك، توفي سنة ٧٣٣هـ شذرات الذهب (١٠٥/٦) .

(١٠)تاريخ الإسلام، للذهبي (٦٧١-٦٨٠).

المطلب الرابع: ثقافتُهُ وعصرُهُ:

إذا أردنا أن نعرف ثقافة ابن مالك فلا بد أن نعرف العصر الذي نشأ فيه، والعلوم التي كانت منتشرة في ذلك العصر؛ لأن الإنسان وليد بيئته كما يقال.

على الرغم مما كان يشغل الشرق من حروب الصليبيين وفتن التتار، ومنازعات الأيوبيين فيما بينهم – كانت حركة العلم والفكر والأدب تسير في غير توقف أو تعثر، بخاصة مصر والشام – نهضة علمية واسعة النطاق وبخاصة علوم اللغة والنحو والقراءات، إلى جانب علوم الدين من الفقه والتفسير والحديث وغير ذلك.[١]

ولقد كانت مواد الدراسة في الشرق عند مقدم ابن مالك، تتمثل في مدارسة النحاة لمفصل الزمخشري، وكتاب سيبويه، وإيضاح الفارسي، وجمل الزجاجي، إلي جانب مقدمة ابن الحاجب في النحو المسماة بالكافية، ومقدمته في الصرف المسماة بالشافية.

كانت هذه هي الكتب الشهيرة التي تدرس في مجال النحو والصرف في الشرق، ولا شك أن ابن مالك قد اطلع على هذا كله، وكان لهذا أثره الكبير في إنتاجه العلمي الغزير[٢]

أما ثقافة ابن مالك فتظهر فيما اتصف به من علوم العربية: نحوها وصرفها ولغتها وشعرها، وعلوم القراءات وعللها وغير ذلك.

قال الذهبي عنه: « وتصدَّر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلي إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين.

وكان إماماً في القراءات وعللها، صنف فيها قصيدةً دالية مرموزة في مقدار الشاطبية.

وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيّها.

---

(١)انظر مقدمة التحقيق لشرح الكافية الشافية لابن مالك (١٢طـ/١)دار الكتب العلمية _بيروت_لبنان ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٢)انظر مقدمة التحقيق لشرح الكافية الشافية لابن مالك (١٣/١)

وأما النحو والتصريف فكان بحراً لا يجارى، وحبراً لا يبارى.

وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكان الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها.

وكان نظم الشعر سهلاً عليه. رجزه وطويله وبسيطه، وغير ذلك.

هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل والوقار والتؤدة». (١)

ومما يدلُّ على سعة ثقافة ابن مالك العلميَّة؛ أنه كان يقول عن الشيخ ابن الحاجب(٢): «أنه أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير، وناهيك بمن يقول هذا في حق الزمخشري(٣). وكان الشيخ ركن الدين بن القوبع(٤) يقول: إن ابن مالك ما خلَّى للنحو حُرْمة». (٥)

وبسبب هذه الثقافة الواسعة وجد منزلة عظيمة، ومكانة علمية واسعة النطاق بين علماء العربية خاصة، وبين أهل العلم عامَّة، وما من طالب علم يعتني بالعلوم الشرعية من التفسير والحديث والفقه وغير ذلك من العلوم التي لها صلة وثيقة بعلم العربية إلا ونجده مُلِمَّاً بشيء من مصنفات ابن مالك، وذلك فضلاً من المعتنين بالعربية وعلومها.

---

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي حوادث ووفيات (٦٧١-٦٨٠).

(٢)هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي المقري النحوي، لزم الاشتغال حتى برع في الأصول والعربية، توفي سنة ٦٤٦هـ انظر بغية الوعاة (١٥٩/٢) .

(٣) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، أبو القاسم جار الله : كان واسع العلم كثير الفضل غاية في الذكاء وجودة في القريحة متفنناً في كل علم، له مصنفات : منها الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، توفي سنة ٥٣٨هـ . انظر بغية الوعاة(٢٨٤/٢) .

(٤) هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله ركن الدين القوبع المالكي النحوي توفي سنة ٧٣٨هـ انظر بغية الوعاة (١٨٧/١) .

(٥) نفح الطيب، للمقري (٤٢٤/٢).

ويعتبر ابن مالك نحوياً كبيراً كاد ينازع سيبويه[1] شهرته[2].

المطلب الخامس: مذهبُهُ النَّحوي أو مدرستُهُ:

وقد ترتب على ازدهار الحركة العلمية في الأندلس أن كثر فيها المشتغلون بمختلف العلوم ولا سيما اللغوية، وتباروا في تصنيف المؤلفات في النحو وغيره، فتطلَّعت إليه الأنظار في سائر البلاد الإسلامية، وملأت قرطبة الأندلس الأسماع وخلفت بغداد العراق خصوصاً في النحو، قال ابن سعيد المغربي[3]: "والنحو عندهم –أي الأندلسيين– في نهاية من علو الطبقة حتى أنهم في هذا العصر –يعني القرن السابع الهجري –كأصحاب الخليل[4] وسيبويه، لا يزداد –أي النحو على أيديهم – مع هرم الزمان إلا جِدَّةً، وهم أي في الأندلس كثيرو البحث فيه، وحفظ مذاهبه؛ كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز ولا سالم من الازدراء"[5]

وقد استحدث الأندلسيون والمغاربة في النحو مذهباً رابعاً إلى جانب مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين، وكانت دعامة هذا المذهب الجديد الآراء النحوية التي أبداها علماؤهم في بعض المسائل والفروع، وهي منتشرة في كتب النحو في المباحث التي ترتبط بها.

---

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه، أخذ النحو عن الخليل جماعةٌ لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه، وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو، توفي سنة ١٨٣هـ انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، ص ٥٤، تحقيق د إبراهيم السامرائي، ط/٣ مكتبة المنار–الأردن،١٤٠٥هـ –١٩٨٥م، ومراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي ١٠٦، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بدون تاريخ، وطبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزُبيدي ٦٦، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/٣ دار المعارف بمصر، بدون تاريخ .

(٢)دائرة المعارف الإسلامية (٢٧٢/١).

(٣) لم أعثر على ترجمته .

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده ، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله، أخذ عنه سيبويه، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، توفي ١٦٠ انظر نزهة الألباء ٤٥، وطبقات النحويين واللغويين ٤٧، ومراتب النحويين ٥٤ .

(٥)نفح الطيب (١٠٦/١)

وبعد أن تأصلت مسائل مذهبهم وذاعت قواعده وكثرت فروعه وامتدت حياته طويلاً، شرع المشارقة في أخذه عن علمائهم ولا سيما من أولئك الذين نزحوا إلى المشرق للحج أو للإقامة ومعهم مؤلفاتهم التي درسوها في مساجد المشرق ومدارسه كابن مالك وأبي حيان وغيرهم.[١]

أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، لمخالطة نحاتها جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وساروا على طريق البغداديين في الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، والموازنة بينها، مع الإضافة إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي[٢] وابن جني[٣] ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروباً من الخصب والنماء[٤]

المطلب السادس: آثارُهُ ومصنفاتُهُ :

« ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع الهجري شهرة إن لم يكن هو أعظمهم جميعاً، فقد منحه الله العمر الطويل، والصبر الجميل والعقل الراجح، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع، فجاء إنتاجه على غزارته وعمقه ودقته سهلاً مقبولاً فوافق الاهتمام والذيوع والرواج بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ التأليف في مجال اللغة والنحو على الخصوص.

---

(١)الوسيط في تاريخ النحو العربي، للدكتور عبد الكريم محمد الأسعد، ص١٤٤، دار الشواف للنشر والتوزيع، طـ١/ الرياض، ١٤١٣-١٩٩٢م.

(٢) هو أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، كان من أكابر أئمة النحويين، أخذ عن أبي بكر بن السراج وأبي إسحاق الزجاج، وعلت منزلته في النحو، له كتاب الإيضاح وغيره، توفي سنة٣٧٧هـ انظر نزهة الألباء ٢٣٢ .

(٣) هو : أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، كان من حذاق أهل الأدب، وأعلم بعلم النحو والتصريف، أخذ عن أبي علي الفارسي وصحبه أربعين سنة، له المصنفات النافعة كالخصائص، وسر صناعة الإعراب، وغير ذلك، توفي سنة٣٩٢ . نزهة الألباء ٢٤٤ .

(٤)انظر المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، ص١٩٣، طـ/٩ دار المعارف بدون تاريخ.

وقد وهبه الله قدرة عجيبة فائقة على النظم العلمي الرائق في شتى الفنون، فقد جاء كثير من مؤلفاته النحوية واللغوية نظماً، ومع جفاف مسائل هذه العلوم، وصعوبة موضوعاتها جاءت نظماً رائقاً سائغاً عذباً، حتى يوشك أن يضاهي في بعضها الشعر العاطفي.

ولعل هذا من أهم العوامل التي ساعدت على رواج مؤلفات ابن مالك، وخاصة الألفية (الخلاصة) التي حجبت أضواؤها أو كادت تحجب ما سبقها من مؤلفات في النحو».([1]). ومن مؤلفات ابن مالك على سبيل المثال:-

١- الاعتضاد بالضاد.

٢- الألفية (المسماة بالخلاصة).

٣- إكمال الإعلام بتثليث الكلام.

٤- التسهيل.

٥- سبك المنظوم وفك المختوم.

٦- شرح التسهيل.

٧- شرح الكافية.

٨- الكافية الشافية.

٩- لامية الأفعال.

١٠- المقصور والممدود.

١١- النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز. وغير ذلك من المؤلفات.([2])

المطلب السابع: وفاتُهُ:-

توفي ابن مالك رحمه الله ثاني عشر رمضان سنة ٦٧٢هـ، وقد نيَّف على السبعين.([3])

([1])انظر مقدمة تحقيق شرح الكافية الشافية (٢٠/١).

([2])انظر تاريخ الإسلام، للذهبي – حوادث ووفيات ٦٧١-٦٨٠هـ، ص ١٠٩.

([3])المرجع السابق (٦٧١-٦٨٠).

قال ابن كثير[١] في البداية والنهاية عن حوادث ٦٧٢هـ: توفي ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء ثاني عشر رمضان ودفن بتربة القاضي عز الدين الصائغ[٢] بقاسيون[٣]

ورثاه شرف الدين الحصني[٤] فقال: ((

يَا شَتَـاتَ الأَسْـمَـاءِ وَالأَفْـعَـالِ ... بَعـْدَ مَـوْتِ ابنِ مَـالكِ المِفْضَـالِ
وانْحـرافِ الحروفِ مِنْ بعدِ ضـبطٍ ... منهُ في الانفصـالِ والاتصـالِ
مصـدراً كـان للعلـومِ بإذنْ ... اللهِ مِنْ غيرِ شُـبهةٍ ومُحـالِ
عَـدِمَ النعـتُ والتَعَطُـفُ والـتَّوْ ... كـيدُ مُسْـتبْدلاً مِـنَ الإبـدالِ
ألـمٌ اعتـراهُ أسكـتَ مِنهُ ... حركـاتٍ كانت بغيـرِ اعْتِلالِ
يَا لَهَا سَكْتـةٌ لِـهَمْزِ قضـاءٍ ... أورثتْ طولَ مـدةِ الانْفصَـالِ
رفعُـوهُ في نَعْشِـهِ فانْتَصَبـا ... نصـبَ تمييـزٍ كيفَ سَيْرُ الجبَـالِ
فَخَمُّوهُ عنـدَ الصـلاةِ بـدلٍ ... فأُمِيـلتْ أسـرارُهُ للـدلالِ
صرَفُـوهُ يا عُـظْمَ مـا فعلُـوهُ ... وهو عدلٌ معرّفٌ بالجمـالِ
أَدْغَمُوهُ فِي التُّـرْبِ مِنْ غَيْـرِ مِـثْلٍ ... سالـماً مـنْ تغيّرِ الانتقـالِ
وقفوا عند قبـرِهِ ساعـةَ الـدفْـ ... ـنِ وُقُـوفَ ضـرورةَ الامتثـالِ
وَمَدَدْنَا الأكُفَ نَطْلُـبُ قَصْـراً ... مَسْـكَناً للنـزيلِ مِنَ ذي الجَـلالِ
آخِـرُ الآي مِـنْ سَـبَا حَظُّنَـا مِنْهُ ... حَظُّـهُ جـَاءَ أولَ الأنفَـالِ
يا لسانَ الأَعْرابِ يا جامعَ الإعْـ ... ـرابِ يـا مُفْـهِـماً لكُلِّ مَقَـالِ
يا فريدَ الزمانِ في النظْمِ والنثْـ ... ـرِ وفي نقلِ مُسْـنداتِ العوالي
كمْ علـومٍ بَثَثْتَـها فِي أُنَـاسٍ ... علمُـوا ما ثَنَيْـتَ عندَ الـزَّوَالِ

هذه الأبيات ذكرها الصفدي[٥] وقال: ما رأيت مرثيَّة في نحوي أحسن منها على طولها)).[٦]

---

(١) هو الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، انتهت إليه رياسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير، من مصنفاته: البداية والنهاية في التاريخ والتفسير المشهور به، وغير ذلك. انظر شذرات الذهب (٦/٢٣١).

(٢) لم أعثر على ترجمته .

(٣)البداية والنهاية، لابن كثير (١٧/٥١٤) .

(٤) لم أعثر على ترجمته .

(٥) خليل بن أيبك بن عبد الله المعروف بصلاح الدين الصفدي الأديب المشهور، أخذ عن أبي حيان وغيره، من تآليفه (الوافي بالوفيات)، توفي بدمشق سنة ٦٩٧هـ . انظر البدر الطالع للشوكاني ٢٥٤ .

(٦) الوافي بالوفيات للصفدي (٣/ ٢٨٩).

المبحث الثاني
منهج ابن مالك في منظومته الألفية

ويحتوي ستة مطالب:

المطلب الأول: أسبابُ نظمِ الألفية:

جرت عادة العلماء في القديم أن يؤلفوا الكتب العلمية لأسباب خاصة، كأن يقول سألني من لا تسعني مخالفته أن أكتب كذا وكذا، أو يستفتيه شخص في مسألة فيجيب عنه برسالة أو جزء أو كتاب، وهكذا كرسالة الإمام الشافعي(1) في أصــول الفقه؛ فإنه أرسلها لعبد الرحمن بن مهدي(2)، فكان ذلك سبب تأليفها، وقد يؤلفــون الكتب العلمية لقصد العلم، وحاجة الناس إليه، كما هو الأغلب في تأليف العلماء.

ولعل السبب في تأليف الألفية أن المصنف قصد أن تكون شاملة لمقاصد النحــو بأخصر طريق، ومقربة للنحو للمتعلمين، كما قال:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّـــهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّـهْ

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَـزِ (3)

المطلب الثاني: ترتيبُ الألفية:

الألفية كتاب أُلِّف على طريقة المتقدمين؛ فهو يجمع بــين مســائل النحــو والصرف، فبدأ بمسائل النحو كما فعل سيبويه في كتابه، فنجــده اســتفتح ببــاب الكلام، وحدّه، وأقسامه، والعلامة المميزة لكل قسم.

ثم شرع في ذكر المقدمات النحوية كالمعرب والمبني، فبدأ بــالمعرب مــن الأسماء؛ لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، وثنى بالمبني والأسباب المؤدية للبناء، فقال:

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي * لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي (4)

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي، الإمام الكبير الجليل، أخذ عن مالك وغيره، توفي ســنة ٢٠٤هــ انظر شذرات الذهب (٩/٢) .

(2) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي البصري الحافظ، أحد أركان الحــديث بــالعراق، روى عــن هشــام الدستوائي وخلق، توفي سنة ١٩٨هــ. انظر شذرات الذهب (٣٥٥/١).

(3)الألفية، ص١٠، ط/٢- دار السلام للطباعة والنشر ، ١٣٢٣هــ ــ٢٠٠٣م.

(4)المرجع السابق، ص ١٣.

وذكر أن الأصل في الأفعال البناء إلا الفعل المضارع؛ فإنه يعرب إذا خلا من نون التوكيد المباشر ومن نون الإناث، ثم ذكر أن الحروف كلها مبنية، ثم نبه على أن الأصل في المبني أن يكون على السكون فقال:

ومنه ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضمْ * كأينَ أمسِ حيثُ والساكنُ كمْ (١)

ثم ذكر أقسام الإعراب؛ وهي:

الرفع والنصب والجر والجزم، ونبه على أنها قسمان: قسم مشترك بين الأسماء والأفعال، وقسم مختص بالأسماء، وقسم مختص بالأفعال؛ فقال:

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا * لاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا

وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا * قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا (٢)

ثم ذكر علامات الإعراب سواء كانت أصلية أو نائبة، وما دخلت عليه من اسم وفعل...

ثم عقد باب النكرة والمعرفة؛ لأن من الأبواب النحوية ما له تعلق بهذا الباب من تنكير وتعريف كما في باب الابتداء.

قال:

ولَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ * مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ (٣)

ثم ذكر المرفوعات من الأسماء مقدماً لها على المنصوبات والمجرورات كما جرت عادة النحويين في كتبهم.

فبدأ بباب الابتداء معدداً مسائله مسألةً مسألةً، بأسلوب ممتع ونظم رائق لم يسبق إليه، ثم عقب بباب النواسخ وما ألحق بها، وهي: كان وأخواتها، وما ألحق بها كأفعال المقاربة، أو ما ألحق بأخواتها كـ(ليس)، وهي: (ما)، و (لا)، و(لات)، و(إنْ)، و(إنّ) وأخواتها، وما أُلحق بها كـ(لا) التي تنفي الجنس، و(ظنّ)

---

(١)الألفية، ص ١٤

(٢) المرجع السابق، ص ١٤.

(٣)المرجع السابق، ص ٣٦.

وأخواتها، لأنَّ أصل هذا الباب المبتدأ والخبر، حتى ختم بباب الفاعل والنائب عن الفاعل.

ولمَّا كان من مسائل الاشتغال ما هو مرفوع وما هو منصــوب؛ استحســن المصنف أن يدخله بين المرفوعات والمنصوبات، ولذا قال:

والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلا السَّابِقُ مَا * يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كإِنْ وَحَيْثُمَــــا

وَإِنْ تَلا السَّـــابِقُ مَا بِالابْتَــدا * يَخْتَصُّ فالرَّفْــعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا(١)

ثم شرع في ذكر المنصوبات، فذكر أن الفعل المتعدي هــو مــا ينصــب المفعول ما لم ينب عن فاعل، فقال:

فانصبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لمْ يَنُبْ * عنْ فاعلٍ نحوُ: تَدَبَّرتُ الكُتُبْ(٢)

ثم تعرَّض للأفعال اللازمة التي لم تنصب مفعولاً بنفسها، وذكــر أنهــا لا تتعدى إلا بحرف الجر، فقال:

ولَازِمٌ غَيْرُ المُعَـــدَّى وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايــا كَنَهِمْ

كَذَا افْعَلَلَّ والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا * وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

أَوْ عَرَضاً أَوْ طَاوَعَ المُعدَّى * لِوَاحِـــدٍ كَمَدَّهُ فَامْـــــتَدَّا

وَعَدِّ لَازِماً بِحَرْفِ جَــــــرِّ * وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلمُنْجَرِّ(٣)

ثم أقحم باب التنازع قبل تمام المنصوبات للعلة نفسها كما ذكرتُ في بــاب الاشتغال؛ لأن العاملين تارة يتنازعان على مرفوع وتارة يتنازعان على منصوب، **فمثال الأول:**

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِئُ ابْنَاكَا * وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا(٤)

فتقول(يحسن ويسيءُ ابناك) ومثله (بغى واعتدى عبداك)، فكل واحد من هذه الأفعال يطلب الفاعلية.(٥)

---

(١)الألفية ، ص ٦٤.

(٢)المرجع السابق، ص ٦٦.

(٣)المرجع السابق، ص ٦٧.

(٤)المرجع السابق ص ٦٩.

(٥) انظر شرح ابن عقيل(١٦١/٢) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، ١٤٠٥هــ ــ١٩٨٥م .

ومثال الثاني:

قوله تعالى: {قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً} (1)

ثم ذكر بقية المنصوبات: المفعول المطلق، والمفعول لـــه، والمفعـــول فيـــه، والمفعول معه، والاستثناء، والحال، والتمييز.

ثم شرع في ذكر المجرورات، فبدأ بحروف الجر؛ لأنها الأصل ثم ثنـــى بالإضافة، وأخر الجر بالتبعية إلى باب التوابع، وهو في حروف الجر متوخياً التفصيل بدءاً بالحروف التي تدخل على الظاهر وما تختص بالوقت أو المنكر أو ما يختص بدخوله على اسم الجلالة أو الرب فقال:

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبّْ * مُنَكَّـــراً وَالتَــاءُ لِلَّهِ وَرَبّْ(2)

ثم شرع في معاني حروف الجر، ففصل معانيها حرفاً حرفا، ثم أخذ يتكلم فـــي نيابة الحروف بعضها عن بعض، وما استعمل منها اسماً بدخول حـــرف الجـــر عليه، وما يستعمل منها تارة حرفاً وتارة اسماً وهي: منذ ومـــذ ومعانيهمـــا فـــي المضي وفي الحضور، وما زيد عليه حرف فلم يعقه عن العمل، وما زيـــد عليـــه حرف فعاقه عن العمل كما هو مذكور في النظم .

ثم شرع في الإضافة ومعانيها وأقسامها فقال:

نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا * مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

وَالثَّانِي اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا * لَمْ يَصْـلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلا * أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالذِي تَـلا

وَإِنْ يُشَابِهِ المُضَافُ يَفْـعَلُ * وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِـــيرِهِ لا يُعْزَلُ

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَـلِ * مُرَوَّعِ القَلْـبِ قَلِـيلِ الحِيَـلِ

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ * وَتِلْكَ مَحْضَـةٌ وَمَعْنَوِيَّـــهْ(3)

---

(1)الكهف: ٩٦.

(2)الألفية، ص ٨٧.

(3)المرجع السابق، ص ٩٢.

ثم بسط أحكام الإضافة بسطاً قلَّ أن يوجد في كتاب، فليرجـــع إليـــه فـــي الكتاب المشهور.

ثم شرع المصنف في ذكر الأسماء التي تعمل عمل الفعل كالمصدر، وما ألحق به؛ كاسم المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة وعملها، وأن اسم المفعول يعطى مـــا أعطي لاسم الفاعل؛ فقال:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلِ إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْـزِلِ

وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً اوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْياً اوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

إلى قال ....

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ * يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلِ(١)

ولما كان من الأسماء ما لا يعرف حكمه من الناحية النحوية إلا بمعرفتـــه صرفياً شرع المصنف في ذكر أبنية المصادر، وأبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبهة بها، ثم ذكر المصنف الصفة المشـــبهة باســـم الفاعـــل، فـــذكر حكمها، وضابطها، وشرط عملها...الخ

قال ابن مالك:

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِـــلِ * مَعَنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ * كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّـاهِرِ

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَـدَّى * لَهَا عَلَى الْحَـدِّ الذِي قَدْ حُـدَّا

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ * وَكوْنُهُ ذَا سَـــــبَبِيَّةٍ وَجَبْ(٢)

ثم تابع المصنف هذا الباب بصيغ التعجب وعملها، ونعم وبئس وما جـــرى مجراهما من الأفعال؛ حتى ختم بأفعل التفضيل وهو آخر الأشياء التي تعمل عمل الفعل، وقدم عليه صيغ التعجب، لأنَّه يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها.

---

(١)الألفية، ص ١٩٢.

(٢)المرجع السابق، ص ١٠٩.

ثم شرع المصنف في ذكر التوابع: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، وأخرها بعد المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات؛ لأنها فضلات تكون بعد تمام الكلام؛ ولأن التابع تابع للمتبوع في الرفع، والنصب، والجر.

ولما كان النداء له تعلق بباب التوابع أخره المصنف عن باب المنصوبات؛ لأنه منصوب بتقدير أدعو في قولك: يا زيد. ويظهر هذا جلياً في قول المصنف الآتي:

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافِ دُونَ أَلْ * الْزَمْهُ نَصْباً؛ كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ
وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوْ انْصِبْ وَاجْعَلا * كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا(1)

ثمَّ ضمَّن في باب المنادى: الاستغاثة والنُّدبة والترخيم، وما شابه المنادى كالاختصاص، لأنه كنداء بدون ياء النداء كما قال المصنف:

الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا * كَيَا أَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا (2)

وذكر باب التحذير والإغراء بعد باب الاختصاص؛ لأنه ينصب بفعل محذوف مثله والله أعلم.

ثم تابع المصنف مباحثه النحوية والصرفية في أسماء الأفعال والأصوات، ونوني التوكيد، والممنوع من الصرف، والفعل المضارع، ونواصبه، وجوازمه، ولو، وأما، ولولا، ولوما، والإخبار بالذي، والألف واللام، والعدد وتوابعه ككم، وكأي، وكذا، والحكاية، والتأنيث، والمقصور والممدود، وتثنية المقصور والمدود، وجمعهما تصحيحاً، وجمع التكسير، والتصغير، والنسب، والوقف، والإمالة، وهمزة الوصل، والإبدال، والإدغام.

هذا يبدو لي من توجيهات في ترتيب ابن مالك، ويمكن أن يقال: إن ابن مالك رحمه الله تعالى أخر هذه المباحث الصرفية إلى آخر المنظومة لصعوبتها على المتعلمين والدارسين أو غير ذلك، وهذا الاختيار نفسه اختيار سيبويه في كتابه.

---

(1)الألفية، ص ١٣٣.

(2)المرجع السابق، ص ١٤١.

المطلب الثالث: اشتمالُ الألفية على كثير من مسائل النحو والصرف:

وقد نالت الخلاصة (الألفية) عناية كبيرة ممن تصدُّوا للتعليق عليها بالشروح، والحواشي، ولا سيما ابن عقيل والأشموني وابن هشام في شروحهم لها، والخضري والصبَّان، والشيخ خالد في حواشيهم على هذه الشروح، وتمتاز (الخلاصة) بأنَّها أوضحت جميع المباحث النحوية بإيجاز، وأوردت كل ما يتصل بالمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، وما يتَّصل بالفعل وإعرابه، وبالتصغير، والنسب، والوقف، والإمالة، وبالإعلال، والإبدال، والإدغام، ثم جاءت شروحها، وحواشي هذه الشروح فاستوفت التفاصيل وأتت بالشواهد.(١)

قال ابن مالك في آخر الألفية:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ * نَظْماً عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ (٢)

المطلب الرابع: الإضافاتُ النَّحويةُ لابن مالك:

ولعلَّ علم النحو، والصرف العربيين، في مقدمة العلوم التي وجدت عناية كبيرة من الدارسين، فقد وُضعت فيهما أسفار قيمة كانت لدى الدارسين موضع الإعجاب والتقدير، وعُرِف بهما رجال أفذاذ.

وعامة العلماء والنحاة في القرن السابع، لم يأتوا بجديد ممتع، ولا بمبتكر رائع، وقصارى جهودهم بذلت في توضيح مسائل النحو، وتوجيه قواعده، والاستدلال بها، مع عرض الآراء المتناقضة أحياناً، والموازنة بينها وترجيح أحدها.

ونحا بعضهم إلى وضع المتون، ثم شرحها، ثم شرح هذا الشرح، واختصاره، وذلك على نمط ما كان يفعل علماء الفقه بكتب الفقه، وزادت التحشية على المؤلفات، والاستدراك عليها، ونحوه، حتى نتج من ذلك كله نتاج كثير، في مادة النحو والصرف.

غير أنَّه لا يُرى مناصاً من التنويه بأن بعضهم كانت لهم بحوث شخصية، وقوة تُشعِر بأنه كان حسن التذوق لمادته، عميق الفهم، كامل الإلمام، دقيق الملاحظة والموازنة، جديد التوجيه والتعليل، وأفضل الأمثلة لذلك: ابن هشام

---

(١)انظر الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ٢٧٧.

(٢)الألفية، ص ٢٢٢.

المصري، ذلك العلامة الذي قال فيه ابن خلدون(١): "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه!".

ويشار في هذا المقام إلى جالية علماء الأندلس بالمشرق، وعلى رأسها جمال الدين بن مالك الأندلسي الذي وفد إلى بلاد الشام في عهد الملك الظاهر بيبرس، وتتلمذ له كثيرون من أبنائها، وانتشرت بينهم كتبه ومنظوماته، كالألفية، والتسهيل، وكلاهما في مقدمة الكتب التي اُتخِذت محوراً للتأليف. وكذلك أبو حيان الأندلسي؛ فقد وفد على مصر وتتلمذ لبعض رجالها، وأفادوا منه كما أفاد منهم.(٢)

ويرى الباحث أن إضافات ابن مالك تتركز في الآتي:-

١. آراء انفرد بها عن النحاة وسيأتي ذكرها.
٢. تصنيف الكتب النافعة في النحو والصرف وغير ذلك، فكانت هذه الكتب محل إعجاب الدارسين، لاشتمالها على كثير من مسائل النحو الصرف، ولما فيها من أسلوب يدفع الدارس لحفظها وفهمها، وخاصة الألفية التي لاقت شهرة لم يكد يجدها كتاب سيبويه.
٣. ويمكن أن يقال بعد درس مصنفاته وما وجه إليها من مدح المعجبين ونقد الخصوم، أنه أدى خدمة حقيقية لدراسة النحو، وذلك بربط قواعده وبسطها. ويؤخذ عليه في بعض الأحيان أنه كانت تعوزه السهولة والوضوح في المصنفات التعليمية.(٣)
٤. اختيارات نحوية اختارها من مختلف المذاهب النحوية مما كان لها الأثر في إثراء الدرس النحوي.

....

....

---

(١) هو عبد الرحمن بن محمد، المعروف بابن خلدون، قرأ في كثير من الفنون، ومهر في جميع ذلك، ولا سيما الأدب وفن الكتابة، توفي سنة ٧٥٣هـ . انظر البدر الطالع ص ٣٤٥ .

(٢)انظر: عصر المماليك، لمحمود رزق سليم(١٥٣/٣)، ط/٢، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، ١٣٨١هـ ـ١٩٦٢م.

(٣) انظر: دائرة المعارف الإسلامية (٢٧٣/١).

المطلب الخامس: ابنُ مالكٍ والمسائلُ المختلفُ فيها:

يسلك ابن مالك رحمه الله – في المسائل النحوية التي هي محـــل خـــلاف النحاة– مسلك الموازنة والترجيح والاختيار؛ حسب ما أداه إليه اجتهاده ونظـــره، وهو يميل إلى المدرسة البغدادية شأنه شأن غيره من الأندلسيين .

لابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكـــوفيين والبغـــداديين، وسابقيه من الأندلسيين، غير آراء اجتهادية ينفرد بها، فمما اختـــار مـــن مـــذاهب البصريين ما ذهب إليه سيبويه من أن نون الرفع مع المضـــارع المجمـــوع هـــي المحذوف في مثل: {تَأْمُرُونِّي}(١)، وكذلك ما ذهب إليه سيبويه من أن الفعل عســـى في قولك: عسيت أن تفعل؛ مضمن معنى قاربت، وبذلك يكون محـــل (أن تفعـــل) النصب على المفعولية. وكان يرى رأي يونس[٢] في أنَّ: إما الثانية في مثل: قـــام إما زيد وإما عمرو؛ غير عاطفة؛ إنما العاطفة الواو السابقة لها وكـــذلك فـــي أن (الذي) قد تأتي حرفاً مصدرياً مثل: {وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا}[٣]، إلى غير ذلك.

وفي كثير من المسائل التي ينفرد بها الكوفيون؛ فإنه يختار رأيهم، من ذلـــك مـــا ذهبوا إليه من أن مذ أو منذ إذا وليهما اسم مرفوع مثل: (ما رأيتـــه مـــذ أو منـــذ شهران)، ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصـــل: مـــذ كـــان شهران، ومن ذلك اختياره رأيهم في جواز أن يوضع المفـــرد والمثنـــى والجمـــع موضع الآخر؛ مثل قول امرئ القيس[٤] : (بِهَـــا العَيْنَـــانِ تَنْهَـــلُ)[٥]، أي تـــنهلان، وقولهم: (شابتْ مفارقُهُ) وليس للشخص سوى مفرق

---

(١) سورة الزمر الآية، ٦٤ .

(٢) هو أبو عبد الرحمن الضبي؛ مولىً لهم . أخذ عن أبي عمرو. وكان النحو أغلب عليه، وأخذ عنه ســـيبويه وحكى عنه في كتابه، توفي سنة ١٨٣هـــ . انظر نزهة الألباء ص ٤٧، وطبقات النحويين ص ٥١ .

(٣)التوبة: ٦٩.

(٤)هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، وهو من أهل نجد، من الطبقة الأولى: الشعر والشعراء، لابـــن قتيبة (١٠٧/١) بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث–القاهرة، بدون تاريخ.

(٥)هذا عجز بيت، وصدره: لَمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلّ...، الزحلوقة آثار تزلج الصبيان من فوق إلى أسفل، وزحلوقة زل أي زلق، انظر: خزانة الأدب للبغدادي (٥٢٢/٧)، بتحقيق د.محمد نبيل طريفي، ط/١، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ١٤١٨هـــ ــ ١٩٩٨م، وانظر لسان العرب مادة زلق وزلحف، ولم يثبت هذا البيت لامـــرئ القيس في ديوانه .

واحد، ومثل:عظيم المناكب، وغليظ الحواجب والوجنات، وغير ذلك.

واختار آراء البغداديين في كثير من المسائل؛ من ذلك رأي الزجاجي[1] في أنَّ (سوى) مثل (غير) في المعنى والتصرف فتكون فاعلاً في مثل جاءني سواك، ومفعولاً نحو رأيت سواك، وبدلاً أو منصوبة على الاستثناء في مثل (ما جاءني أحد سواك)، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب، وذهب مذهب الفارسي في أنَّ (غير الاستثنائية) في مثل: قام القوم غير زيد؛ منصوبة على الحالية، وأن (ما) تأتي زمانية كما في قوله تعالى: {فَمَا اسْتَقَامُواْ لَكُمْ فَاسْتَقِيمُواْ لَهُمْ} [2]، وأن من معاني الباء الجارة التبعيض مثل: قوله تعالى: {عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} [3]، وكان يأخذ برأي ابن جني في أنه لا سبب لبناء الاسم سوى شبهه بالحرف وغير ذلك.

وكان أحياناً يأخذ برأي أسلافه الأندلسيين؛ من ذلك أخذه برأي ابن السيد[4] في منع أن يكون عطف البيان تابعاً للضمير، وبرأي ابن الطراوة[5] في أن هذا العطف لا يكون بلفظ الأول، وتخريج مثل: {وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا} [6] على البدلية، وكان يرى رأي الشلوبين ومن سبقه مثل الرماني[7]؛ في خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان كوناً عاماً كالوجود والحصول، وجب حذفه مثل: (لولا عليّ لسافرت)، أما إذا كان كوناً مقيداً مثل السفر ونحوه، وجب ذكره

(١) هو عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي؛ : صاحب الجمل، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج؛ لأنه لزمه حتى برع في النحو، توفي سنة ٣٣٩هـ . انظر بغية الوعاة (١١١/٢) .

(٢)التوبة:٧.

(٣)الإنسان:٦.

(٤)عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي، أبو محمد كان عالماً بالآداب واللغات متبحراً فيها، توفي سنة ٥٢١هـ انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي(١٤١/٢)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/١ ـ دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ ـ١٩٥٢م .

(٥)سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، أبو الحسين بن الطراوة : بفتح الطاء والراء، كان نحويا ماهرا أديبا بارعا يقرض الشعر وينشئ الرسائل. سمع على الأعلم كتاب سيبويه، توفي سنة ٥٢٨هـ انظر بغية الوعاة (٤٤/٢) .

(٦)الجاثية: ٢٨

(٧)علي بن عيسى بن عبد الله بن الحسن الروماني كان إماما في العربية علامة في الأدب في طبقة الفارسي، والسيرافي، توفي سنة ٣٨٤هـ انظر بغية الوعاة(١٩٨/٢) .

كقولك: (لولا عليّ مسافر لزرتك)، وكان يذهب مذهب ابن عصفور في أن عيوناً في مثل {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً}(١) تمييز لا حال، كما ذهب الشلوبين وفي أن (كأين) كما تأتي للتكثير في مثل: {وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ}(٢)، تأتي للاستفهام كما جاء في قول أبي بن كعب لعبد الله بن مسعود: (كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟) فقال: ثلاثاً وتسعين.(٣)

المطلب السادس: الآراءُ التي انفرد بها ابن مالك:

لابن مالك آراء واختيارات انفرد بها عن النحاة؛ من ذلك أنه كان يرى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات المعربة، بينما كان يرى الجمهور أنها زائدة عليها، وكان يرى أن (ذان، وتان، واللذان، واللتان) مثناة حقيقة، وإنها لذلك معربة لا مبنية. وذهب إلى أن قراءة (إنَّ هذان لساحران)(٤) إنما هي على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائماً، وجوَّز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر مستدلاً بمثل: {قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ} (٥)،{يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ} (٦) كما جوَّز حذف عائد الموصول قياساً على حذفه في الخبر، وجعل منه: {ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ} (٧) أي به، وجوز الإخبار عن اسم عين بظرف الزمان بشرط الفائدة مثل: الليلة الهلال، والبلح شهرين، وكان الجمهور يذهب في مثل قول الشاعر:(٨)

---

(١)القمر: ١٢.

(٢)آل عمران: ١٤٦.

(٣)انظر: المدارس النحوية، ص ٣١٥.

(٤) سورة طه، الآية٦٣، وهي قراءة جماهير القراء عدا ابن كثير وحفص وأبي عمرو. انظر تقريب النشر لابن الجزري، ص ٢١٩، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث – القاهرة، بدون تاريخ)

(٥)سورة آل عمران، الآية ١٣

(٦) سورة الأنفال، الآية ٤١

(٧)سورة الشورى، الآية ٢٣

(٨)وهو عبيد بن حصين الراعي، ويكنى أبا جندل، وإنما قيل له الراعي لأنه كان يصف راعي الإبل في شعره. انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة(٤٠٤/١) .

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا[١]

وقول الآخر:

عَلَفْتُهَا تِبْنَاً وَمَاءً بَارِداً[٢]

إلى أنه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب مثل: (كحّلن) في الشطر الأول، و(سقيتها) في الشطر الثاني.

وذهب ابن مالك إلى أنه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والمحذوف من معنى مشترك هو التحسين في الأول والطعام في الثاني. وكان يرى أن رفع المضارع بعد لم الجازمة في قول بعض الشعراء:

لَوْ لَا فَوَارِسُ مِنْ نُعَيْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ * يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ[٣]

ضرورةً، وذهب ابن مالك إلى أنه لغة، وذكر أن المضارع قد يجزم بعد لعل عند سقوط فاء السببية، مستدلاً بقول أحد الشعراء:

لَعَلَّ الْتِفَاتاً مِنْكِ نَحْوِي مُقَدَّرٌ * يَمِلْ بِكِ مِنْ بَعْدِ القَسَاوَةِ للرُّحْمِ[4]

وهو دائماً على هذا النحو يذكر الشاذ ولا يقيس عليه كما يصنع الكوفيون ولا يعمد إلى تأويله كما يصنع البصريون كثيراً. وكان رائده دائماً السماع فهو لا يدلي بحكم دون سماع يسنده. وكان عقله دقيقاً، ولم يستغله في تمثيل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب، بل استغله أيضاً في تحرير مباحث النحو وأبوابه، ومصطلحاته وتذليل مشاكله وصعابه.[٥]

---

(١)هذا عجز، وصدره:
إِذَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً...، وزججن الحواجب بالزاي المعجمة والجيمين، يقال زججت المرأة حاجبها: دققته وطولته، وهو في المقاصد النحوية للعيني (٣٢٩/٢) بتحقيق محمد باسل عيون السود، ط/١ دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان – ٢٠٠٥م ــ ١٤٢٦هـ .

(٢)هذا صدر بيت لم ينسب إلى قائل معين، وعجزه: حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا، وهو في المقاصد النحوية (٣٣٤/٢).

(٣) لم ينسب البيت إلى قائل معين، ويوم الصليفاء بضم الصاد المهملة وضم اللام وهو اسم موضع. وفي الأصل هو تصغير صلفاء وهي الأرض الصلبة. انظر المقاصد النحوية (٤٠٨/٣)، والدرر اللوامع (١٧٨/٢).

(٤)البيت في الدر اللوامع بلا نسبة (٢٤/٢).

(٥)انظر: المدارس النحوية، ص ٣١٧.

المبحث الثالث
التعريف بابن هشام الأنصاري

ويحتوي على سبعة مطالب:

المطلب الأول:نسبُهُ ومولدُهُ ونشأَتُهُ:

هو عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي الفاضل المشهور(١).

وجاء هذا النسب في كتابي السيوطي: (بغية الوعاة)، و (حسن المحاضرة)، مختصراً، وكذا في شذرات الذهب لابن العماد، ونصه:

عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين الحنبلي النحوي الفاضل المشهور، أبو محمد(٢)

ولد في ذي القعدة سنة ٧٠٨هـ (٣).

وهو مصري النشأة، علماً وتعلماً وتعليماً، ولعل أول من ترجم له ابن حجر العسقلاني(٤)، وهو مصري النشأة أيضاً، وكل من ترجم له بعد ذلك أخذ ترجمته من ابن حجر، ومما يدلّ على ذلك أيضاً قول ابن خلدون إذ قال: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه(٥).

---

(١)الدرر الكامنة، في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني (٣٠٨/٢)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، بدون تاريخ، والبدر الطالع للشوكاني ص ٤٠٦ .

(٢)بغية الوعاة، للسيوطي (١٠٤/٢)، حسن المحاضرة، للسيوطي (٣٠٩/١) طبعة دار الوطن، مصر ١٢٩٩هـ.

(٣)الدرر الكامنة (٣٠٨/٢).

(٤) هو أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني، الشافعي المعروف بابن حجر، الحافظ الكبير الشهير الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في الأزمنة المتأخرة، توفي سنة ٨٥٢هـ . انظر البدر الطالع ص ١٠٣.

(٥) انظر بغية الوعاة (١٠٤/٢) .

المطلب الثاني: شُيُوخُهُ:

قال ابن حجر أثناء ترجمته له:"... ولزم الشيخ شهاب عبد اللطيف ابن المرحّل[١] وتلا على ابن السرّاج[٢]، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى[٣] ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي[٤]، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني[٥] جميع شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة، وتفقَّه للشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي، في دون أربعة أشهر. وذلك قبل موته بخمس سنين، وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ وحدث عن ابن جماعة[٦] بالشاطبية [٧]"

ومن ملازمة ابن هشام لابن المرحل، وحضوره دروس الشيخ تاج الدين التبريزي، وقراءته على تاج الدين الفاكهاني (شرح الإشارة) له، وتحديثه عن ابن جماعة، يُفهم من ذلك أن شيوخه في النحو هم:

الأول: عبد اللطيف بن المرحل.

الثاني: تاج الدين التبريزي.

الثالث: تاج الدين الفاكهاني.

---

(١) هو شهاب الدين أبو الفرج عبد اللطيف بن المرحل النحوي ، سمع من جماعة واشتغل بالعلم ومهر في النحو، وقد انتهت إليه وإلى أبي حيان مشيخة النحو بالديار المصرية، توفي سنة ٧٤٤هـ انظر شذرات الذهب (١٤١/٦) .

(٢) هو محمد بن محمد بن نصير الشيخ شمس الدين بن السراج، مات سنة ٧٤٧هـ . انظر ابن هشام وأثره في النحو العربي، للدكتور يوسف الضبع ص ٣٩ ط/١، دار الحديث ــ القاهرة، ١٤١٨هـ ــ١٩٩٨م .

(٣) هو زهير بن أبي سلمى ، واسم أبي سلمى ربيعةُ بن رياح المزني من مزينة مضر، وكان زهير جاهليا لم يدرك الإسلام .انظر الشعر والشعراء (١٤١/١) .

(٤) هو تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي الشافعي، المتضلع بغالب الفنون من المعقولات والفقه والنحو والحساب والفرائض، توفي سنة ٧٤٦هـ .انظر شذرات الذهب (١٤٨/٦) .

(٥) هو تاج الدين عمر بن علي بن سالم ، العلامة النحوي ، من تصانيفه الإشارة في النحو، توفي سنة ٧٣١هـ انظر شذرات الذهب (٩٦/٦) .

(٦) هو بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني، ولد سنة ٦٣٩ ، وتوفي سنة ٧٣٣.انظر شذرات الذهب(١٠٥/٦)، وسبق في صفحة (١٦) ؛ أنه تتلمذ على ابن مالك.

(٧) انظر الدرر الكامنة (٢/ ٣٠٨).

وهؤلاء هم فطاحل النحو في عهدهم(1).

المطلب الثالث: تلاميذُهُ:

لم أجد لمن ترجم لابن هشام الأنصاري –حسب اطلاعي القاصر– ذكراً لتلاميذه تفصيلاً إلا ما كان من أمر الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع(2) فقد تتبَّع في كتابه (ابن هشام وأثره في النحو العربي) تلاميذ ابن هشام في كتب التراجم والسير؛ فترجم لأشهر تلاميذه فأحسن وأجاد –فجزاه الله خيراً– ومن جملة من ترجم لهم من تلاميذ ابن هشام:

١. التباني: وهو جلال بن أحمد بن يوسف المعروف بالتباني؛ لنزوله بالتبانة، أخذ العربية عن ابن هشام، وابن عقيل، وابن أم قاسم، توفي سنة ٧٩٣هـ.
٢. الدمشقي: وهو محمد بن نصر الله بدر الدين الدمشقي النحوي، قال ابن حجر: «لزم الجمال ابن هشام، ومهر في العربية، توفي في رمضان سنة ٧٩٤هـ».
٣. اللخمي: وهو إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن أحمد اللخمي الشافعي الشيخ جمال الدين. قال ابن حجر: ولد سنة ٧١٥هـ، وأخذ العربية عن ابن هشام النحوي الحنبلي، وتوفي سنة ٧٩٦هـ.
٤. الدجوي: وهو إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري، قال ابن حجر: أخذ عن الشهاب بن المرحل، والجمال ابن هشام وغيرهما، ومهر في العربية وعمّر، وتوفي سنة ٨٣٠هـ.
٥. مجد الدين البلبيسي: وهو محمد بن محمد بن إبراهيم البلبيسي، إسكندري الأصل، أخذ عن ابن هشام.

(١)ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص ٤١.

(٢) هو يوسف بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن الضبع الجهيني الحنفي المصري، توفي سنة ١٩٩٦م. انظر ترجمته في مقدمة كتابه انظر ابن هشام وأثره في النحو وأثره في النحو ص ٥ .

٦. النويري: وهو محمد بن أحمد بن عبد العزيز جمال الدين أبو الفضل النويري، نسبه إلى نويرة من أعمال القاهرة، الشافعي المكي، كان ينسب إلى عقيل بن أبي طالب، أخذ العربية عن الجمال ابن هشام.
٧. جلال الدين بن طوع: وهو أحمد بن يوسف بن طوع التباني الحنفي، قدم القاهرة في آخر دولة الناصر، وتتلمذ لابن هشام، وابن عقيل.
٨. ابن الفرات المالكي: وهو عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي، جاء في شذرات الذهب أنه حمل عن الشيخ جمال الدين ابن هشام.
٩. ابن الملقن: وهو عمر بن علي بن أحمد بن عبد الله السرّاج الأنصاري الأندلسي المصري المشهور بابن الملقن، قال العلامة القاضي الشوكاني: بلغت تصانيفه ثلاثمائة مجلد، أخذ العربية عن أبي حيان وابن هشام.
١٠. السبكي: وهو محمد بن أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي؛ ابن شيخ الإسلام بهاء الدين؛ شقيق تاج الدين عبد الوهاب السبكي صاحب طبقات الشافعية الكبرى.

هذا وقد تتلمذ على ابن هشام كثير غير هؤلاء... (١)

المطلب الرابع: ثقافتُهُ وعصرُهُ :

إنَّ ابن هشام الأنصاري نشأ وترعرع في العصر المملوكي الذي يمتد منذ سقوط الأيوبيين وذهاب دولتهم سنة ٦٤٨هـ، وامتد هذا العصر طويلاً حتى سنة ٩٢٣هـ بذهاب دولة المماليك على يد العثمانيين.

إن مصر والشام في هذه الآونة كانتا مستقلتين تخفق عليهما راية واحدة حملها المماليك الذين ولوا أمرهما بعد الأيوبيين، واتخذوا القاهرة قاعدة ملكهم، وكان المماليك ـ لشعورهم بنقص أحسابهم ولأنهم دخلاء ـ يحاولون استكمال مهابتهم بغرس ما يثمر النفع للبلاد، ثم حادث بغداد موجباً إليهم جسامة العبء الملقى على كاهلهم إذ لم يبق للإسلام بلاد ذات شوكة تعقد عليها الآمال سوى القطرين، والأندلس في دور احتضارها الأخير، فناصروا اللغة العربية لأنها لغة الدين

(١)ابن هشام وأثره في النحو العربي، د.يوسف عبدالرحمن الضبع، ص٥٥.

والشعب ولم تَحُلْ جنسيتهم التركية والجركسية دون اعتمادها لسان الدولة الرسمي، وتحبيب علمائها إلى نشرها ورفع لوائها ليستعيدوا مجد العراق في بلادهم وقد كان ذلك مستحكماً في أدمغتهم.(١)

لقد كان القرن السابع الهجري وما ذخر به من انتشار حركة علميـــة واســـعة بمثابة تربة طيبة، تعهدها ومهدها حذاق الزراع، وأودعوا فيها أنفس مـــا وصـــلوا إليه من بذور، وأنزل الله عليها من المعصرات ماءً ثجاجاً ليخرج به حبـــاً ونباتـــا وجناتٍ ألفافاً، أزهرت وأثمرت وآتت أكلها ضعفين.

في هذه التربة النقية، أو البيئة العلوية؛ نشأ ابن هشام، فتعلم ما كان يتعلمه نجباء ذلك العصر من أبناء مصر، وقد خلفت مصر بغداد في كل ما كـــان لهـــا، ومن طالع اليمن والسعد انصراف همم المماليك الذين كانوا يحكمونها إلى تقريـــب العلماء والأدباء، وغمرهم بالعطايا الفاخرة؛ بعثـــاً لهممهـــم، وشـــحذاً لقـــرائحهم، واستدراراً لصوب عقولهم.(٢)

وما خلَّف ابن هشام من مصنفات في علوم العربية تدل دلالة واضحة على تبحره في علوم العربية وسعة ثقافته فيها، وبالأخص علم النحو، وقد سبق أيضـــاً أنه كان على مذهب الشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي دون أربعة أشهر، وتلا أيضاً عن ابن السرّاج وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية.

وقد أتقن ابن هشام العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وقد تصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحـــث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطِّلاع المفرط والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصـــوده بمـــا يريد، مسهباً وموجزاً، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب.

ومما تقدم نجد أن ابن هشام كان ذا ثقافة عالية في علوم العربيـــة، وهـــذا الأمر ليس محصوراً في مصر وحدها بل تعدها إلى غيرها من البلدان بل شهد به كبار العلماء كما سبق ذكره.

(١)نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، ص ١٥٨-١٥٩، دار المنار ١٤١٢هـ ـ١٩٩١م.

(٢)ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص ٣٤.

المطلب الخامس: مذهبُهُ النَّحْوي:

« ومنهجه في النحو هو منهج المدرسة البغدادية، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، مختاراً لنفسه معها ما يتمشى مع مقاييسه مظهراً قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيراً ما يشتق لنفسه رأياً جديداً لم يسبق إليه، وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه المغني.

وهو في أغلب اختياراته يتفق مع البصريين، من ذلك اختياره رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وأن كان وأخواتها تعمل الرفع في اسمها والنصب في خبرها، وان المفعول منصوب بالفعل، وأن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بمعنى اللام المحذوفة[1]، وكان كثير الإجلال لسيبويه وجمهور البصريين، وكان يرى رأي يونس بن حبيب في أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث. وكان يرى رأي سيبويه وجمهور البصريين في أن المحذوف في مثل (تأمرونّي) نون الرفع لا نون الوقاية إلى غير ذلك.

وليس معنى ذلك أنه كان متعصباً لسيبويه وجمهور البصريين؛ وإنما معناه أنه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية، ولكن دون أن يسد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حيث يراها جديرة بالاتباع، ومما كان يتابع فيه الكوفيين أن الفعل ماضٍ ومضارع فقط، وأن الأمر فرع من المضارع المصحوب بلام الطلب مثل: لتقم، حذفت للتخفيف في مثل: قم و اقعد، وتبعها حرف المضارعة، يقول: "وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً وخبراً خارج عن مقصوده. " وكان يجوز مع الكوفيين منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر، وكذلك مد المقصور كقول بعض الشعراء:

---

(1) على سبيل المثال، فلينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري(١/٥٦ــ٨٢)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، بدون تاريخ .

" **فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلا غِنَاءُ** "(١)؛ بمد كلمة غنى. إلى غير ذلك من الآراء.

وعلى نحو ما كان يختار ابن هشام لنفسه من المدرستين الكوفية والبصرية، كان يختار لنفسه من المدرستين البغدادية والأندلسية، وكثيراً ما يشتق لنفسه رأياً جديداً لم يسبق إليه، وهذا ليس مكان بسط هذه المسألة، والمقصود من ذلك الإشارة، وليرجع إليها في مظانّها».(٢) والله أعلم.

المطلب السادس: آثارُهُ ومصنفاتُهُ:

لابن هشام مصنفات كثيرة منها:-

١- الإعراب عن قواعد الإعراب.

٢- الألغاز.

٣- أوضح المسالك.

٤- التذكرة.

٥- التحصيل والتفصيل

٦- الجامع الصغير.

٧- الجامع الكبير.

٨- رسالة في انتصاب لغةً وفضلاً وإعراب (خلافاً) و(أيضاً) و(هلم جرا).

٩- رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن.

١٠- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة.

١١- الروضة الأدبية في شواهد علم العربية.

١٢- شذور الذهب.

١٣- شرح البردة.

١٤- شرح شذور الذهب.

---

(١)هذا عجز بيت لم ينسب إلى قائل معين وصدره: سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي...، انظر أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري (٢٨٣/٤)، بتحقيق: يوسف بركات هبود، دار الفكر-بيروت-لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، والتصريح لخالد الأزهري (٤١/٥) ، وشرح الأشموني (٣٦٥/٣) تحقيق حسن حامد، ط/١، دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٢)انظر المدارس النحوية، لشوقي ضيف، ص ٣٤٧-٣٥٥.

١٥- شرح الشواهد الصغرى.

١٦- شرح الشواهد الكبرى.

١٧- شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية.

١٨- شرح قطر الندى.

١٩- شرح اللمحة لأبي حيان.

٢٠- عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب.

٢١- فوح الشذا في مسألة كذا.

٢٢- قطر الندى وبل الصدى.

٢٣- القواعد الصغرى.

٢٤- القواعد الكبرى.

٢٥- مختصر الانتصاف من الكشاف.

٢٦- المسائل السفرية في النحو.

٢٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

٢٨- موقد الأذهان وموقظ الوسنان.(١)

---

(١)انظر مقدمة مصباح السالك إلى أوضح المسالك، لبركات يوسف هبود، (٥/١)، دار الفكر- بيروت - لبنان ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، والدرر الكامنة (٣٠٩/٢)، وبغية الوعاة (١٠٥/٢).

المطلب السابع: وفاتُهُ:

مات ابن هشام في ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١هـــ.

ورثاه ابن الصاحب بدر الدين[١]:

تَهَنَّ جَمَالَ الدِّينِ بالخُلْدِ إنَّنِي * بِفَقْدِكَ عَيْشِي ترحةٌ ونَكَالُ
فَمَا لِدُرُوسٍ غِبْتَ عَنْهَا طَلَاوَةٌ * ولا لزمانٍ لستَ فيه جَمَالُ

ورثاه أيضاً ابن نباتة[٢] فقال:

سَقَى ابنَ هشامٍ في الثَّرَى نَوءُ رَحْمَةٍ * تَجُرُّ عَلَى مَثْـــواهُ ذَيْلُ غَمَـــامِ
سَأَرْوِي لَهُ مِنْ سِيرَةِ المَدْحِ مُسْنَدا * فمَا زِلْتُ أَرْوِي سِيرةَ ابنِ هشامِ[٣]

---

(١) لم أعثر على ترجمته .

(٢) لم أعثر على ترجمته .

(٣)الدرر الكامنة (٢/٣١٠).

المبحث الرابع
منهج ابن هشام في كتابه أوضح المسالك

ويحتوي على ستة مطالب:

المطلب الأول: شرحُ الألفيةِ منْ غيرِ التعرضِ للمتن إلا نادراً:

توخى ابن هشام في كتابه أوضح المسالك شرح الألفية بأسلوبه هو دون أن يتعرض لذكر المنظومة، وهذه طريقة انفرد بها ابن هشام دون غيره من شراح الألفية كابن عقيل والأشموني وغيرهما.

لقد ساير ابن هشام في أوضح المسالك ألفية ابن مالك، فجلّى ما اشتملت عليه من معانٍ، وفتح ما استغلق من أبياتها، وأوضح ما أبهم من إشاراتها، وجعل محتوياتها سهلة سائغة، يحس هذا من قرأ فصلاً من هذا الكتاب، ثم قفى على أثره بمراجعة ما نظمه ابن مالك في هذا المعنى.

والذي أريد أن أثبته الآن هو أن (أوضح المسالك) سهل المباني دقيق المعاني، يشف لفظه عن معناه، ويدرك الناظر فيه ما رمى إليه مؤلفه دون أن يلتبس عليه غرض، أو تخفى عليه خافية، وهو إلى الألفية أهدى سبيل، وللناشئ نعم الدليل، ولا يجد الباحث في معاجم اللغة العربية لهذا الكتاب عنواناً أكثر مطابقة مما وصفه به مؤلفه(١).

قال ابن هشام في مقدمة هذا الكتاب:" أما بعد حمد الله مستحق الحمد وملهمه...إلى أن قال: فإن كتاب الخلاصة الألفية في علوم العربية، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي رحمه الله، كتاب صغر حجماً، وغزُر علماً غير أنه لإفراط الإيجاز قد كان يعدّ من جملة الألغاز.

وقد أسعفت طالبيه، بمختصر يدانيه، وتوظيف يسايره ويباريه، أحل به ألفاظه، وأوضح معانيه، وأحلل به تركيبه، وأنقِّح مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى

---

(١)ابن هشام وأثره في النحو العربي، ص ٨٦.

خلاف أو نقد أو تعليل، ولا آلُ جهداً في توضيحه وتهذيبه، وربمـا خالفتـه فـي تفصيله وترتيبه، وسميته: [أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك]"[1].

وللتدليل على ما ذُكر آنفاً؛ نورد شيئاً من الشرح حتى يوقـف عليـه بـدون الرجوع إلى المصدر المذكور.

قال ابن هشام في باب الكلام: "الكلام في اصطلاح النحويين؛ عبـارة ممـا اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة.

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقـاً أو تقـديراً. والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

وأقلّ ما يتألف الكلام من اسمين: كـ(زيد قائم)، ومن فعل واسم؛ كـ(قـام زيد)، ومنه (استقم)- فإنه من فعل الأمر المنطوق به ومن ضمير المخاطب المقدر بأنت"[2].

وعلى هذه الكيفية من الشرح والتوضيح يسير ابن هشام في غالب كتابـه، فلا يذكر المتن إلا نادراً إذا دعت إليه الحاجة[3].

المطلب الثاني: عرضُ المسائلِ النَّحوية خاليةً من تعقيد المتون:-

جرت عادة العلماء في القرن السابع وما بعده أن يصـنفوا العلـوم علـى طريقة المختصرات؛ سواء كانت نثراً أو شعراً، وهو ما يسمى عنـدهم بـالمتون، وبلغت هذه المتون منزلة رفيعة حتى قيل عنها: ((مَنْ حَفِظَ الْمُتُونَ حَازَ الفُنُونَ))، ثم أتبعوا هذه المتون بالشروح، والشروح بالحواشي كما هو معروف.

وهذه المتون قد يشوبها كثير من الغموض والتعقيد، وإن كان قصد مؤلفيهـا وهم في عصور الاضطراب والفتن، أن يوقفوا على كثير من العلوم في المتـون الوجيزة حتى يسهل حفظها على الدارسين، ولكن مع مرور الأيام صـارت عقـدة حقيقية في دراسة العلم وبالأخص في العصور الحديثة، فصارت فيها المتون شـبه ألغاز وأحاج .

---

(١)أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، (٣١/١).

(٢)المرجع السابق، (٣٣/١).

(٣)المرجع السابق، (٢٥/٢)- باب الحال، و(٢٩٨/٢)- باب التمييز.

وابن هشام الأنصاري يطالعنا في كتابه (أوضح المسالك) بنمط يختلف عمَّا عليه النحاة في عصره، فشرحَ الألفية شرحاً متوخياً فيه السهولة والإيضاح، فأتى بشرح عجيب في بابه لم يسبق إليه كما هو ظاهر.

وبهذا يكون ابن هشام قد أسعفنا بشرح يُلبي حاجة العصر، ويأوي إليه الدارسون لينهلوا من معينه الصافي الذي لا ينضب.

ومما يجمل ذكره في هذا المقام؛ التمثيل بشئ من شرحه حتى يُوقف على نموذج مما تقدَّم آنفاً:

قال ابن هشام: «الاسم نكرة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة بالتعريف؛ كرجل، وفرس، ودار، وكتاب.

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة بالتعريف، نحو: (ذي، ومن، وما) في قولك: مررت برجل ذي مال، وبمن معجب لك، وبما معجب لك، فإنها واقعة موقع صاحب، وإنسان، وشيء»[1]، وهكذا.

المطلب الثالث: النقدُ لبعض تعريفات ابن مالك:

اتضح للباحث أن ابن هشام قد انتقد ابن مالك في بعض تعريفاته النحوية؛

ومن أمثلة ذلك: قوله في باب الحال – بعد ذكر كلام المصنف:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ * مُفْهِمُ فِي حَالٍ...

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكمٌ، والحكمُ فرعُ التصور، والتصور، متوقف على الحد؛ فجاء الدور[2].

ومن أمثلته أيضاً قوله:

وحكم التمييز النصب، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم، كـ(عشرين درهماً)، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه، كـ(طاب نفساً)، و(هو طيب أبوةً)، وعلم بذلك بطلان عموم قوله –أي المصنف–:

(١)أوضح المسالك (٩٨/١).

(٢)المرجع السابق، (٢٥٠/٢).

ينصب تمييزاً بما قد فسّره[1].

وكذا انتقد ابنُ هشام ابنَ مالك في حد النعت[2]، وحد البدل[3]، وسيأتي توضيح ذلك كله في موضع الاستدراكات إن شاء الله.

المطلب الرابع: تصحيحُ ما رآه خطأً:

يلاحظ الباحث أن ابن هشام قد يصحح بعض ما احتج به ابن مالك في قضية ما مثل: عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً؛ فإن ابن مالك جوّزه في الشعر والنثر، وابن هشام خصه بالشعر فقط لعدم الدليل من النثر.

قال ابن مالك:-

وشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ * وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ[4]

قال ابن هشام: "ولا يجيز أكثر النحويين نحو:(زان نوره الشجر)؛ لا في نثر ولا في شعر، وأجازه فيهما الأخفش[5]، وابن جني، والطوال[6]، وابن مالك؛ احتجاجاً بنحو قوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِي عَدِيَ بْنَ حَاتِمِ[7] * ....

والصحيحُ جوازُهُ في الشعر فقط[8]

---

(١) أوضح المسالك ، (٢٩٨/٢).

(٢)المرجع السابق، (٢٧٢/٣).

(٣)المرجع السابق، (٣٦٣/٣-٣٦٧/٣).

(٤)الألفية: ص ٦٠.

(٥) هو الحسن بن سعيد بن مسعدة المجاشعي، أخذ عن سيبويه، وكان أعلم من أخذ عنه، توفي سنة ٢١٥هـ .انظر مراتب النحويين ١١١، وطبقات النحويين واللغويين ٧٢ ونزهة الألباء ١٠٧ .

(٦) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي: أحد أصحاب الكسائي، مات سنة ٢٤٣هـ . انظر بغية الوعاة (١٤٥) .

(٧)هذا صدر بيت، وعجزه: جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعلْ؛ وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٣٠ دار صادر بيروت ط/٣ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، وهو له ولغيره في المقاصد النحوية (٢٣٢/٢)، والنابغة هو زياد بن معاوية بن ضباب، وسمي النابغة بقوله: وَقَدْ نبَغَتْ لنَا منهمْ شُؤُونُ. انظر الشعر والشعراء(١٦٢/١).

(٨)أوضح المسالك (١١٠/٢).

ومن ذلك: أن ابن هشام تعقب ابن مالك في قوله في إجازة همزة الوصل في المضارع إذا أدغمت إحدى تائيه في الأخرى؛ نحو تتجلى، وتتذكر، إذا أدغمت قلت: أتجلى وأتذكر، فقال:

"وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه: إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل، ولم يخلق الله همزة الوصل في المضارع، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قرأ البزي[١] رحمه الله تعالى؛ في الوصل، نحو: { وَلاَ تَيَمَّمُواْ}[٢]، {وَلَا تَبَرَّجْنَ}[٣]

{كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ}[٤]، فإن أردت التخفيف في الابتداء؛ حذفت إحدى التاءين؛ وهي الثانية لا الأولى، خلافاً لهشام(٥)، وذلك جائز في الوصل أيضاً؛ قال الله تعالى: {نَاراً تَلَظَّى}[٦]...إلخ"[٧] وسيأتي بيان أوجه هذه الرواية في مباحث الاستدراكات إن شاء الله تعالى.

المطلب الخامس: التصحيحُ لبعض الشواهد الشعرية:

فمن دِقَّة ابن هشام واطلاعه وتبحره في علم العربية؛ أنه كان لا يكتفي بالشواهد بمجرد إيرادها في كتب النحاة والتسليم بما قيل فيها، بل يمحص وينقب ويصحح ويختار ما أداه إليه اجتهاده . ومع ما كان عليه ابن مالك من اطلاع تام بأشعار العرب فنجد ابن هشام ينقد عليه شواهد شعرية ويصححها من الغلط والخطأ .

قال ابن هشام: « واستعمل اسم فاعل لثلاثةٍ، وهي: (كاد) قاله الناظم، وأنشد عليه:

---

(١) هو أبو الحسن أحمد بن محمد البزي المقريء، توفي سنة ٢٥٠هـ .انظر شذرات الذهب(١٢٠/٢) .

(٢)البقرة:٢٦٧.

(٣)الأحزاب: ٣٣.

(٤)آل عمران: ١٤٣.

(٥) هو هشام بن عمار المقرئ ، توفي سنة ٢٤٥هـ . انظر شذرات الذهب (١٠٩/٢) .

(٦)الليل: ١٤.

(٧)انظر أوضح المسالك (٤٥٢/٤)

........................وَإِنَّنِي *   يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِـــدُ[1]

و (كرَبَ)، قاله جماعة، وأنشدوا عليه:

أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ[2] *   ....

و(أوشك)؛ كقوله:

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا[3]

والصوابُ أن الذي في البيت الأول كابد؛ بالباء الموحدة؛ من المكابدة والعمل، وهو اسم غير جارٍ على الفعل، وبهذا جزم يعقوب([4]) في شرح ديوان كثير.

وأنّ كارباً في البيت الثاني اسم فاعل كرَبَ التامة في نحو قولهم: كرَبَ الشتاءُ، إذا قرُبَ، وبهذا جزم الجوهري([5]) ».[6]

المطلب السادس: مخالفةُ ابن مالك في تفصيله وترتيبه:

وأما مخالفة ابن هشام لابن مالك في ألفيته في تفصـــيل الأحكـــام، وترتيـــب الحديث عن الأبيات، فواضح من قوله في المقدمة: " وربما خالفته فـــي تفصـــيله وترتيبه ".

---

(١)هذا عجز بيت، وصدره: أموتُ أسىً يوم الرجام وإنني، وقائله هو كثير بن عبد الرحمن أحد عشاق العرب المشهورين به، وهو صاحب عزة بنت جميل، الأسى الحزن، ويوم الرجام بكسر الراء وبالجيم: اسم موضع. انظر المقاصد النحوية(٢٧٦/١) و(٢٥/٢).

(٢)هذا صدر بيت، وعجزه: فإذا دُعيت إلى المكارم فاعجل، وقائله هو عبد قيس بن خفاف من بني حنظلة، من البراجم، انظر المقاصد النحوية (٢٧/٢).

(٣)هذا صدر بيت، وعجزه: وتعدو دون غاضرة العوادي، وقائله كثير بن عبد الرحمن، يشبب بغاضرة، وهـــو اسم جارية أم البنين بنت عبد العزيز بنت مروان، والعوادي عوائق الدهر، (وتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِي) أي تصرف عنها الصوارف. انظر المقاصد النحوية (٢٩/٢).

(٤)هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ، انتهى إليه علم الكوفيين مع أبي العباس أحمد بن يحيـــى ثعلـــب الشيباني ، وكان ابن السكيت أحسن الرجلين تأليفاً، وكان ثعلب أعلمها بالنحو ، تـــوفي ســـنة ٢٤٤ ، انظـــر طبقات النحويين واللغويين ٢٠٢، ومراتب النحويين ١٥١ .

(٥)هو إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابي: كان إماماً في اللغة والأدب مـــن أعاجيب الزمان ، ذكاءً وفطنةً وعلماً. وأعظم مؤلفاته: كتاب الصحاح، توفي سنة ٣٩٣هـــ. انظـــر بغيـــة الوعاة(٣٦٨/١)، ونزهة الألباء ٢٥٢ .

(٦)أوضح المسالك (٣٠٨/١).

وقد فعل ذلك في التفصيل؛ حيث جعل ابن مالك الاسم والفعل والحـــرف أقســـاماً للكلم في قوله:" واسم وفعل ثم حرف الكلم ".

وجعلها ابن هشام أقساماً للكلمة حيث قال:

" والكلم: اسم جنس جمعي، واحده كلمة، وهي: الاسم، والفعل، والحرف"

وفعل ذلك في الترتيب حيث تكلم في باب النائب عن الفاعل؛ عــن النائـــب أولاً وأخر الكلام على كيفية بناء الفعل المجهول، على عكس ما جاء في الألفية ولـــذلك مواضع عديدة.[1]

هذا ما ظهر لي من دراسة حول هذا الفصل ، فإن وُفِّقت فالحمد لله تعالى، وإن تكن الأخرى فالإنسان محل الخطأ والنسيان، وعسى ألا أُعدَم من ينبِّـــه إلـــى سواء السبيل والله أعلم.

(١)انظر مقدمة تحقيق التصريح (٣٩/١)، للدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط/١، الزهراء للإعلام العربـــي، ١٤١٣هـــ =١٩٩٢م، وانظر الألفية، ص ٦١، وأوضح المسالك (١١٩/٢).

الفصل الثانـي

استدراكات ابن هشام على ابن مالك في الأسماء

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: تقسيم الضمير المستتر.

المبحث الثاني: إيا وما ألحق من تكلم أو خطاب أو غيبة .

المبحث الثالث: إيجاب تأخير اللقب عن الكنية .

المبحث الرابع: شروط الابتداء بالوصف .

المبحث الخامس: حكم ما عطف على منصوب إن بعد الاستكمال .

المبحث السادس: عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

المبحث السابع: حكم الفاعل إذا كان ضميراً غير محصور.

المبحث الثامن: نيابة المفعول الثالث عند أمن اللبس.

المبحث التاسع: في الاشتغال .

المبحث العاشر: حذف عامل المصدر المؤكد.

المبحث الحادي عشر: في الحال.

المبحث الثاني عشر: تحرير عامل النصب في تمييز النسبة.

المبحث الثالث عشر: منزلة اسم الزمان المبهم المضاف.

المبحث الرابع عشر: إعمال اسم الفاعل.

المبحث الخامس عشر: تعريف النعت والبدل.

المبحث السادس عشر: القولُ في معنى فُلُ وفُلَةُ.

المبحث السابع عشر: بعضُ صور الفاعل في العدد.

المبحث الثامن عشر: ألف التأنيث المقصورة وألف التأنيث الممدودة.

المبحث التاسع عشر: استغناء بعض أبنية القلة والكثرة عن بعض

المبحث العشرون: في التصغير.

المبحث الحادي والعشرون: إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة .

المبحث الثاني والعشرون: زيادة السين والهاء واللام.

المبحث الثالث والعشرون إبدال الياء من الواو إذا وقع عيناً.

المبحث الرابع والعشرون: مناقشة ابن مالك وابنه في تصحيح مخيط.

المبحث الأول

تقسيم الضمير المستتر

قال ابن مالك:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ   كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ[1]

قال ابن هشام: «تنبيه: هذا التقسيم تقسيم ابن مالك[2] وابن يعيش[3][4] وغيرهما، وفيه نظر إذ الاستتار في نحو: (زيد قام) واجب، فإنه لا يقال (قام هو) على الفاعلية، وأما (زيدٌ قامَ أَبُوهُ) أو (ما قام إلا هو) فتركيبٌ آخر، والتحقيقُ: أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام».[5]

وجه الاستدراك:

أن ابن مالك ذكر في البيت المواضع التي يجب فيها الاستتار وهى أربعة كما في النظم:

«فالأول: فعل الأمر وأشار إليه بكلمة كافعل ، والتقدير أنت.

والثاني: الفعل المضارع الذي أوله الهمزة ، نحو: (أوافق) والتقدير أنا.

والثالث: الفعل المضارع الذي أوله النون ، نحو: (نغتبط) أي نحن.

والرابع: الفعل المضارع الذي أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو: (تشكر) أي أنت.

ومثال جائز الاستتار: (زيد يقوم)، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار، لأنه يحل محله الظاهر؛ فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو: هند تقوم، وما كان في معناه، نحو زيد قائم، أي هو».[6]

---

[1] ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، (٢٢) .

[2] كذا في تسهيل الفوائد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، (٢٢) دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧ – ١٩٦٧م.

[3] تقدمت ترجمته، ص ١٥ .

[4] انظر شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٧/٢).

[5] أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري (١/ ١٠٤) ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٩٠/١) .

[6] شرح ابن عقيل (٩٧/١) بتصرف ، طبعة دار الفكر ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

قال الشيخ خالد الأزهري([1]) بعد ذكره كلام ابن هشام المتقدم ذكره:« وفيه أمران:

أحدهما: أنَّ قوله (تركيبٌ آخر) يوهم أنَّ ابن مالك، وابن يعيش وغيرهما، قائلون بأن نحو: زيدٌ قام هو، وزيدٌ قام أبوه، تركيبٌ واحد، مع اختلاف المسند إليه، ولا يظن بهم ذلك، إلا أن يقطع النظر عن خصوصيته إليه.

والثاني: أنه نفى أن يقال: (قام هو) على الفاعلية، والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في (هو) من قوله تعالى (أن يمل هو)([2]) أن يكون فاعلاً، وأن يكون توكيداً، ونقل المرادي([3]) عنه أيضاً في شرح التسهيل، أنه أجاز في (هو) من نحو: (مررت برجلٍ مكرمك هو) أن يكون فاعلاً، وأن يكون توكيداً وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير، يكون فاعلاً بالاتفاق عند البصريين والكوفيين.

والنظر الجيد أن يقال: ما ذهب إليه ابن مالك، وابن يعيش، وغيرهما، مشكلٌ؛ لأنه لا يخلو: إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً أو منفصلاً والأول متعذرٌ، والثاني مخالفٌ لما أصلوه من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال، لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه».([4])

وقال الخضري([5]) في حاشيته على شرح ابن عقيل : قوله:«ما يحل محله الظاهر) أي بأن يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل كزيدٌ قام يصح فيه قام أبوه أو ما قام إلا هو بخلاف الواجب، وليس المراد بالجواز صحة بروزه، إذ لا يقال: قام هو على الفاعلية؛ لأن المستتر مطلقا لا ينطق به

([1]) تقدمت ترجمته، ص ١.

([2])سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

([3])هو الحسن بن القاسم عبد الله بن علي المرادي المصري النحوي اللغوي الفقيه البارع بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه ، أخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجي وأبي حيان وغيرهما، وله: شرح التسهيل وشرح الألفية، وغير ذلك ، مات ٧٤٩. البغية (٤٢٧/١).

([4])التصريح: ٣٢٣/١.

([5]) هو الشيخ محمد بن مصطفى بن حسن المعروف بالخضري، له حاشية مطولة حسنة على ابن عقيل، توفي سنة ١٢٨٧هـ ، وقيل سنة ١٢٨٨هـ . انظر الوسيط في تاريخ النحو العربي ص ٢٤٥.

أصلاً؛ لأنه أمر عقلي، وحينئذ فتسمية هذا جائزاً، ومقابلـــه واجبـــاً اصـــطلاحٌ لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضح هنا».([1])

«فَهِم ابن هشام من قول ابن مالك وابن يعيش في تعريف الضـــمير المســـتتر جوازاً وهو: ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، فهم أن أحدهما يخلفه في تأدية معناه، وليس هذا مرادهما، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازاً في رفـــع العامل إياه، وإن لم يكن المعنى واحداً، وبهذا لا وجه للنظر ويصير موافقـــاً لمـــا سيذكره هو أنه التحقيق».([2])

وهذا ما يراه الباحث في هذه المسألة. وتتلخص في النقاط التالية :ـــ

١ـــ أن ابن مالك وابن يعيش، لم يسويا بين تركيب زيد قام هو، وزيد قام أبوه.

٢ـــ ليس المراد بالجواز صحة بروزه، وعلى افتراضه؛ فقد نقل عن سيبويه فـــي قوله تعالى: (أن يمل هو) إعرابه على الفاعلية على وجه.

٣ـــ أن التسمية بهذا جائزٌ ومقابله واجبٌ، اصطلاح لا مشاحة فيه.

([1]) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل(١١٤/١)، تحقيق تركي فرحان، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، ٢٠٠٥م ـــ ١٤٢٦هـــ .

([2])انظر حاشية التصريح بمضمون التوضيح، د: عبد الفتاح بحيري إبراهيم (٣٢١/١) ، حاشية رقم(٦) مطبعـــة الزهراء للإعلام العربي ، ١٤١٣هـــ- ١٩٩٢م.

المبحث الثاني

إيّا وما أُلحق بها من تكلم أو خطاب أو غيبة

قال ابن مالك:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعَلا إِيَايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا([1])

قال ابن هشام:《المختار أن الضمير نفس (إيّا) وأن اللواحق لها حروف تكلـم، وخطاب وغيبة》.([2])

تعددت آراء النحاة في (إيّا) وما زاد عليها من لواحق من تكلم وخطاب وغيبة، فمنهم من يقول: إن الضمير هو (إيّا) وحدها وما بقي فلواحق كما هو محل استدراك ابن هشام على ابن مالك، ومنهم من يقول إياك بكاملها هو الضمير، ومنهم من يقول أن اللواحق أسماء أضيفت إلى الضمير (إيّا)، ومنهم من يقول غير ذلك. وظاهر كلام ابن مالك أن (إيّا) بكاملها هو الضمير، كما قال:

وذو انتصاب في انفصال جعلا

إياي.........

وسيستعرض الباحث هذه المسألة بالتفصيل من أقوال النحاة.

قال السيوطي:《 النوع الثاني من المضمر المنفصل: ما للنصب، وهو لفظ واحد وذلك (إيّا)، ويليه دليل ما يراد به من تكلم، أو مخاطب، أو غائب، إفراداً وتثنيةً وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً، فيقال: إياي، إيانا، إياك، إياكِ، إياهنّ.

وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في: أنت، وأنتما وأنتم، وأنتن، وكاللواحق في اسم الإشارة. هذا مذهب سيبويه والفارسي، وعزاه صاحب البديع([3]) إلى الأخفش([4]). قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

([1]) ألفية ابن مالك ص٢٢.

([2]) أوضح المسالك (١٠٥/١)

([3])هو محمد بن مسعود الغزني، أكثر أبو حيان من النقل عنه. انظر بغية الوعاة (٢٠٣/١).

([4]) سبقت ترجمته ص ٤٧.

وذهب الخليل والمازني([1])، واختاره ابن مالك([2])، إلى أنهــا أســماء مضــمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيّا)، لظهور الإضافة فــي قــولهم: (فَإِيَّــاهُ وَإِيَّــا الشَّوَابِّ([3])). وهو مردود لشذوذه، ولم تعهد إضافة الضمائر. قال أبو حيان: ولــو كانت إيّا مضافة لزم إعرابها، لأنها ملازمة لما ادّعوا إضافتها إليه، والمبنــي إذا لزم الإضافة أعرب كأيّ بل أولى، لأنّ إيّا لا تنفك، وأيّ قد تنفك عن الإضافة.

وذهب الفراء([4]): إلى أنّ اللواحق هي الضمائر، فإيّا حرف زيد دعامــةً يعتمــد عليها اللواحق، لتنفصل عن المتصل. ووافقه الزجاج([5]) في أنّ اللواحق ضــمائر إلا أنه قال: إنّ (إيّا) اسم ظاهر أُضيف إلى اللواحق فهي في موضع جرٍ به.

وقال ابن درستويه([6]): إنه بين الظاهر والمضمر.

وقال الكوفيون: مجموع إيا ولواحقها هو الضمير» ([7]).

قال ابن الأنباري([8])بعد نقاش مستفيض لهذه المسألة لأنها من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، فقال مبيناً ما يلي:

([1])هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني ، كان من فضلاء الناس وعظمائهم ورواتهم وثقاتهم. وكان من أهل القرآن. توفي سنة ٢٣٦هــ ، انظر مراتب النحويين (١٢٦) ، وطبقات النحويين واللغويين (٨٧).

([2])انظر التسهيل ، ص ٢٦.

([3]) قال سيبويه: وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجــل الســتين فإيــاه......)؛ والشواب بالشين المعجمة، وفي آخره موحدة مشددة ــ جمع شابة. انظر كتاب سيبويه(١/٢٧٩)، والتصــريح (١٣٧/٤) .

([4])هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي الفراء. وكان أبرع الكوفيين في علمهم ، توفي سنة (٢٠٧هــ) ، انظر طبقات النحويين واللغويين (١٣١).

([5])هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، كان من أكابر أهل العربية ، صنف مصــنفات كثيــرة منها: (المعاني في القرآن) وكتاب الفرق بين (المذكر والمؤنث) وغير ذلك ، توفي سنة ٣١٦هــــ . انظــر طبقات اللغويين والنحويين (١١١) ونزهة الألباء (١٨٣).

([6])هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفسوي ، قرأ على المبرد الكتاب وبرع ، وكان نظاراً ، وجمع الأصول العربية ، ومنها كتابه في النحو الذي يدعى الإرشاد ، توفي سنة ٣٤٧هــ . انظر طبقات النحــويين واللغويين (١١٦).

([7]) انظر همع الهوامع للسيوطي: ٢١٢/١. بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، د: عبد العال سالم مكرم. عــالم الكتب ، ١٤٢١هــ – ٢٠٠١م.

([8])هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبى سعيد الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحــوي، لازم ابن الشجري حتى برع ، وصار من المشار إليه في النحو ، وتخرج به جماعة ، له المؤلفات المشهورة ، =

«وأما من ذهب إلى أنه بكماله المضمر (أي إياك بكاملها) فليس صحيح، وذلك لأنّ الكاف في (إياك) بمنزلة التاء في (أنت).

والذي يدل على ذلك أن الكاف في (إياك) تفيد الخطاب، كما أنّ التاء في (أنت) تفيد الخطاب، وأنّ فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر، كما أن فتحة التاء في (أنت) تفيد خطاب المذكر، وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث، كما أنّ كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث، فكما أن التاء ليست من المضمر الذي هو (أن) في (أنت) وإنما هي لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، فكذلك الكاف ليست من المضمر الذي هو (إيّا) في (إيّاك) وإنما هي لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، وإذا لم تكن الكاف في (إيّاك) من المضمر كما لم تكن التاء في (أنت) من المضمر، واستحال أن يقال إنّ (أنت) بكماله هو المضمر، فكذلك يستحيل أن يقال إنّ (إيّاك) بكماله هو المضمر، والله أعلم».(1)

مما تقدم يتبين أنّ لابن مالك قولين في هذه المسألة:-

أحدهما: أنّ (إيّاي) بكاملها هو الضمير، وهو الظاهر من كلام ابن مالك في الألفية، وهو قول الكوفيين الذي رده ابن الأنباري كما سبق ذكره.

الثاني: أن الضمير (إيّا)، واللواحق أسماء مضمرة أضيفت (لإيّا). وهو قول الخليل والمازني ورده أبو حيان لشذوذه.

والذي يهم الباحث القول الأول وهو ظاهر كلام ابن مالك الذي وافق فيه الكوفيين.

يتخلص من هذه الدراسة قولان من الأقوال المتقدمة، لأنها محل البحث وهي:

١- القول بأن (إيّاي) هو الضمير كما هو ظاهر كلام ابن مالك.

٢- القول بأن (إيّا) هو الضمير وما بقي فلواحق، وهذا قول ابن هشام الذي استدركه على ابن مالك.

= منها (الإنصاف في مسائل الخلاف) (ونزهة الألباء في طبقات الأدباء) ، توفي ٥٧٧هـ . انظر بغية الوعاة (١٢١/٢).

(1)الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، مسألة: رقم ٩٨ (٢٢٣/٢) ، مطبعة دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ، بدون تاريخ.

والذي يراه الباحث أنّ قول ابن هشام هو الصواب لقـوة دليلـه، ولموافقتـه للأقيسة النحوية كما في الضمير (أن) من أنت وأن (التاء) حرف خطاب فكـذلك اللواحق لـ(إيّا) تدل على التكلم والخطاب والغيبة ولا فرق.

ولذا قال ابن يعيش: «إذا أُمعن النظر فيها، ما ذهب إليه أبو الحسـن الأخفـش، وهو أن (إيّا) اسم مضمرٌ، وما بعده من الكاف في (إياك) والياء في (إيّاي) والهاء في (إياه) حروف مجردة من مذهب الاسمية، للدلالـة علـى أعـداد المضـمرين وأحوالهم لاحظ لها في الإعراب».[1]

([1]) شرح المفصل (٣١١/٢).

المبحث الثالث

إيجابُ تأخير اللقب عن الكنية

قال ابن مالك في باب العلم:

وَاسْماً أَتَى وكُنْيَةً ولَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا([1])

قال ابن هشام:«وفي نسخةٍ من الخلاصة ما يقتضي أنَّ اللقب يجب تأخيره عن الكنية، كـ (أبي عبد الله أنف الناقة) وليس كذلك».([2])

ويجدر بالباحث في هذه المسألة: أن يذكر كلام النحويين فيها حتى ينجلي وجه الصواب.

قال ابن عقيل([3]): « وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قوله سواه (الاسم والكنية)، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب، فتقول: أبو عبد الله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية، فتقول زين العابدين أبو عبد الله؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله (وأخرن ذا إن سواه صحبا): (وذا اجعل آخراً إذا اسماً صحبا) وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك، كما تقدم، ولو قال: (وأخرن ذا إن سواها صحبا) لما ورد عليه شيء، إذ يصير التقديرُ وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال وأخر اللقب إذا صحب الاسم».([4])

وقال السيوطي:« إنْ كان (أيّ اللقب) مع الكنية، فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها، وتقدمها عليه. ومقتضى تعليل ابن مالك: امتناع تقديمه عليها، وهو المختار».([5])

([1]) ألفية ابن مالك ، ص ٢٥.

([2]) أوضح المسالك: ١/١٣٦.

([3]) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي الهاشمي ، المصري ، قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل، نحويُّ الديار المصرية، لازم أبا حيان وغيره، له مؤلفات من أشهرها شرح الألفية المشهور، توفي سنة٧٦٩هـ . انظر بغية الوعاة (٢/٨٧).

([4])ابن عقيل: (١/١٢٢) ، والتصريح(١/٣٨٥).

([5]) همع الهوا مع (١/٢٤٦).

ويرى الباحث أن قول ابن هشام بجواز تقدم الكنية على اللقب، أو تقدم اللقب عن الكنية، هو الصواب لعدم دليل يدل على قول ابن مالك، ولم يذكر من الشواهد لصحة ما ذهب إليه في كتبه كالتسهيل وشرحه وشرح الكافية، وما علل به السيوطي من تعليل فلم يفصح عنه، ولذا يرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن هشام هو الذي يجب المصير إليه، لأنه يتمشى مع الأصل وهو الجواز في اللغة، ولا ينفك عنه إلا بنقل من كلام العرب يقضي بما ذهب إليه ابن مالك، والله أعلم.

المبحث الرابع
شروط الابتداء بالوصف

قال ابن مالك:

وَأَوَّلٌ مُبْـتَدأٌ وَ الثَّـانِـي فَـاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَـارٍ ذَانِ
وَقِسْ وكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُوا الرَّشَدْ(١)

ففي هذين البيتين: يشير المصنف رحمه الله إلى مذاهب النحاة في الوصف إذا كان مبتدأً، هل يشترط فيه، الاعتماد علي النفي أو الاستفهام، كما هو مذهب البصريين إلا الأخفش، أم لا يشترط شيءٌ كما هو مذهب الكوفيين و الأخفش.

ومثال مذهب البصريين إلا الأخفش :(أسارِ ذان) فالهمزة للاستفهام و سار مبتدأ، و ذان: فاعل سد مسد الخبر، ويقاس عليه كل وصف اعتمد علي استفهام أو نفي – نحو أقائم الزيدان، و ما قائم الزيدان ــ فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأً.

وذهب الكوفيون و الأخفش إلى عدم اشتراط ذلك؛ فأجازوا :(قائم الزيدان)،فقائم: مبتدأ ،و الزيدان : فاعل سد مسد الخبر.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله (وقد استعمل هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام)(٢)

قال ابن هشام: « ولا بد للوصف المذكور (أي المبتدأ إذا كان وصفاً، وما بعده سد مسد الخبر) من تقدم نفي أو استفهام، نحوُ:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا ....(٣)

---

(١)ألفية ابن مالك ، ص٣٤.

(٢)انظر: شرح ابن عقيل (١٩٤/١).

(٣)هذا صدرُ بيت، لا يعلم قائله، وعجزه: إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ، ومعناه: يا صاحبيّ ما أنتما وافيان لي بعهدي وصحبتي إذا لم تكونا لأجلي على من أقاطع، وهو من شواهد التصريح (٥١٠/١)، والأشموني (١٧٩/١) ، والمقاصد النحوية للعيني ، (٣٢٧/١) .

ونحوُ:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلَمَى أَمْ نَوَوْا ظَعْنَا ....(١)

خلافاً للأخفش والكوفيين، ولا حجة لهم في نحو:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا ....(٢)

خلافا للناظم وابنه؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً وإنما صح الإخبار به على الجمع لأنه على فعيل ، فهو على حد: {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ}(٣)».(٤)

وعزا المصنف إلى سيبويه التجويز بقبح من غير منع مما يدلل أن الأغلب الاعتماد على النفي أو الاستفهام، ولكن يجوز بقلة ترك الاعتماد على النفي أو الاستفهام، و يدل على صحة الاستعمال قول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ وَلَتِ

ومنه قول الشاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ

إِذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَا لا(٥)

---

(١)هذا صدر بيت لم ينسب إلى قائل معين ، وعجزه: إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا ، أقاطن من قطن بالمكان يقطن أقام به، وظعنا بفتح الظاء والعين: من ظعن يظعن من باب فتح، إذا سار، وهو من شواهد التصريح (٥١١/١) ، والأشموني (١٧٨/١) ، والمقاصد النحوية (٣٢٤/١).

(٢)هذا صدر بيت نسب لرجل من الطائيين لم يذكر النحاة اسمه ، وعجزه: مقالة لهبي إذا الطيرُ ولت، ومعناه: إن لهب عالمون بالزجر والعيافة، فلا تلغ كلام رجل لهبي إذا زجر أو عاف حين تمر عليه الطير . انظر المقاصد النحوية (٣٢٩/١).

(٣)سورة التحريم ، الآية: ٤.

(٤)أوضح المسالك (١٩٢/١) ، وشرح الأشموني (١٨٢/١).

(٥)هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي ، المثوب من التثويب وهو أن يجئ الرجل مستصرخا، ويا لا أي قال يا لفلان، وهو حكاية عن صوت الداعي . انظر شرح ابن عقيل (١٩٤/١) ، والمقاصد النحوية (٣٣٠/١ــ٣٣١)، والخصائص لابن جني (٣٧٥/٢) بتحقيق محمد علي النجار ط/٣/ عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هــ – ١٩٨٣م .

فخير مبتدأ، ونحن فاعل، ولا يكون (خير) خبراً مقدماً، و نحن مبتدأ؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل، و(من) وهما كمضاف و مضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف و مضاف إليه([1]).

ويجدر بالباحث أن ينقل كلام سيبويه حتى يوقف القارئ على موطن النزاع في هذه المسألة .

قال سيبويه:« وزعم الخليل رحمه الله : أنه يستقبح أن يقول قائمٌ زيد ٌ، وذاك إذ لم تجعل قائماً مقدماً مبتدأ مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرٌو، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدماً و يكون زيد مؤخراً. وكذلك هذا، الحد فيه أن الابتداء (فيه) مقدماً وهذا عربيٌ جيد ٌ، و ذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوءٌ من يشنؤنك، ورجلٌ عبد الله، وخزٌ ضفك».([2])

ويرى الباحث أن الاعتماد على الاستفهام أو النفي في الوصف الذي وقع مبتدأ، إنما هو أكثر كلام العرب كما نص على ذلك المصنف (رحمه الله)؛ ولكن يجوز بقله للشواهد المتقدمة. ولا داعي لتأويلها لتوافق مذهب جمهور البصريين، و في كلام سيبويه المنقول آنفا ما يشير إلى هذه القلة. و على هذا يبدو للباحث أن ما ذهب إليه ابن هشام في استدراكه على المصنف في غير محله ،على ما تقدم، والله أعلم.

([1])انظر شرح التسهيل ، لابن مالك. (٢٦٥/١). ط/١ ، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م. ، بيروت – لبنان.

([2]) كتاب سيبويه (١٢٧/٢) ، بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

المبحث الخامس

حكم ما عطف على منصوب إنَّ بعد الاستكمال

قال ابن مالك في باب إن و أخواتها:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى   مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا(١)

قال ابن هشام: « ويعطف بالرفع بشرطين:

استكمال الخبر، وكون العامل (أنّ) أو (إنّ) أو (لكنّ)، نحو: {أَنَّ اللّـــهَ بَـــرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} (٢)

وقوله:

.... فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ(٣)

وقوله:

.... ولَكِنَّ عَمِيَّ الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالخَالُ(٤)

والمحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بـــالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما، فاصل، لا بالعطف على محـــل الاســـم

---

(١)الألفية لابن مالك ، ص: ٤٩.

(٢)سورة التوبة ، الآية: ٣.

(٣)هذا عجز بيت لم ينسب إلى قائل معين ، وصدره قوله: (فَمَنْ لَمْ يَكُ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ)، قوله(لم ينجب) بضم الياء: من أنجب الرجل إذا ولد ولداً نجيباً. وهو من شواهد التصريح: ٦٧/٢ ، والأشموني (٣١٣/١) ، وهمع الهوا مع (٢٧٩/٥) ، والدرر اللوامع (٤٧٩/٢) ، والمقاصد النحوية (٦٣/٢).

(٤) هذا عجز بيت لم ينسب إلى قائل معين ، وصدره: (وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ)، التسامي أي العلو والعراقة في النسب، و(الخؤولة) بضم الخاء، يحتمل أن يكون جمع خال، كالعمومة جمع عـــم، ويحتمـــل أن تكون في معنى المصدر . انظر التصريح: ٦٧/١ ، والأشموني: ٣١٥/١ ، والمقاصـــد النحويـــة: ٩٢/٢ ، وهمع الهوامع: ٤٨٤/٢.

مثل: (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة)، بالرفع؛ لأن الرافع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ».([1]).

وجه الاستدراك: أنه فهم من كلام ابن مالك:

(وجائزٌ رفعُك معطوفاً على منصوب إنَّ.....) أنه عطف على محل اسم إن فرفع الاسم المعطوف عليها، والذي رجحه غيره أن المبتدأ زال حكمه بدخول إن فجددت له حكماً جديداً غير الرفع والنصب فكان حقه أن يعمل فيه عامل آخر، وهو كما ذكره ابن هشام وغيره. وهذا ما يراه الباحث ؛ وذلك أن العامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي، وهو الابتداء، فلما دخل عليه حرفُ النسخ غيره لفظاً ومعني، وهذا ما يدل على عمله بعد هذا التغيير، فاحتاج المعطوف في المثالين إلى عامل آخر، وتقديره في المثال الأول (فإن لنا الأم النجيبة، ولنا الأب النجيب، بإعرابه مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره في المثال الثاني (و لكن عمي الطيب الأصل والخال الطيب الأصل بإعراب الخال مبتدأ أو خبره محذوف، وهذا بخلاف ما جاءني من رجل ولا امرأة) فإن رجل مرفوع على الفاعلية وهو باقٍ ولا يمنعه عن العمل في محل رجل الحرف الزائد؛ لأن الحرف الزائد وجوده كعدمه.([2]).

([1])أوضح المسالك: ٣٤٥/١ ، والأشموني بحاشية الصبان: ٤/٢١/١.

([2])انظر التصريح (٧٠/٢).

المبحث السادس

عود الضمير علي متأخر لفظا ورتبةً:

قال ابن مالك:

وشاعَ نحوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ

وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ ([1])

قال ابن هشام: ((ولا يجيز أكثر النحويين نحو: **(زان نَوْرُه الشجر)** لا في نثر ولا في شعر، وأجازه فيهما الأخفش وابن جني و الطوال وابن مالك احتجاجاً بنحو قوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِي عَدِيَ بْنِ حَاتِمِ([2])

والصحيحُ جوازه في الشعر فقط)).([3]).

وجه الاستدراك أن الشاذ عند ابن مالك من نحو (وشذ نحو زان نوره الشجر) لغة يستدل بها، وذكر خمس شواهد شعرية في كتابه شرح الكافية و إليك إيراد هذه: الشواهد الشعرية:((قال حسان بن ثابت، يمدح مطعم بن عدي:

١/ وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرُ وَاحِدَا

مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُه الدَّهْرَ مُطْعِمَا ([4])

([1])الألفية ابن مالك: ص ٦٠.

([2])هذا صدر بيت ، وعجزه: جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلْ ، وهو للنابغة في ديوانه ص ١٣٠، وله ولأبي الأسود ، أو عبد الله بن هُمارق كما في التصريح (٢/٢٩٥) وبدون نسبة في الأشموني (١/٤١٠) ، وخزانة الأدب البغدادي (١/٢٧٣).

([3])أوضح المسالك (٢/١١٠).

([4]) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري (رضي الله عنه) شاعر النبي صلي الله عليه وسلم، يمدح به مطعم بن عدي القرشي النوفلي. وكان من السادات ولم يسلم، وهو في ديوانه ص ٢٣٩، دار صادر ــ بيروت بدون تاريخ، وانظر المقاصد النحوية (٢/٢٣٨)، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر(١/٣٢٥)، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ .

وقال آخر:-

٢/ وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المَرْءَ رَاجِياً   جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ ([1])

وأنشد ابن جني :-

٣/ أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ   زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ([2])

وأنشد أيضا:

٤/ جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ.([3])

وقال آخر

٥/كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ   وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا المَجْدِ([4])([5])

قال أبو حيان : « في نحو ضرب غلامُه زيداً: أكثرُ النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر، ومنهم من أجازه، واستدل عليه بالسماع والقياس، أما السماع، فذكر هذه الشواهد المتقدمة ..... وزاد عليها :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا   وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ([6])

([1])البيت بغير نسبة في تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي ص٣٦٤، تحقيق د عفيف عبد الرحمن، ط/١ مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٠٦هـ ـ١٩٨٦م، وفي شرح الأشموني (٤٠٨/١).

([2])البيت بلا نسبة في خزانه الأدب (٢٨٥/١).

([3])البيت قائله هو سليط بن سعد، أبا الغيلان كنية رجل وهو الذي جزاه بنوه كجزاء سنمار، (وسنمار بكسر السين المهملة والنون وتشديد الميم)، وهو اسم رجل رومي بنى الخورنق، وهو قصر عظيم لم ير العرب مثله بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس الأكبر ملك الحيرة، ليكون فيه ولده ونساؤه، فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه فخر ميتاً، لئلا يبني لغيره مثله، فضربت به العرب في سؤ المكافئة فقيل(جزاني جزاء سنمار) . انظر المقاصد النحوية، (٢٣٧/٢)، وشرح الأشموني (٤٠٩/١)، وشرح ابن عقيل (١٠٩/٢).

([4])البيت بلا نسبة في شرح ابن الناظم(١٦٦)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان،١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م ، وشرح ابن عقيل (١٠٧/٢) والأشموني (٤٠٩/١)، والمقاصد النحوية (٢٣٩/٢).

([5])انظر شرح الكافية الشافية (٢٦٢/١) ط/١ ، بتحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ٢٠٠٠م.

([6]) قائله أحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثي به مصعباً لما قتل. انظر المقاصد النحوية (٢٤٠/٢).

وأبيات أخر. وأما القياس فقال ابن جني: قد تكثر الفروع وتطرد حتـــى تصـــير كالأصول وتشبه الأصول بها. من ذلك قول ذي الرُّمة:

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ(1)

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأقفاء، فلما كثر ذلــك واطـــرد عكـــس الشاعر التشبيه، فجعل أوراك العذارى أصلاً وشبه به الرمل، وكذلك كثـــر تقـــديمُ المفعول على الفاعل، صار وإن كان مؤخراً في اللفظ كأنه مقدماً في الرتبة، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه وإن كان الفاعل مقدماً والمفعول مـــؤخراً، كمـــا جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدماً على الفاعل وإن كان مؤخراً في قولنا: ضرب غلامَه زيدٌ».(2)

يتلخص من هذه المسالة أن للنحاة ثلاثة مذاهب:-

الأول: هو قول أكثر النحويين، لا يجيزون، عود الضمير علي متأخر لفظاً ورتبةً.

الثـــاني: قول الأخفش وابن جني والطوال، وابن مالك وأنهم يجيزون عود الضمير لفظاً ورتبةً في الشعر والنثر احتجاجاً بهذه الأدلة المتقدمة.

الثالث: قول ابن هشام الأنصاري، وأنه يرى اختصاص هذه المسألة بالشعر، لأنه لم يجد دليلاً في النثر يدل عليه.

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن هشام قوي ومتين ، وأن كل ما استدل بـــه في هذه المسالة في الشعر خاصة، و الشعر له خواصه وتجويزاته التي تميزه عن النثر .

---

(1) هذا صدر بيت، وعجزه : إِذَا جَلَّلَتْهُ المِظْلِمَاتُ الحَنَادِسُ، وهو لذي الرُّمة في ديوانه ص٢٥٦ تحقيق د.عمـــر فاروق شركة دار الأرقم ـــ بيروت ١٤١٩هـــ ـــ ١٩٩٨م، وانظر الخصائص(٣٠٠/١) .

(2) انظر تذكرة النحاة ص ٣٦٥، وفي الخصائص: بِكُثْبَانِ الأَنْقَاءِ (٣٠٠/١)، وكذا في اللسان مادة ورك، وهي: الرمال تكون محدودبة، وهو الصواب.

المبحث السابع

حكمُ الفاعل إذا كان ضميراً غيرَ محصور

قال ابن مالك:

وَأَخِّرْ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أَوْ أُضْمِرْ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ(1)

هذا البيت يسوى فيه ابن مالك بين مسألتين إحداها: (ضرب موسى عيسى) ثانيها: (ضربتُ زيداً).

فعند ابن مالك يجب تأخير المفعول فيهما، فالمسألة الأولى لأجل اللبس بين المفعول والفاعل ولذا يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل كما هو الأصل وفي المسالة الثانية: إذا كان الفاعلُ ضميراً غير محصور كذلك يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل، وهذا المسألة محل الاستدراك لابن هشام إذ قال: ((إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل كـ ضربته، وإذا كان المضمر أحدهما: فإن كان مفعولاً وجب وصله وتأخير الفاعل كـ ضربني زيدٌ، وإن كان فاعلا وجب وصله وتأخير المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيداً، وزيداً ضربت، وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم، لأنه سوى بين هذه المسألة ومسألة (ضرب موسى عيسى). والصواب ما ذكرنا)).(2)

ويرى الباحث أن ما ذكره ابن هشام وصوبه هو الصواب لعدم اللبس فيقال ضربتُ زيداً، وزيداً ضربتُ، ومما يدل عليه قوله تعالى:

{وَلَقَدْ جَاء آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ} (3)

---

(1)ألفية بن مالك ص، ٦٠.

(2)أوضح المسالك: ١١٦/٢.

(3)سورة القمر، الآية ،٤١.

حيث تأخر الفاعل علي المفعول،وإن كان الأصل تقدم الفاعل على المفعول، ولكن يجوز تقدم المفعول من غير لبس على الفاعل كما مثلته آنفا.

وإذا كان ابن هشام قد اعترض علي ابن مالك في هذا الموضوع، فإنه قــد وقع فيما اعترض على الناظم فقال في قطر الندى:

وقد يجب تأخير المفعول عن الفعل (كضربتُ زيداً).[1]

فهكذا حال الإنسان يعتريه السهو والغفلة و النســيان، فســبحان الله الحــي القيوم.

---

(1) انظر قطر الندى، لابن هشام الأنصاري، ص ٤٣ ط/١، دار السلام للطباعة والنشر، القــاهرة ــ مصــر، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م .

المبحث الثامن

نيابة المفعول الثالث عند أمن اللبس

قال ابن مالك:

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِي مِنْ ... بَــابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلَا أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ(١)

حاصل ما تقدم أن الفعل إذا تعدى لأكثر من مفعول، و بني على ما لــم يسـم لفاعله، فإن نيابة المفعول الأول جائزة اتفاقاً سواءٌ كان من باب كسا أو باب ظــن نحو: كُسِيُ زيدٌ جبةً،وظنُ زيدٌ قائماً، وكذا ينوب المفعول الثاني عند أمــن اللــبس باتفاق في باب كسا ، فتقول: أُعطِي عمراً درهمٌ، و كسيُ زيداً حبــةٌ، و أمــا إذا تعدى الفعل إلى مفعولين كظن و أخواتها مما أصله المبتدأ والخبر، أو تعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كأرى وأعلم وأخواتها – فالأشهر عند النحويين أنــه يجــب إقامــة الأول وامتناع الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب (أعلم)، فتقول:

(ظنُ زيدٌ قائماً) و لا يجوز (ظُنَّ زيداً قائمٌ) وتقول: (أُعلمَ زيدٌ فرسَك مسرجاً) ولا يجوز إقامة الثاني فلا تقول: (أُعلم زيداً فرسُك مسرجاَ) ولا إقامة الثالث، فلا تقول (أُعلم زيداً فرسَك مسرجٌ).

وصريح قول ابن مالك أنّ إقامة الثاني غير ممتنعة، وأنــه لا يتعــين إقامــة الأول؛ لا في باب ظن ولا في باب أعلم، لكن بشرط أن لا يحصل لبس؛ فتقــول: ظن زيداً قائمٌ، وأُعلم زيداً فرسُك مسرجاً، فكل هذا جائزٌ عند ابن مالك بقوله:

ولا أَرَى مَنْعاً إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ.(٢)

قال ابن هشام مستدركاً على ابن مالك بعد شرحه للأبيات الشعرية المتقدمة:

(١)الألفية، ص ٦٣، باب الناب عن الفاعل.

(٢) انظر شرح ابن عقيل (٥١٤/١).

«وقد تبين أنّ في النظم أموراً، وهي:-

١. الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس.

٢. وعدم اشتراط كون الثاني من باب (ظن) ليس جملة.

٣. وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع ».(١)

وجه الاستدراك أن ابن مالك لم ينص في منظومته عل إقامة المفعول الثالث في باب (أعلم) حيث لم يذكره لا مع المتفق عليه و لامع المختلف فيه، فحصل بسببه إيهام لولده حتى حكى الإجماع على منع إقامة المفعول الثالث.

ويرى الباحث بعد القراءة والاطلاع المتأني أن هذا الاستدراك من ابن هشام في غير محله، ويتضح هذا بما يلي:

أولا: أن عدم التنصيص من ابن مالك على إنابة المفعول الثالث، لا يلزم منها لا الجواز ولا المنع، إذ لا ينسب لساكت قول كما يقال، وقد تغيب المسألة عن العالم الكبير، فكان حق ابن هشام أن يستدرك عليه فيقول:

لم يتعرض المصنف لإقامة المفعول الثالث وهكذا.

ثانياً: أن ولد المصنف قد سبق إلى المنع كما قال ابن هشام نفسه: (وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً، ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً، نقله الخضراوي(٢) وابن الناظم.

---

(١)أوضح المسالك، ٢/١٣٤.

(٢) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة، أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي: من أهل الجزيرة الخضراء. كان رأساً في العربية، أخذها عن ابن خروف وغيره، والقراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشلوبين، وصنف: فصل المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح وغير ذلك، توفي سنة ٦٤٦هـ. انظر بغية الوعاة (٢٢١/١).

والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلبس نحو: أُعلمتُ زيداً كبشُك سميناً ([1]).

وإذا كان ولد المصنف مسبوقاً بحكاية الاتفاق على الامتناع كما سبق؛ فإنـــه لا ينسب إلى غلط، غاية ما فيه، أن يقال لم يقف على الاختلاف.

ثالثا: أنّ الناظم لم يتعرض لإقامة الثالث صراحة وإنما تعرض له إشارة، حيث إن المفعول الثالث في باب (أعلم) هو المفعول الثاني في باب علم فتقول: علــم فرسَك مسرجٌ وتقول، أُعلم زيداً فرسَك مسرجٍ ٌ، والأصـــل فـــي ذلـــك أمـــن اللبس.([2])

([1])أوضح المسالك: (١٣١/٢).

([2])انظر التصريح (٣٣٧/٢)، وانظر النكت في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، ص ٥٦ ط/١، بتحقيق د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

المبحث التاسع

الاشــتغال

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اختيار النصب على الرفع إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل.

قال ابن مالك في الألفية:-

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فَعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفَعْلَ غَلَبْ(١)

في البيت مسألتان وهما:

الأولي: أن النصب هو المختار على الرفع إذا وقع الاسم قبل فعل دال على طلب كالأمر والنهي و الدعاء نحو: (زيداً اضربه)، وزيداً لا تضربه، وزيداً رحمه الله، فيجوز الرفع، و المختارُ النصب.

الثانية: أن النصب مختارٌ أيضاً على الرفع إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام، نحو: (أزيداً ضربته)(٢).

ومن الأدوات التي يغلب أن يليها الفعل (حيث) نحو: (حيث زيداً تلقاه فأكرمه).

قال ابن مالك في شرح الكافية:

((ومن مرجحات النصب تقدم (حيث) مجردةً من (ما)؛ نحو: (حيث زيداً تلقاه فأكرمه) لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعلٌ.

وإن اقترنت: بـ(ما) صارت أداة شرط واختصت بالفعل)).(٣)

---

(١)الألفية، ص٦٤.

(٢)انظر شرح ابن عقيل (٥٢٦/١).

(٣)شرح الكافية الشافية (٢٧٧/١).

قال ابن هشام بصدد حديثه عن المسائل التي ترجح فيها النصبُ على الرفـــع ما نصه:

«الثالثة: أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل ، ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام، نحو {أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ} (1)... إلى قال: ومنها (حيث) نحو: (حيث زيداً تلقاه أكرمه) كذا قال الناظم، (2) وفيه نظر».(3)

قال في التصريح: «وهو في ذلك تابع لسيبويه (أي ابن مالك)، فإنه قال: (إذا) و حيث، مما يقبح بعده ابتداء الأسماء، فإذا أوقعت الفعل على شي من سببه نصب بالقياس، تقول: (إذا عبد الله تلقاه فأكرمه) و (حيث زيداً تجده فأكرمه).

ونوزع سيبويه في (إذا) لأنها عنده مختصة بالأفعال، لم ينازع في (حيث) فظـــن الموضح أن المنازعة في (حيث) فقال وفيه نظر.

والعجب منه أنه وافق الناظم في المغني فقال: (وإضافة (حيث) إلـــى الفعليـــة أكثر، ومن ثم ترجح النصب في نحو: (جلست حيث زيداً أراه) انتهى(4).

ولعل وجه النظر في قوله (فأكرمه)، فإنه يوهم أنه جواب (حيـــث) و(حيـــث) المجردة من (ما) لا جواب لها عند البصريين ومن جازى من الكـــوفيين أوجـــب النصب بعدها فلا يكون راجحاً».(5)

يظهر للباحث بعد هذه الأقوال المتقدمة: أن ابن هشام لا يختلف كلامه عن ابـــن مالك من حيث القاعدة النحوية؛ فإنه وافق المصنف في شرح الألفية، فقال:

الثالثة: أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل الخ.

---

(1)سورة القمر، الآية٢٤.

(2)تقدم، ذكره.

(3)أوضح المسالك (٢/١٤٥-١٤٧).

(4)مغني اللبيب (١/١٥٢).

(5)التصريح (٢/٣٦٩-٣٧٠).

وقال في المغني عن حيث وإضافتها إلى الفعلية أكثر ومن ثم رجح النصب في نحو (جلست حيث زيداً أراه) كما تقدم:

وإذا كان الأمر كذلك إما أن يقال إن ابن هشام لم يطلع على كلام النحويين في (حيث) وهذا يرده ما كان عليه من منزلة حتى قيل عنه، أنه أنحى من سيبويه، و إما أن يقال اختلف مع سيبويه وابن مالك من حيث التمثيل إذ المثال الذي وضعه سيبويه وكذا ابن مالك تبعاً لسيبويه (حيث زيداً تلقاه فأكرمه) يوهم قوله (فأكرمه) جواب (حيث)،وحيث المجردة من (ما) لا جواب لها عند البصريين كما ذكر صاحب التصريح سابقاً، وإما غير ذلك.

ومن ثم يرى الباحث أن الخلاف في المسألة من حيث التمثيل، وما مثل به ابن هشام أولى لسلامته مما يرد عليه من توهم.

المطلب الثاني: اختيار النصب على الرفع إذا توهم في الرفع أن الفعل صفةً:

قال ابن هشام في هذه المسألة:

((الخامسة: أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفةً، نحو:

(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ)[١].

وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً)). [٢]

ثم اعترض على المصنف فقال: ((لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في (زيداً ضربته) قال وهو عربي كثير)).[٣]

---

[١] سورة القمر. الآية ٤٩.

[٢] أوضح المسالك (٢/١٨٤).

[٣] أوضح المسالك (٢/١٥٠).

ومن الملاحظ في هذه المسألة والتي قبلها أن ابن هشام الأنصاري لم يتقيد بظاهر نص الألفية، بل أنه تتبع ابن مالك في شرح الكافية كما في المسألة السابقة، وفي شرح التسهيل كما هذه المسالة، لأنه لم ينص على هذه المسألة لا في الألفية، بل ولا في شرح الكافية وإنما نص عليها في شرح التسهيل فقال:

ومن مرجحات النصب أن يكون مخلصاً من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك، كقوله تعالى {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} فنصب كل شيء برفع توهم كون خلقناه صفة لشيء إذ لو كان صفةً له لم يفسر ناصباً لما قبله.

وإذا لم يمكن صفة كان خبراً، فتعين عموم خلق الأشياء بقدر خيراً كانت أو شراً وهو قول أهل السنة، ولو قرئ كلٌ شيء بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة وأن يكون خبراً، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحاً. وإلى هذا أشرت بقولي: (أو كان الرفع يوهم وصفاً مخلاً)([1]).

قال أبو الفتح عثمان بن جني:

الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيدٌ ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة؛ وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هندٌ زيدٌ ضربها، ثم تدخل إن، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر.([2])

يتلخص من ذلك الآتي:

*أن النصب عربيٌّ كثير، وهو كلام سيبويه .

([1]) شرح التسهيل (٢/٧٤)

([2])انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (٢/٣٥٠) تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م .

*أن الرفع أرجح من النصب، وهو كلام ابن جني، وهذا لا ينافيه ورود النصب بكثرة.

*أن النصب أرجح من الرفع لاحتمال غير الصواب، وهو قول ابن مالك.

وممن قال بترجيح النصب على الرفع القرطبي([1]) في تفسيره؛ إذ قال بصدد ذلك: قراءة العامة(كلَّ) بالنصب. وقُرئ (كلٌّ) بالرفع على الابتداء. ومن نصب فبإضمار فعل وهو اختيار الكوفيين؛ لأن إن تطلب الفعل فهي به أولى، والنصب أدل على العموم في المخلوقات لله تعالى؛ لأنك لو حذفت(خلقناه) المفسر وأظهرت الأول فصار إنا خلقنا كلَّ شيء بقدر. ولا يصح كون خلقناه صفة شيء ؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولا تكون تفسيراً لما يعمل فيما قبله.([2])

ويرى الباحث ترجيح النصب على الرفع في هذه الآية، وقول ابن مالك الذي رجحه القرطبي أولى لما علل به، ولثبوت رواية النصب عن العامة، وشذوذ رواية الرفع وعدم صحتها.

المطلب الثالث: وجوب الرفع في باب الاشتغال:

قال ابن مالك:

وَإِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالابْتَدا   يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا.([3])

يشير المصنف في هذا البيت إلى وجوب الرفع إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد أداة تخص بالابتداء؛ نحو: إذا الفجائية؛ فتقول: (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو) برفع زيد ولا يجوز نصبه.

([1]) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، صاحب التفسير الجامع لأحكام القرآن، توفي سنة ٦٧١هـ . انظر شذرات الذهب (٣٣٥/٥) .

([2]) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي(١٤٧/١٧) ط/١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م، وانظر زاد المسير لابن الجوزي(٢٥١/٧) ط/١ دار الفكر ـ بيروت،١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.

([3])الألفية، ص٦٤.

قال المستدرك: «ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسالة إذا الفجائية لعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلام الناظم يوهم ذلك». ([1])

قال الأشموني([2]): «على قول ابن مالك: (فالرفع التزمه أبدا) على الابتداء وتخرج المسالة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو».([3])

قال الصبان: ([4]) «قوله: (وتخرج المسألة عن هذا الباب الخ) أي لأنه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع في ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عده منه؛ لأن العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض».([5])

ويرى الباحث أن ما ذكره ابن مالك وأيده الصبان هو أولى؛ و ذلك أن عمل الفعل منع بوجود إذا الفجائية، فإذا حذفت تفرغ الفعل للعمل، ومع أن هذه المسألة ليست فيها كبير فائدة، سواءٌ ذكرت في المبتدأ والخبر، أو في باب الاشتغال، ولكن ذكرها في باب الاشتغال أولى من الناحية التعليمية حتى تنضبط هذه المسائل لدى المتعلم.

([1])أوضح المسائل (١٥٠/٢).

([2])هو نور الدين أبو الحسن علي الأشموني الشافعي الفقيه الإمام المقرئ الأصولي، شرح ألفية ابن مالك شرحاً عظيماً، توفي سنة ٩٢٩هـ تقريبا انظر شذرات الذهب (١٦٥/٨)

([3])شرح الأشموني (٤٣٠/١).

([4])هو أبو العرفان الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي، من أشهر تأليفه حاشيته على شرح الأشموني، توفي سنة ١٢٠٦هـ .انظر عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي (١٣٧/٢)، دار الجيل، بيروت ـ لبنان بدون تاريخ

([5])حاشية الصبان (١٠٩/٢).

ثم إن ابن هشام نفسه لم يسلم من ذكر هذه المسالة في باب الاشتغال فقـــال في (شرح قطر الندى): ((وأما وجوب الرفع فيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصـــة بالدخول على الجملة الاسمية،كـــ إذا الفجائية كقولك:(خرجت فإذا زيـــدٌ يضـــربه عمرٌو) فهذا لا يجوز فيه النصب؛ لأنه يقتضي تقدير الفعل، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية)).[١]

وكذا ذكر المثال نفسه في كتابه شرح شذور الذهب مـــن البـــاب نفســـه. و الله أعلم.[٢]

---

[١] شرح قطر الندى، لابن هشام الأنصاري، ص٢٦٣، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، ١٤٢١هـــ ـــ ٢٠٠١م .

[٢] شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ص٤٢٧، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميـــد، دار الفكـــر، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

المبحث العاشر
حذف عامل المصدر المؤكد

قال ابن مالك:

وَحَــذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِــوَاهُ لِدَلِيــلٍ مُتَّسَــعْ([1])

قال ابن عقيل: «المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، لأنه مســوق لتقريــر عامله وتقويته، والحذف منافٍ لذلك.

و أما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه: جوازاً، ووجوباً.

فالمحذوف جوازاً كقولك (سير زيد) لمن قال (أي سير سرت) و(ضربتين) لمــن قال (كم ضربت زيداً) و التقدير سرت سير زيدٍ، وضربته ضربتين.....إلى قال:

يحذف عامل المصدر وجوباً في مواضع:

منها: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر و النهي، نحــو: (قياماً لا قعوداً أي قم قياماً و لا تقعد قعوداً ، و الدعاء، نحو: سقيا لك، أي ســقاك الله.....».([2])

قال المستدرك:« وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله ،لأنه إنما جئ لتقويته وتقرير معناه، والحذف منافٍ لهما، و رده ابنه بأنه قد حذف جــوازاً فــي نحو (أنت سيراً) ووجوباً في (أنت سيراً سيراً) وفي نحو: (سقياً ورعياً) ». ([3])

ويرى الباحث أن يسوق كلام ابن الناظم؛ إذ قال بصدد ذلك:

والذي ذكره الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب، وفي غيره، أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله.

([1])ألفية ابن مالك، ص،٧١.

([2])شرح ابن عقيل (٥٦٣/١).

([3])أوضح المسالك: (١٨٧/٢).

قال في شرح الكافية:((لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه وحذفه منافٍ لذلك، فلم يجز، فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله و تقرير معناه دائماً، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع، ولا دليل عليه.

وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية و التقرير، و قد يقصد به مجرد التقرير فمسلم.

و لكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر؛ فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى .

ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية. فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً، إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير، ولا حصر، نحو:أنت سيراً وميراً، وحذفاً واجباً في مواضع يأتي نحو:سقياً، ورعياً، وحمداً، وشكراً لا كفراً.

فمنع مثل هذا إما لسهو عن وروده، وإما للبناء على المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل. و لا يقتضيها الكلام)). [١]

قال ابن عقيل رداً على كلام ابن الناظم:

وقول ابن المصنف: إن قوله (و حذف عامل المؤكد امتنع) سهوٌ؛ لأن قولك (ضرباً زيداً) مصدر مؤكد، وعامله محذوف وجوباً كما سيأتي – ليس بصحيح، وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه، وذلك لأن (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيءٍ، بل أمرٌ خالٍ من التأكيد، بمثابة (اضرب زيداً)؛ لأنه واقع موقعه، فكما (اضرب زيداً) لا تأكيد فيه كذلك (ضرباً

---

[١] شرح ابن ا لناظم، صـ١٩٣.

زيداً) وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل، دال على ما يدل عليه، وهو عوض عنه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيءٌ من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد.([1])

وقال الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل:

قوله:«ليست من باب التأكيد) أي قسم برأسه، فالمصدر إما مؤكد أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك قوله توكيداً أو نوعاً الخ أو أن المراد ليست منه الآن بعد النيابة وإن كانت منه أصالة».([2])

وبه يقول الباحث .

([1])شرح ابن عقيل:(٥٦٤/١).

([2])انظر حاشية الخضري:(١٨٩/1)

المبحث الحادي عشر

الحـــــال

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحال:

قال ابن مالك:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْداً أَذْهَبُ[١]

عرف الحال بأنه، الوصف الفضلة المنتصب، للدلالة على هيئـــة. نحـــو: (فـــرداً أذهب): حالٌ؛ لوجود القيود المذكورة فيه[٢].

قال ابن هشام: «فالوصف: جنس يشمل الخبر والنعت والحال، وفضلة: مخـــرج للخبر، ومنتصب، مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض؛ كـــ (جاءني رجلٌ راكـــبٌ، ومررت برجلٍ راكبٍ) ومفهم في حال كذا: مخرج لنعت المنصوب كـــــ (رأيـــت رجلاً راكباً) فإنه إنما سيق لتقييد المنعوت؛ فهو لا يفهم في حـــال كـــذا بطريـــق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم.

وفي هذا الحد نظر ؛ لأن النصب حكم، والحكم فـــرع التصـــور ، والتصـــور متوقف على الحد فجاء الدور».[٣].

وجه هذا الاستدراك؛ أن النصب حكم، و الحكم تتوقف معرفته على معرفة تصوره، و لذا يقال الحكم على الشيء فرع عن تصوره، والتصور متوقف على معرفة الحد وهكذا، ولذا عدل عن هذا التعريف غير واحد من النحويين كما سيأتي.

---

[١] ألفية ابن مالك، صـــ٨٠.

[٢] شرح ابن عقيل (٦٢٥/١).

[٣] أوضح المسالك (٢٥٠/٢).

قال ابن الناظم: « وقوله:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ......

أي: في حال كذا فيه، مع إدخال حكم في الحد بقوله: (منتصب)، إنه حدٌ غير مانع، لأنه يشتمل النعت، ألا ترى أن قولك: مررت برجل راكب في معنى: مررت برجل في حال ركوبه، كما أن قولك:جاء زيد ضاحكاً،في معنى: جاء زيد في حال ضحكه.

فلأجل ذلك عدلت هذه العبارة إلى قولي: (المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له)».([1])

وقال الجرجاني([2]) في التعريفات:« الحال في اللغة: نهاية الماضي وبداية المستقبل ، وفي الاصطلاح: ما بَيَّنَ حال الفاعل أو المفعول به لفظاً نحو: ضربت زيداً قائماً ، أو معنىً نحو: زيد في الدار قائماً».([3])

وقال السيوطي: « وهو فضلة دال على هيئة صاحبه نحو: جاء زيد ضاحكاً، و ضاحكاً فضلة دال على الهيئة التي جاء عليها زيد........». ([4])

ويبدو للباحث بعد ذكر هذه الأقوال: أن ما ذهب إليه ابن هشام في نظره لازم على قول المصنف، ولا يندفع هذا النظر إلا بما نقل آنفاً في تعريف الحال كما سبق ذكره، والله أعلم.

المطلب الثاني: مسالةٌ في جواز الحال من المضاف إليه

([1]) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص٢٢٨، و انظر شرح الأشموني (٢/٥).

([2]) هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فليسوف، من كبار علماء العربية، من كتبه المشهورة(التعريفات)، توفي سنة٨١٦هـ .انظر الإعلام للزركلي(٥/٧).

([3])التعريفات للجرجاني ص ٨٦

([4])همع الهوا مع (٤/٨)

قال ابن مالك:

وَلَا تُجزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا(١)

قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: ((لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال: كاسم الفاعل والمصدر، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل ؛ فتقول: هذا ضاربُ هندٍ مجردةً ، وأعجبني قيامُ زيدٍ مسرعاً، ومنه قوله تعالى: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً}.(٢) ومنه قول الشاعر:

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً
إِنَّ الرَّوْعَ يَوْماً تَارِكِي لَا أَبَالِيَا(٣)

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه: إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً}(٤) فـ(إخواناً) حال من الضمير المضاف إليه(صدور)،والصدور:جزء من المضاف إليه،ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه ــ في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، قوله تعالى: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً} (٥) فـ (حنيفاً): حال من (إبراهيم) والملة كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ، فلو قيل في غير القرآن: (أن اتبع إبراهيم حنيفاً) لصح.

---

(١)الألفية لابن مالك ص ٨٢.

(٢)سورة يونس الآية ٤.

(٣)البيت قائله مالك بن الريب، وهو من مازن تميم وكان فاتكاً لصاً، يصيب الطريق مع شظاظ الضبي الذي يضرب به المثل، فيقال ألص من شظاظ، الروع بفتح الراء وهو الفزع والخوف، وأريد به الحرب الذي من لوازمه الفزع والروع.انظر الشعر والشعراء(٣٤١/١)، والمقاصد النحوية (٣٧٨/٢).

(٤)سورة الحجر ، الآية: ٤٧.

(٥)سورة النحل ، الآية ١٢٣.

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جزئه – لم يجز أن يجيء الحال منه ، فلا تقول (جاء غلام هند ضاحكةً) خلافاً للفارسي ، وقول ابن المصنف رحمه الله (إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف) ليس بجيد ، فإن مذهب الفارسي جوازها ، لما تقدم ، وممن نقله عنه أبو السعادات ابن الشجري([1])في أماليه».([2])

بعد هذا الشرح والتوضيح لهذه القاعدة ، يجدر بالباحث أن يذكر المسألة التي وقع فيها الاستدراك على الناظم رحمه الله.

قال ابن مالك:

«فمن المسوغات تخصيص صاحب الحال بوصف كقوله تعالى: {فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِّنْ عِندِنَا} ([3])».([4])

قال ابن هشام بصدد حديثه عن مسوغات الحال من النكرة:

«أو يكون مخصوصاَ إما بوصف كقراءة بعضهم:

(ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مصدقاَ)([5])

وقول الشاعر:

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً وَاسْتَجَبْتَ لَـــهُ

فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَـــا([6])

وليس منه (فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا)، خلافا للناظم وابنه».([7])

([1])هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة النحوي المعروف بابن الشجري ، كان فريد عصره ووحيد دهره في علم النحو ، من مصنفاته (الأمالي) توفي سنة ٥٤٢هـ. نزهة الألباء ٢٩٩.

([2])شرح ابن عقيل ٦٤٦/١.

([3])سورة الدخان ، الآية (٤/٥).

([4])شرح التسهيل (٢٤٧/٢).

([5])سورة البقرة ، الآية ٩٨

([6])هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين، قوله في فلك أي سفينة، والفلك، بضم الفاء وسكون اللام: واحد وجمع، يذكر ويؤنث، ولكن ضمت لامه هنا للضرورة. قوله ماخر بالخاء المعجمة: وهو الذي يشق الماء قال الله تعالى(وترى الفلك فيه مواخر) فاطر ١٢، قوله في اليم أي في البحر، قوله مشحونا بالشين المجمة والحاء المهملة من شحنت السفينة إذا ملأتها. انظرالمقاصد النحوية (٣٦٦/٢).

([7])أوضح المسالك ٢٦٢/٢.

ووجه تخطئة الناظم وابنه؛ لأنهما أعربا(أمراَ) المنصوب حالاً من(أمر) المجرور بالإضافة لكونه مختصاً بالوصف بـ (حكيم) مع قولهما أنه لا يأتي الحال من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه، أو عاملاً في الحال، وذلك مفقود هنا.

وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله من التخصيص بالإضافة([1]).

وفي نصب (أمراً) أوجه:

«أحدها: أنه على الاختصاص، الثاني: على المفعول له، الثالث: على المصدر من معنى (يفرق)، الرابع: على الحال من (كل)، أو من ضمير الفاعل في (أنزلنا) أي: آمرين، أو من ضمير المفعول فهو (الها) في (أنزلنا)، أومن الضمير المستتر في (حكيم)، الخامس: أنه مفعول (منذرين) من قوله تعالى {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ} ([2])».([3])

«وعلى تقدير إعراب (أمراً) حالاً من (كل) وهي كالجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ (أمر) في صحة الاستغناء به عنه ؛ وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه».([4]).

ويري الباحث أن هذه المسالة ليس فيها كبير فائدة يبنى عليها عمل ، بل تصير مجرد مسالة اجتهادية سائغة، والله أعلم.

المطلب الثالث: تقديم الحال علي صاحبها المجرور بحرف جر

قال ابن مالك:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ([5])

للنحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، مذهبان:

الأول: مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر فلا تقول في (مررت بهندٍ جالسةً)...... (مررت جالسةً بهندٍ).

([1])انظر شرح الكافية ٣٣١/١.

([2])سورة الدخان ، الآية ٣.

([3])انظر التصريح ٦٢٨/٢.

([4])حاشية ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد (٢٥٩/٢).

([5])الألفية لابن مالك ص ٨٢.

الثاني: مذهب الفارسي، وابن كيسان([1])، وابن برهان([2])، إلى جواز ذلك، وتـابعهم المصنف ؛ لورود السماع بذلك، ومنه قوله:

لِئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَا([3])

إِلَيَّ حَبِيبـاً، إِنَّهَا لَحَبِيـبُ([4])

فـ(هيمان، وصاديا): حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء، وقوله:

فَإِنَّ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوةٌ.........فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ([5])

فـ (فرغاً) حال من قتل.([6])

قال ابن هشام:

فصل: وللحال مع صاحبها ثلاث حالات:

«**إحداها:** وهى الأصل -: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه كـ: (جاء زيد ضاحكاً) و (وضربت اللص مكتوفاً) فلك في: (ضـاحكاً)و(مكتوفـاً) أن تقدمهما على المرفوع والمنصوب.

([1])هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، وكان بصرياً كوفياً يحفظ القولين ، ويعرف المذهبين ، وكان أخـذ عن ثعلب والمبرد ، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر ، توفي ٢٩٩. انظر طبقات النحـويين واللغـويين ١٥٣.

([2])هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان أبو القاسم الأسدي العكبرى النحوي صـاحب العربيـة واللغـة والتاريخ وأيام العرب ، مات سنة ٤٥٦هـ. بغية الوعاة ١٤٨/٢.

([3]) الصدى:العطش، يقال رجل صدٍ وصادٍ، والهَيَمان العطش أيضاً، والهَيْمان كأنه جنَّ من العشق وذهب علـى وجهه على غير قصد. انظر معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة صدى وهيم، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط/١ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م.

([4])هذا البيت قائله كثير عزة ، وهو في المقاصد النحوية ٣٧١/٢ ، وخزانة الأدب ٢٠١/٣.

([5])هذا البيت قائله هو طليحة بن خويلد بن نوفل الأسدي من بني ثعلبة، فارس مشهور، وبطل مـذكور، يعـدل بألف، والأذواد الإبل، وفرغاً بكسر الفاء وفتحها وسكون الراء أي هدرا، وحِبال ابن أخي طليحـة، وكـان المسلمون أصابوه في الردة، وأخذوا مال بني أسد وسبوا نسائهم، فقتل طليحة بابن أخيه هذا عكاشة وثابت ابن أقرم. انظر المقاصد النحوية (٣٦٩/٢ــ٣٧٠).

([6])انظر شرح ابن عقيل (١ /٢٦٥).

الثانية: أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك كأن تكون محصورةً نحو:
{وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ}(1) أو يكون صاحبها مجروراً إما بحرف جر غير زائد كـ (مررت بهند جالسة) وخالف في هذه الفارسي وابن جني وابن كيسان ؛ فأجازوا التقديم، قال الناظم وهو الصحيح، لوروده كقوله تعالى {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ}(2) وقول الشاعر:
تسليت طراً عنكم بعد بينكم(3)

والحق أن البيت ضرورة، وأن (كافة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة، لا للتأنيث، ويلزمه تقديم الحال المحصورة، وتعدي (أرسل) باللام، والأول ممتنع، والثاني خلاف الأكثر».(4)

وجه الاستدراك:

في قول ابن هشام المتقدم ذكره، يلاحظ الباحث أنه نصر قول جمهور النحويين، في عدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي نحو:مررت بهندٍ جالسةً، وهذا خلاف ما عليه ابن مالك ومن سار على طريقته من المتقدمين. وكل ما استشهد ابن مالك في هذا المقام رده ابن هشام؛ فإن كان شعراً حمله على الضرورة، وإن كان من آي القرآن حمله على محمل آخر.

ويرى الباحث جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، وهو مذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان، وابن مالك كما سبق ذكره.

ولا يمكن دفع كل هذه الشواهد الشعرية وحملها على الضرورة، فان حمل ابن هشام هذه البيت المتقدم ذكره على الضرورة فماذا يقول عن الشواهد الأخرى التي لابن عقيل في شرح الألفية، فهيمان وصادياً: حالان من الضمير المجرور بإلى، وفرغا حال من الضمير المجرور، وكل هذا قد سبق ذكره.

---

(1)الأنعام الآية ٤٨، والكهف، الآية ٥٦

(2)سورة سبأ، الآية:٢٨.

(3)هذا صدر بيت وعجزه: بذكراكم حتى كأنكم عندي،لم ينسب إلى قائل معين،انظر المقاصد النحوية (٣٧٣).

(4)أوضح المسالك (٢/٢٦٩).

المطلب الرابع: توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به

قال ابن مالك:

وَعَامِلاً ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَراً لَنْ يَعْمَلَا

كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَـــدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِراً فِي هَجَرْ(١)

يظهر من هذين البيتين، أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حرفه:كأسماء الإشـارة وحـروف التمنـي، والتشـبيه، والظرف والجار والمجرور نحو:(تلك هند مجردةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأن زيداً راكباً أسدٌ، وزيد في الدار – أو عندك قائماً)، فلا يجوز تقديم الحـال علـى عاملها المعنوي في هذه الأمثلة ونحوها؛ فلا تقول: (مجردةً تلك هند) ولا (أميـراً ليت زيداً أخوك) ولا (راكباً كأن زيداً أسدٌ).

وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف (نحـو: زيـد قائمـاَ عنـدك) والجـار والمجرور نحو: (سعيدٌ مستقراً في هجر) ومنه قوله تعالى :(والسماواتُ مطوياتٍ بيمنه)(٢) في قراءة من كسر التاء وأجازه الأخفش قياساً.(٣)

قال ابن هشام: « ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه:

أن يكون ظرفاَ أو مجروراً مخبراً بهما، فيجوز توسط الحال بـين المخبـر عنـه والمخبر به، كقوله:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِئُ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ...............(٤)

وكقراء بعضهم:{مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا} (٥)

---

(١)ألفية ابن مالك،ص ٨٣.

(٢)سورة الزمر،الآية ٦٧، وهي قراءة عيسى والجحـدري. انظـر فـتح القـدير، للشـوكاني(٤/٤٧٥). دار الفكر،١٤٠٣هـ ـ١٩٨٥م.

(٣)انظر شرح ابن عقيل (٢ /٢٧٣).

(٤)لم يثبت البيت إلى قائل معين، وتمام البيت:(فلم يعدم ولاءً ولا نصرا)، قوله: (بادئُ ذلةٍ) أي:ظاهر الذلة، من البدو وهو الظهور، قوله فلم يعدم من عدمت الشيء بالكسر أعدمه عدما بالتحريك على غير قياس أي فقدته. قوله ولاء بفتح الواو من الموالاة، وهو ضد المعاداة. انظر المقاصد النحوية (٢ /٣٨١).

(٥)سورة الأنعام الآية ١٣٩.

وكقراءة الحسن(1): (والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَاتٍ بِيَمِينِهِ)، وهو قول الأخفش، وتبعه الناظم.

والحق أن البيت ضرورةٌ وأن (خالصةً) و(مطوياتٍ) معمولان لصلة: (ما)،ولـ (قبضته) (وأن السماوات)عطف على ضمير مستتر في: (قبضته) لأنها بمعنى مقبوضته، لا مبتدأ ، و(بيمينه) معمول الحال، لا عاملها».(2)

أجاب أبو الفتح ابن جني عن نصب خالصة بجوابين وهما:

أحدهما: أن يكون حالا من الضمير في الظرف الجاري صلة على(ما) كقولنا: الذي في الدار قائما زيدٌ.(3)

والآخر: أن يكون حالا من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقدم الحال على العامل فيها إذا كان معنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها كقولنا: زيد قائما في الدار.

واحتج في ذلك بقوله تعالى (والأرض جميعا قبضته يوم القيامة)، فيجوز على هذا في العربية لا في القراءة؛ لأنها سنة لا تخالف (والسموات مطوياتٍ بيمينه) أي نصب مطويات.(4)

والذي يبدو للباحث:أن القول بالقلة هو الأولى لهذه الشواهد، ولا داعي للقول بالضرورة أو التأويل، والأفضل حملها على الجواز في اللغة، والله أعلم.

---

(1) هو الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد إمام أهل البصرة توفي سنة ١١٠هـ . انظر شذرات الذهب (١٣٦/١) .

(2)أوضح المسالك ٢٧٧/٢.

(3) أي هو حال من الضمير في الجار والمجرور.

(4) انظر المحتسب، لابن جني(٣٤٣/١)، وفتح القدير، للشوكاني (٤٧٥/٤) .

المبحث الثاني عشر
تحرير عامل النصب في تمييز النسبة

قال ابن مالك:

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ   يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَرَهْ
كَشِبْرٍ ارْضاً وَقَفِيزٍ بُراً   وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا(١)

في هذين البيتين استعرض الناظم،وبين أمرين مهمين ،وهما: تعريف التمييز،والناصب له.

وأما تعريف التمييز فهو: «كل اسم، نكرة، متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إجمال ، نحو: (طاب زيدٌ نفساً ، وعندي شبرٌ أرضاً).

واحترز بقوله: (متضمن معنى من) من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى (في).
وقوله: (لبيان ما قبله) احترز مما تضمن معنى (من) وليس فيه بيانٌ لما قبله: كاسم (لا) التي لنفي الجنس ، نحو: (لا رجل قائمٌ) فإن التقدير: (لا من رجلٍ قائمٌ).

وقوله: (لبيان ما قبله من إجمال) يشمل نوعي التمييز ، وهما: المبين إجمال ذات، والمبين إجمال نسبة.

فالمبين إجمال الذات هو: الواقع بعد المقادير – وهي الممسوحات ، نحو: (له شبرٌ أرضاً) والمكيلات ، نحو: (له قفيزٌ براً) والموزونات، نحو: (له منوان عسلاً وتمراً)

والناصب لهذا النوع الاسم الذي فسره ، وهو: شبر، وقفيز ومنوان.

والمبين إجمال النسبة هو: المسوق لبيان ما تعلق به العامل: من فاعلٍ ، أو مفعولٍ ، نحو: (طاب زيدٌ نفساً) ، ومثله: (اشتعل الرأس شيباً)، و(غرست الأرض شجراً) ، و/مثله: (وفجرنا الأرض عيوناً)(٢).

---

(١)ألفية ابن مالك ، ص: ٨٥.

(٢) سورة القمر، الآية ١٢.

فـــ(نفساً) تمييز منقول من الفاعل ، والأصل: (طابت نفس زيــد) ، و (شـــجراً) منقول عن المفعول ، والأصل: (غرست شجر الأرض) فبين (نفساً) الفاعل الــذي تعلق به الفعل ، وبين (شجراً) المفعول الذي تعلق به الفعل.

والناصب له في هذا النوع [هو] العامل الذي قبله». [١]

قال ابن هشام :

وحكم التمييز النصب ، والناصب لمُبين الاســم هــو ذلــك الاســم المــبهم: كـــ(عشرين درهماً) والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه ، كـــ (طـــاب نفساً) ، و: (هو طيبٌ أبوةً) ، وعلم بذلك بطلان عموم قوله: ينصب تمييزاً بما قــد فسره[٢]

أقوال النحاة في هذه المسألة:

للنحاة قولان في الناصب لمبين النسبة وهما:

فالأول: أن الناصب هو الفعل أو ما جرى مجراه من: المصدر والوصف ، واســم الفعل نحو: (سرعان ذا هالةً) هذا مذهب سيبويه ، والمازني، والمبرد[٣] ، وابــن السراج[٤] ، والفارسي.

والثاني: قال ابن عصفور[٥]: ذهب المحققون إلى أن العامــل فيــه هــو الجملــة المنتصب عن تمامها لا الفعل، ولا الاسم الذي مجــراه، و وهــو اختيــار ابــن عصفور[٦]

وما اختاره ابن عصفور هو ظاهر كلام ابن مالك الذي قال عنه ابــن هشــام: «وعلم بذلك بطلان عموم قوله:

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل (٢/٢٨٨).

(٢) أوضح المسالك (٢/٢٩٨).

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد ، كان شيخ النحو والعربية، وإليه انتهى علمهــا، تــوفي ٢٨٥. انظر طبقات النحويين واللغويين ص١٠١ ، ونزهة الألباء ١٦٤.

(٤) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، توفي سنة ٣١٦هـــ .نزهة الألباء ١٨٦.

(٥) هو علي بن مؤمن أبو الحسن بن عصفور، توفي سنة ٦٦٣ أو٦٦٩. انظرالبغية (٢/٢٢٢).

(٦) انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي(١٦٢١/٤) بتحقيق د: رجب عثمان محمــد ط/١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـــ – ١٩٩٨م ، وهمع الهوامع (٦٩/٤).

ينصب تمييز بما قد فسره».

وغاية ما فيه أن يقال: خلاف قول الجمهور،ولا ينسب إلى بطلان ، ولا يبنى عليه كبير فائدة سواءٌ نصب بالفعل، أو ما جرى مجراه، أو نصب بالجملة ، بل قول ابن مالك أولى لسهولته ، والله أعلم.

المبحث الثالث عشر

منزلة اسم الزمان المبهم المضاف

قال ابن مالك:

.....وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ حِينَ جَا نُبِذْ[١]

((أشار بقوله : (وما كإذ معنى كإذ) إلى أن ما كان مثل (إذ) – في كونه ظرفاً ماضياً غير محدود – يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه (إذ) من (الجملة ، وهي) الجملة الاسمية والفعلية ، وذلك نحو: (حين ، وقت ، وزمان ، ويوم) فتقول: جئتك حين جاء زيدٌ، ووقت جاء عمرٌو،وزمان قدم بكر، و ويوم خرج خالد) وكذلك تقول: (جئتك حين زيدٌ قادمٌ)، وكذا الباقي)).[٢]

وقال ابن مالك في (إذا) وما كان في معناها،في شرح الكافية:

((**وَلَا تُضِفْ (إِذَا) لِجُمْلَةِ ابْتِدَا**

وَمِثْلُهَا مَعْنًى كَهَا اجْعَلْ أَبَدَا

وَغَيْرُ هَذَا عَنْ قِيَاسِ انْعَزَلْ

نَحْوُ: (التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ) فَلَا تَهَلْ

(إذا) اسم زمان مستقبلٌ فيه معنى الشرط غالباً. فلذلك لا يليها إلا فعلٌ ، أو اسم بعد فعل نحو قوله – تعالى – {إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ} [٣]

وإذا وليها اسم بعد فعل جعل الفعل المتأخر مفسراً لفعل متقدم رافع للاسم. لا يجيز سيبويه غير هذا. وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء.

وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلة المعنى ، وجب عند سيبويه منع كونها اسميه ؛ كما يمنع ذلك بعد (إذا) ؛ لأن (إذ) و(إذا) هما أصلان لكل زمان أضيف إلى جملة.

فإذا كان معناها المضي فالموضع لـ (إذ) فيجري ذلك الاسم مجراها.

وإذا معناها الاستقبال فالموضع لـ (إذا) فيجري ذلك الاسم مجراها.

---

[١] الألفية لابن مالك ، ص ٩٤.

[٢] شرح ابن عقيل (٥٧/٢).

[٣] سورة الانشقاق ، الآية (١).

وهذا الذي اعتبره سيبويه بديعٌ ، إلا أن من المسموع ما جاء بخلافه كقولــه – ؛ تعالى –: {يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ}(1)

وكقول سواد بن قارب رضي الله عنه:

وكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ(2)

وإلى الآية والبيت أشرت بقولي:

وغيرُ هذا عنْ قياسٍ انْعَزَلْ » (3)

قال ابن هشام: «وما كان بمنزلة (إذ) أو (إذا) في كونه اسم زمان مــبهم لمــا مضى أو لما يأتي؛ فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه؛ فلذلك تقول: (جئتــك زمــن الحجاج أميرٌ) ، أو (زمن كان الحجاج أميراً) ؛ لأنه بمنزلة (إذ) و (آتيك زمن يقدم الحاج) ؛ ويمتنع (زمن الحاج قادمٌ) لأنه بمنزلة إذا ؛ هذا قول سيبويه ، ووافقــه الناظم في مشبه إذ دون مشبه إذا ، محتجاً بقوله تعالى: {يَــوْمَ هُــمْ عَلَــى النَّــارِ يُفْتَنُونَ}(4) وقوله: وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ

وهذا ونحوه ، مما نزل فيه المستقبل ، لتحقق وقوعه ، منزلــة مــا قــد وقــع ومضى».(5).

توجيه الاستدراك:

أن ابن هشام ينصر قول سيبويه في إذا وما شابهها معنىً ، فانه لا يجيز وقــوع الجملة الابتدائية بعد (إذا) وما جرى مجراها ، فإن جاء من النثر أو الشــعر مــا ظاهره كذلك، فإنه متأول بالمضي لتحقق وقوعه أي أن ما جاء في الآية بمعنى إذ

---

(1)سورة غافر ، الآية ١٦.

(2)البيت قائله هو سواد بن قارب الدوسي أو السدوسي الصحابي رضي الله عنه. قوله وكن لي شفيعا يخاطب به رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول له كن يا رسول الله شفيعا يوم لا يغني صاحب الشفاعة فتيلاً عن سواد بن قارب. والفتيل بفتح الفاء وكسر التاء وهو الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون في شــق النــواة . انظــر المقاصد النحوية (٥٤٢/٢)، والإصابة (٩٥/٢) .

(3)شرح الكافية الشافية (٤٢٤/١).

(4)سورة الذاريات ،الآية ١٣.

(5)أوضح المسالك (١١١/٣).

وكذا في البيت الشعري و(إذ) تليها الجملة الاسمية والجملة الفعلية فيكون ردٌ على ابن مالك فيما مثل به.

ويرى الباحث أن كلام ابن هشام قوي ومتين لموافقته للقاعدة المطردة في أن ما شابه إذ و إذا من أسماء الزمان المبهمة فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه ، ولكن يشكل عليه أن ابن مالك ذكر كلاماً نفيساً في إذا وما شابهها فهو محل اعتبار ، ولذا كان لزاماً علي من نقله ، وهو كما يلي:

قال ابن مالك: «ولا يليها عند سيبويه إلا فعلٌ ومعمول فعل ، فإن كان اسما مرفوعاً وجب عنده أن يرفع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده لقوله تعالى: (إذا الشمس كورت وإذا النجوم انكدرت). فالشمس مرفوع بكورت مضمراً ، والنجوم مرفوع بانكدرت مضمراً وكذا ما أشبههما ، لا يجيز سيبويه غير ذلك. واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه ، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ، وبقوله أقول ، لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام ،فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا.

ولذا جاز أن يقال إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً ومنه قول الشاعر:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ(1)(2)

فجعل بعد الاسم الذي ولي إذا ظرفاً واستغنى به عن الفعل، و لا يفعل ذلك بمختص بالفعل. ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر:

فَأَمْهِلَّهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ ** مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ(3) الْمَاءِ غَامِرُ(4)

---

(1) المذّرع من الرجال: الذي تكون أمه عربية وأبوه خسيساً غير عربي.انظر معجم مقاييس اللغة (٤٤٣/١).

(2)البيت قائله الفرزدق وهو همام بن غالب بن صعصعة الشاعر المشهور، في ديوانه ص ٣٥٩، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، بدون تاريخ ، والشعر والشعراء(٤٦٢/١).

(3) هكذا ورد. قال السيوطي: وفيه تحريف في موضعين، ثم ذكره بنص مغاير، فقال: فأمهله حتى.... إلى أن قال: معاطي يد من جمة الماء غارف.

(4) البيت لأوس بن حجر. (قوله معاطي الخ) المعاطاه المناولة واللجة بضم اللام والجيم معظم الماء، وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء إذا غطاه، والمعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهل في= إنقاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من مغمور في اللجة يخرج يده ليناولها من ينقذه وهذه حالة الغرق . انظر شرح شواهد المغني، للسيوطي (١١٢/١) تحقيق الشيخ محمد محمود الشنقيطي،

فأولى (إذا) أن الزائدة وبعد جملة اسمية ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعــل، وأنشد ابن جني لضيغم الأسدي:

إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِي فِي ابْنِ عَمِّي ** وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ(١)

وقال: في هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتــداء ، لأن هو ضمير الأمر والشأن وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعــده(٢). قلــت: ومثل ما أنشده ابن جني قول الآخر:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ خِلْطٌ إِذَا هِيَ أَرْسَلَتْ ** يَمِينُكَ شَيْئاً أَمْسَكَتْهُ شِمَالُكَا(٣)

لأن هي ضمير القصة(٤)(٥).

وقال ابن مالك في موضع آخر:

« لا يقال آتيك حين زيدٌ ذاهب كما لا يقال آتيك إذا زيد ذاهب. هذا مقتضى مذهب سيبويه – رحمه الله – أعني منع دخول إذا على جملة اسمية وشبهها في إعــراب صدرها. والصحيح جوازه لأمرين(٦)ولكن على قلة وقد أشرت إلى جواز ذلك في باب الظروف ، وذكرته لأجل صحته نثراً ونظماً ، وأغنى ذلك عن قولٍ ثانٍ».(٧)

ويرى الباحث جواز الجملة الابتدائية بعد (إذا) أو ما أشبهها لهــذه الشــواهد المتقدمة ، ولا داعي لتأويلها كلها لنتفق مع مذهب سيبويه ، ولكن هذا الجواز بقلة كما ذكر ابن مالك سابقاً.

منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ــ لبنان بدون تاريخ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب(٩٤/١)، تحقيق عبد السلام محمد أمين،ط/٢، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧م ــ١٤٢٨هــ .

(١)الخصائص لابن جني (١٠٤/١).

(٢)انظر الخصائص (١٠٤/١-١٠٥).

(٣)البيت في لسان العرب، و رجل خلط: متملق، ومعنى البيت: أنت امرؤ متملق بالمقال ضنين بــالنوال، مــادة خلط (١٧٨/٤).

(٤) هو ضمير يتقدم الجملة بلفظ المؤنث بخلاف ضمير الشأن؛ فإنه يكون بلفظ المذكر. انظر شــرح المفصــل (٣٣٤/٢ــ٣٣٩) .

(٥)شرح التسهيل (١٤٢/٢).

(٦)انظر صفحة ٩٩ من البحث.

(٧)انظر شرح التسهيل (١٢٤/٣).

المبحث الرابع عشر
إعمال اسم الفاعل

قال ابن مالك:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعَــزِلِ

وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا

أَوْ نَفْياً او جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا(1)

أشار المصنف في البيت الثاني إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيءٍ قبله، كأن يقع بعد الاستفهام ، نحو: (أضاربٌ زيدٌ عمراً) أو حرف النــداء، نحو: (يا طالعاَ جبلاً) أو النفي ، نحو: (ما ضاربٌ زيد ٌعمراً) أو يقع نعتاً ، نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً ، أو حــالاً نحــو: (جــاء زيــدٌ راكبــاً فرســاً) أو مسنداً......... الخ(2)

قال ابن هشام : ((والاعتماد على المقدر ، كالاعتماد على الملفوظ بــه ؛ نحــو: (مهين ٌ زيدٌ عمراً أم مكرمه ؟) أي أمهين ، ونحو {مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ} (3) ؛ أي صنف مختلفٌ ألوانه، وقوله:

كَنَاطِحٍ صَخْرةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا(4)

أي كوعلٍ ناطحٍ ، ومنه (يا طالعا جبلاً) و وقول ابن مالك: (إنه اعتمد علــى حرف النداء) سهوٌ ؛ لأنه مختص بالاسم ؛ فكيف يكون مقرباً من الفعل)).(5)

---

(1)الألفية، ص ١٠٠.

(2)انظر شرح ابن عقيل (١٠٧/٣).

(3)سورة النحل ، الآية: ٦٩.

(4)هذا صدر بيت وعجزه: فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ ، وقائله الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدته المشهورة التي أولها: وَدِّعْ هُرَيْرَةَ أَنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ، وهو له في ديوانــه ص ١٤٨ ط/٣، دار صادر، بيروت١٤٢٤هــ ــ ٢٠٠٣م، قوله:(فلم يضرها) من ضار يضير ضــيرا بمعنــى ضره يضره ضيرا، وأوهى من أوهيت الجلد إذا خرقته، والوعل بكسر الواو وسكون العين وكســرها وهــو تيس الجبل . انظر: المقاصد النحوية (٢٤/٣).

(5)أوضح المسالك (١٨٣/٣).

قال الأشموني: ((والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والمسوغ إنما الاعتماد على الموصوف المقدر ، والتقدير: (يا رجلاً طالعاً جبلاً)).([1])

وقال أبو حيان: ((وزعم ابن مالك: أن من وجوه الاعتماد أن يعتمد على حرف النداء وأنشد:

فَيَا مُوقِداً نَاراً لِغَيْرِكَ ضَوْؤُهَا..........................([2])

ورد عليه ابنه([3])، وقال هذا معتمد على موصوف محذوف ، وليس حرف النداء معتمداً عليه)).([4])

ويرى الباحث أن الصواب ما عليه ابن هشام وغيره في هذه المسألة، وأن المسوغ هو الاعتماد على الموصوف المقدر، وليس حرف النداء، وهذا ما ذكره الناظم نفسه بقوله:

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مُحْذُوفٍ عُرِفْ

فَيَسْتَحِقُ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ([5])

يعني أن اسم الفاعل قد يعمل عمل فعله ، لاعتماده على موصوف مقدر ، كما يعمل لاعتماده على موصوف مظهر، قال تعالى (ومن الناس والدواب والأنعام مختلفٌ ألوانه)([6])

فعمل (مختلفٌ) لاعتماده علي موصوف محذوف تقديره: ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه ، ومثله قول الأعشى:

كَنَاطِحٍ صَخْرةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا

فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

([1])شرح الأشموني (١٦/٢).

([2])هذا صدر بيت، لم يعرف قائله وعجزه: وَيَا حَاطِباً مِنْ غَيْرِ حَبْلِكِ تَحْطِبُ ،وهو في تذكره النحاة لأبي حيان الأندلسي. ٧٢٧ ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، ط/١ مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

([3])انظر: شرح ابن الناظم (٣٠٢).

([4])انظر ارتشاف الضرب (٢٢٧٠/٥).

([5])ألفية ابن مالك ص: ١٠١.

([6]) سورة فاطر، الآية ٢٨.

وقول عمر بن أبي ربيعة:

وكَمْ مَالِيءٍ عَيْنَيه مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ
إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ البِيضُ كَالدُّمَى([1])

ومنه يا طالعاً جبلاً و ويا حسناً وجهُهُ([2]) والله أعلم.

ومع هذا كله، فقد اعتذر عن الناظم وأجيب عنه حتى يتفق مذهبه مع جمهـــرة النحاة ، قال الصبان معلقاً على قول الأشموني المتقدم ذكره ما نصه:

((وأجيب بأن الناظم لم يدع أنه مسوغ، بل أن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف، وإنما صرح بذلك حينئذ مع دخوله في قوله بعد،(وقد يكون نعت محذوف إلخ) لدفع تـــوهم أن اســـم الفاعل لا يعمل إذا ولي حذف النداء لبعده عن الفعل)).([3])

([1]) قائله هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي من بني مخزوم ويكنى أبا الخطاب، قوله (وكم مالئ) اسم فاعل من ملأ يملأ، (إذا راح من الرواح بالعشي، وأراد بالجمرة الجمار التي ترمى بمنى وقيل المـــراد بـــالجمرة هنـــا الموضع، قوله البيض جمع بيضاء، وأراد بها النساء الحسان، قوله كالدمى بضم الدال وهي الصـــورة التـــي ينقشها النقاش، والمعنى: كم رجل أيام منى ينظر إلى النساء الحسان ممتلئة عيناه مما لا يملك إذا رحن إلـــى رمي الجمار لا يفيده نظره شيئاً. انظر الشعر والشعراء (٢/٥٣٩)، والمقاصد النحوية (٣/٢٦) .

([2])انظر شرح ابن الناظم(٣٠٢)

([3])حاشية الصبان على الأشموني (٢/٤٤٣).

المبحث الخامس عشر

تعريف النعت والبدل وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : تعريف النعت

قال ابن مالك:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ اوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ(١)

عرف النعت بأنه (التابعُ) المكملُ متبوعه: ببيان صفة من صفاته، نحو: (مررت برجلٍ كريمٍ) ، أو من صفات ما تعلق به – وهو سببيه – نحو: (مررت برجلٍ كريمٍ أبوه).

فقوله (التابع) يشمل التوابع كلها ، وقوله: (المكمل – إلى آخره) مخرج لما عدا النعت من التوابع(٢).

قال ابن هشام:

فالنعت عند الناظم هو (التابع الذي يكمل متبوعه ، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به).

فخرج بقيد التكميل: النسق والبدل ، و بقيد الدلالة المذكورة ؛ البيان والتوكيد.

والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة ، كـ(جاء زيدٌ التاجرُ) أو (التاجر أبوه) ، والمخصص للنكرة ؛ كـ(جاء رجلٌ تاجرٌ)، أو(تاجرٌ أبوه) .

وهذا الحد غير شامل لأنواع النعت ؛ فإن النعت قد يكون لمجرد المدح ، كـ{الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} (٣) ، أو لمجرد الذم ؛ نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ، أو للترحم ؛ نحو: (اللهم أنا عبدك المسكين) ، أو للتوكيد، نحو: {نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}.(٤)(٥)

---

(١)الألفية ص: ١١٧.

(٢)انظر شرح ابن عقيل (١٩١/٣).

(٣)الفاتحة الآية [٢]

(٤)سورة الحاقة الآية ١٣.

(٥)أوضح المسالك (٢٧٢/٣) و وشرح ابن عقيل (١٩٢/٣) ، وانظر شرح ابن الناظم ص: ٣٥١.

وقد أجاب الأشموني عن المصنف بجواب سديد ؛ إذ قال:

«والمراد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام: من توضيح ، نحو: (جاءني زيد التاجر) ، أو (التاجر أبوه) ، أو تخصيص ، نحو: (جاءني رجل تاجر) ، أو (تاجر أبوه) أو تعميم ؛ نحو: (يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم) ، أو مدح ، نحو (الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه) ، أو ذم نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ، {رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا} (1) أو ترحم ، نحو: (اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه) ، أو توكيد ، (أمس الدابر المنقضي أمره لا يعود) أو إبهام ، نحو: (تصدقت بصدقة كثيرة ، أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها)، أو تفصيل، نحو: نحو: (مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما لئيم أحداهما)».(2)

ويرى الباحث على هذا الجواب أن تعريف ابن مالك للنعت لا غضاضة فيه، والله أعلم.

المطلب الثاني: تعريف البدل

قال ابن مالك:

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا
وَاسِطَةٍ هُو الْمُسَمَّى بَدَلَا(3)

قال ابن هشام : «وهو: (التابع المقصود بالحكم ، بلا واسطة).

فخرج بالفصل الأول النعت والبيان والتأكيد ؛ فإنها مكملات للمقصود بالحكم. وأما النسق فثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصوداً بالحكم، كـ (جاء زيد لا عمرو) و (ما جاء زيدٌ بل عمرو) ، أو (لكن عمرو) أما الأول: فواضح ؛ لأن الحكم السابق منفيٌ عنه ؛ وأما الآخران: فلأن الحكم السابق ؛ هو نفي المجيء ، والمقصود به: إنما هو الأول.

---

(1) سورة النساء، الآية ٧٥.

(2)انظر شرح الأشموني (٣١٧/٢).

(3)الألفية ، ص: ١٢٩.

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله ، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود ،وذلك كالمعطوف بالواو؛ نحو:(جاء زيد وعمرو) وما (جاء زيدٌ ولا عمرو).

وهذا النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان.

النوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الإثبات ؛ نحو (جاءني زيدٌ بل عمروٌ).

وهذا النوع خارج بقولنا: (بلا واسطة) وسلم الحدُّ بذلك للبدل.

وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزلٍ».([1])

ولنرجع إلى كلام ابن الناظم حتى يظهر الفرق:

قال ابن الناظم: «ولما أخذ الشيخ في تعريف البدل قال:

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا واسطةٍ هو المُسمى بدلا

فصدر التعريف بجنس البدل ، وهو (التابع) ثم تممه بخاصة البدل ، وهو: (المقصود بالحكم بلا واسطة).

فأخرج بـ(المقصود بالحكم) النعت والتوكيد وعطف البيان ، لأنهن مكملات للمقصود بالحكم ، و (بلا واسطة) المعطوف (بـ(بل ، ولكن) فإنهما مقصودان بالحكم، لكن بواسطة».([2])

ويرى الباحث أن تفصيل ابن هشام في حد البدل أولى لاشتماله على تعريف البدل مفصلاَ ، ولاسيما لإخراجه لنوعين من أنواع النسق لم يذكرهما ابن الناظم في تعريف البدل، ولكن لا يعني هذا الغلط في الحد .

وبهذا يبدو أن الناظم مصيب في تعريفه وليس عليه غضاضة ، ومما يؤكد ذلك تعريفه للبدل في شرح التسهيل إذ قال:

وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع .

([1])أوضح المسالك (٣٦٣/٣).

([2])شرح ابن الناظم ص: ٣٩٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية (٥٧٥/١)

فقال : « فالتابع يعم التوابع الخمسة، والمستقل بمقتضى العامل تقديراً يخرج ما سوى البدل إلا المعطوف ببل ولكن ، فإنه داخل تحت المستقل بمقتضى العامل تقديراً، ولكن حصول تقدير الاستقلال له يمتنع، وحصوله للبدل غير ممتنع، فلذلك قلت: دون متبع ».([1])

فقول ابن مالك: (يخرج ما سوى البدل إلا المعطوف ببل ولكن)

أخرج من التوابع: النعت. والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن.

وقوله (دون متبع) أخرج عطف النسق المعطوف ببل ولكن لأنه بواسطة، والبدل مقصود بالحكم بدون واسطة ، وعلى هذا يكون تعريف ابن مالك للبدل ليس فيه شيء يستدرك عليه ، والله أعلم.

المطلب الثالث: الفرق بين بدل الغلط وبدل النسيان

قال ابن مالك:

وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْداً صَحِبْ

وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ([2])

قال ابن هشام : «وأقسام البدل أربعة: إلى أن..........

والرابع: البدل المباين ؛ وهو ثلاثة أقسام ؛ لأنه لابد أن يكون مقصوداً كما تقدم في الحد:

ثم الأول إن لم يكن مقصوداً البتة، ولكن سبق إليه اللسان؛ فهو بدل الغلط، أي: بدلٌ عن اللفظ الذي هو غلط ؛ لا أن البدل نفسه هو الغلط ، كما قد يتوهم.

وإن كان مقصوداً ؛ فان تبين بعد ذكره فساد قصده ؛ فبدلُ نسيان ؛ أي: بدل شيء ذكر نسياناً.

([1])شرح التسهيل (٣/١٩٠).

([2])الألفية ، ص ١٢٩.

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان ، والنسيان متعلق بالجنَان([1])، والناظمُ وكثيرٌ من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط .

وإن كان قصدُ كل واحدٍ منهما صحيحاً ؛ فبدل الإضراب ، ويسمى أيضاً بدل البداء».([2])

ومما يدل على هذا التقسيم قول سيبويه في كتابه إذ قال: «ولا يجوز أن تقول رأيت زيداً أباه ، والأب غير زيد ، لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه ، وكذلك لا تثني الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تثنيه وتؤكده مثنى بما هو منه أو هو هو. وإنما يجوز رأيتُ زيداً أباه، ورأيت زيداً عمراً ، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً أو رأيت أبا زيد ، فغلط أو نسى ، ثم استدرك كلامه بعد ؛ وإما أن يكون أضرب عن ذلك فنحاه وجعل عمراً مكانه ».([3])

وقال في موضع آخر: «والمبدل يشرك المبدل منه في الجر .

وذلك قولك: مررت برجلٍ حمارٍ. فهو على وجه مُحال ، وعلى وجه حسن. فأما المحال فأن تعني أن الرجلَ حمارٌ. وأما الذي يحسن أن تقول: مررت برجلٍ ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول: حمارٍ ، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ، إما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك ».([4])

ويظهر للباحث أن هذا التقسيم اصطلاحي فقط ، سواء ذكر ثلاثة أو اثنين، فهو ليس فيه كبير فائدة وإن كان تفصيل ابن هشام أجود وأحسن لموافقته كلام سيبويه إمام النحاة، وفيه أيضاً زيادة إيضاح.

([1]) الجنان. بفتح الجيم. هو القلب ، انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس.

([2])أوضح المسالك (٣/٣٦٧).

([3])كتاب سيبويه (١/١٥٢).

([4])المصدر السابق (١/٤٣٩).

ومع ذلك؛ فقد ذكر أبو حيان عن أبي العباس المبرد وخطاب الماردي([1]):أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها قال خطاب: وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده فطالبت غيري به فلم يعرفه ، وزعم ناس من أهل الأندلس أنه وُجد في شعر العرب بدل الغلط وما ذكروه تأوله منكرو ذلك.([2])

([1])هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي. كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة لعلوم اللسان على الإطلاق ، له كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا ، توفي بعد ٤٥٠. بغية الوعاة (٥/٢).

([2])ارتشاف الضرب (١٩٧٠/٤) ، وانظر الأصول لابن السراج (٤٨/٢) تحقيق ، عبد الحسين الفتلي ، ط/٤ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م.

المبحث السادس عشر
القولُ فِي مَعْنَى فُلُ وَفُلَةُ

قال ابن مالك:

« يقال في النداء: يا فلُ ، للرجل ، ويا فلةُ للمرأة ؛ بمعنى: يا فلان ، ويا فلانة، وهما الأصل ، ولا يستعملان منقوصين في غير النداء إلا في ضرورة، كقول الراجز:

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ[1] ».[2]

قال ابن هشام:« (فلُ) و (فلةُ) بمعنى رجل وامرأة ،وقال ابن مالك وجماعة: بمعنى زيدٍ وهند ونحوهما ، وهو وهمٌ ، وإنما بمعنى فلان وفلانة (أي الذي هو (بمعنى) زيد ، وهند (فلان ، وفلانة) لا (فلُ) و (فلُة) ».[3]

قال خالد الأزهري: «ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحاً ؛ وإنما لزم من قوله: ويقال (فلُ) للرجل و(يا فلةُ) للمرأة ؛ بمعنى: يا فلان ، ويا فلانة – فظاهره أن (فل و فلةُ) كناية عن علم من يعقل ؛ لأنه جعلهما بمعنى: فلان و فلانة ، وهما كنايتان عن علم من يعقل – قاله المرادي ».[4]

ومما يجدر ذكره إيراد قول سيبويه في هذه المسالة عن العرب إذ قال:

« وأما قول العرب: يا فلُ أقبل ، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذف منه شيئاً يثبت فيه غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دم. والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول يا فُلَ (أي على لغة من ينتظر) فإن عنوا امرأة قالوا: يا فلةُ: وهذا الاسم اختص به النداء، وإنما بني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ،

---

(1) هذا عجز بيت وصدره: تُدَافِعُ الشَّيْبَ وَلَمْ تَقْتُلِ.......................... وقائله أبو النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة ، وهو من قصيدة طويلة ، يصف إبلاً وقد أثارت أيديها الغبار لكثرتها. وفي البيت شبه مزاحمة الإبل ومدافعة بعضها ببعض بقوم شيوخ في لجة بفتح اللام: اختلاط الأصوات في الحرب يدفع بعضهم بعضاً ، فيقال: أمسك فلان عن فلان، أي: احجز بينهم. وخص الشيوخ لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال. انظر المقاصد النحوية (٣/٢٣) ، والشعر والشعراء (٢/٥٨٨) وكتاب سيبويه (٢/٢٤٨).

(2) انظر شرح التسهيل (٣/٢٧٧) ، وشرح الكافية الشافية (٢/٢١).

(3) انظر أوضح المسالك (٤/٣٦) ، والتصريح (٤/٦٩).

(4) انظر التصريح (٤/٦٩).

ولم يجز في غير النداء لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى، نحو:يا هناه،ومعناه يا رجل .

وأما فلان فإنما هو كناية اسم سمي به المحدث عنه ، خاص غالب. وقد اضطر الشاعرُ فبناه على حرفين في هذا المعنى. قال أبو النجم:

*فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ)).(١)

قال أبو حيان: ((ومذهب الكوفيين أن أصلهما: فلان ، وفلانة فرخما ، ولا يجوز عند البصريين أن يكون أصلهما ذلك فرخما ، وزعم الأستاذ أبو علي (أي الفارسي) ، وابن عصفور ، وصاحب البسيط(٢) ، وابن مالك أن قولهم يا (فلُ) كناية عن العلم كقولهم: (يا فلان)، وأنه لا يستعمل محذوفاً إلا في النداء ،وهو لا يعزل عن كلام سيبويه: وذلك أن قولك (يا فلُ ويا فلةُ) ليس كناية عن العلم، بل هما كناية عن قولك: يا رجلُ ، ويا امرأةُ ، فهما كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان، بمعنى يا رجل ويا امرأة)).(٣)

من هذه الأقوال المتقدمة عن سيبويه، وابن السراج، وأبي حيان، يبدو للباحث أن قول ابن هشام في معنى (فل) و (فلة) الذي بمعنى رجل وامرأة، أقوى دليلاً وحجة لاستناده على النقل ، والله أعلم.

---

(١)كتاب سيبويه (٢٤٨/٢) ، وانظر الأصول لابن السراج (٣٤٩/١

(٢) هو عبيد الله بن أحمد أبو الحسين بن أبي الربيع الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، قرأ على الشلوبين وغيره، ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه، توفي سنة ٦٨٨هـ . انظر بغية الوعاة (١٥٢/٢) .

(٣)الارتشاف (٢٢٢٣/٥).

المبحث السابع عشر
بعضُ صور الفاعل في العدد

قال ابن مالك:

وإنْ أَرَدْتَ مِــثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ   مُركَّبــاً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَـــاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِــفِ   إلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَشَــاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرا   ونَحْوِهِ[1] ،.............

قال ابن عقيل:((ذكر هنا أنه إذا أريد بناءُ فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول. وهو أنه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثةُ أوجه:

أحدها: أن تجئ بتركيبين صدرُ أحدهما (فاعلٌ) في التذكير،و(فاعلةٌ) في التأنيــث، وعجزهما(عشر) في التذكير، و (عشرة) في التأنيث ، وصدر الثاني منهمــا فــي التذكير: أحد ، واثنان ، وثلاثة – بالتاء – إلى (تسعة) ، وفي التأنيث: (إحــدى ، واثنتان ، وثلاث – بلا تاء – إلى (تسع) ، نحو: (ثالثَ عشرَ،ثلاثةَ عشر) وهكــذا إلى (تاسعَ عشرَ،تِسْعَةَ عشرَ) ، وثالثةَ عشرةَ ، ثلاثَ عشرةَ – إلى تاسعةَ عشــرةَ، تسعَ عشرةَ) ، وتكون الكلمات الأربع مبنيةً على الفتح.

الثاني: أن يقتصر على صدر المركب الأول ، فيعرب ويضاف إلى المركب الثاني باقياً على بناء جزئيه، نحو: (هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ ، وهذه ثالثةُ ثلاَثَ عشرةَ).

الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقياً على بناء صدره وعجزه ، نحو: (ثَالِثَ عَشَرَ ، وثالثةَ عَشَرةَ) ، وإليه أشار بقوله: (وشــاع الاســتغنا بحــادي عشــرا ، ونحوه)).[2]

قال ابن هشام بعد شرحه لهذه الأبيات المتقدمة:

((الثالث: أن تحذف العقد من الأول والنيِّف من الثاني؛ ولك في هذا الوجه وجهان، أحدهما: أن تعربهما؛ لزوال مقتضى البناء فيها ، فتجري الأول بمقتضــى حكــم العوامل ، وتجر الثاني بالإضافة ؛ والوجه الثاني: أن تعرب الأول وتبني الثــاني،

---

[1] الألفية في النحو والصرف ١٦٧.
[2] انظر شرح ابن عقيل (٤/٨٠).

حكاه الكسائي([1])، وابن السكيت([2])، وابن كيسان([3])؛ ووجه أنه قدر ما حذف من الثاني ، فبقي البناء بحاله ولا يقاس على الوجه لقلته وزعم بعضهم: أنه يجوز بناؤها ؛ لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه، وهذا مردود، لأنه لا دليل – حينئذ – على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين، بخلاف ما إذا أعرب الأول؛ ولم يذكر الناظم([4]) وابنه([5]) هذا الاستعمال الثالث ؛ بل ذكرا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره، وذكر أن بعض العرب يعربه، والتحرير ما قدمته».([6])

توجيه الاستدراك في هذه الحالة:

أن تحذف (العقد) وهو (العشرة) (من) التركيب (الأول) ، وتحذف (النيف) وهو (الثلاثة) (من) التركيب (الثاني ، ولك في هذا الوجه) المشتمل على الحذفين؛ وجهان:

الوجه الأول: أن تعربهما جميعاً لزوال مقتضي البناء ، وهو التركيب ، فتقول:

جاءني (ثالثُ عشرٍ) ورأيت (ثالثَ عشرٍ) و (مررت بثالثِ عشر) بجر عشر في الأحوال الثلاثة وإعراب ثالث بحسب العوامل.

الوجه الثاني: إعراب الأول وبناء الثاني فتقول: (جاء ثالثُ عشرَ) و (رأيت ثالثَ عشرَ) و (مررت بثالثِ عشرَ) بفتح عشر في الأحوال الثلاثة وإجراء ثالث بحسب العوامل ،« وزعم أبو محمد بن السيد([7]) :أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه:

([1]) هو علي بن حمزة أبو الحسن الكسائي، أخذ عن الرؤاسي، ودخل الكوفة وهو غلام، وأدب ولد الرشيد. كان إمام أهل الكوفة وعالمهم غير مدافع فيهم، وإليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعولون في روايتهم، مات سنة ١٨٩هـ . انظر مراتب النحويين ص١٢٠، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٧، ونزهة الألباء ص ٥٨ .

([2]) سبقت ترجمته، ص ٤٩ .

([3]) سبقت ترجمته، ٩٠.

([4])شرح الكافية الشافية (١٩٨/٢).

([5])شرح ابن الناظم.

([6])أوضح المسالك (٢٥٢/٤).

([7])سبقت ترجمته، ٣٢.

فتقول: (جاء ثالثَ عشرَ) و (رأيتُ ثالثَ عشرَ) و (مررتُ بثالثَ عشـرَ) ببنـاء الجزئيين على الفتح في الأحوال الثلاثة».([1])

وهذا مردود لما تقدم

وابن مالك وابنه اقتصرا على بناء التركيب الأول وحذف التركيب الثالث وجـوز أن بعض العرب يعربه.

فتقول على البناء: جاء ثالثَ عشرَ ، ورأيتُ ثالثَ عشرَ ومررتُ بثالثَ عشرَ ، وتقول على الإعراب: جاء ثالثُ عشرٍ ، ورأيتَ ثالثَ عشرٍ ، ومـررتُ بثالـثِ عشرٍ.

قال خالد الأزهري: « قال الموضح: (والتحرير ما قدمته) من الاستعمال الثالث بوجهيه (أي حذف العقد من الأول وحذف النيف من الثاني)».([2])

يظهر للباحث بعد الاطلاع على كلام الناظم في كتبه، وكلام ابن النـاظم فـي شرح النظم ، أن استدراك ابن هشام يرد على كلام ابن مالك في شـرح الكافيـة وعلى كلام ابنه في شرح النظم ، ولكن في شرح التسهيل لابن مالك بخلاف ذلـك وهذا نصه: « وقد يقتصر على صيغة فاعل وتاليه مضافاً ومضـافاً إليـه ، مـع إعراب الأول وبناء الثاني على تقدير تركيبه مع ما صنع منه فاعل ، فيقال: هـذا ثالثُ عشر، ورأيت ثالث عشر ، ومررت بثالث عشر ، برفع ثالث ونصبه وجره وبناء عشر ، على تقدير ثالثُ ثلاثةَ عشر فحذف الصدر ونوى بقاؤه ، فاستصحب البقاء بناء العجز. وهذا أشبه بقول من قال: لا حول وقوة إلا بالله العلى العظـيم ، على تقدير ولا قوة بالبناء ثم حذف (لا) ونوى بقاءها فاستصحب البناء».([3])

وهذا التركيب ظاهر ؛ بأنه منتزع من تركيبن أي حـذف العقـد مـن الأول والنيف من الثاني ،فيكون نفسه كلام ابن هشام ، وموافقـاً للوجـه الثـاني مـن توجيهاته ، كما تقدم ، والله أعلم .

([1])انظر التصريح(٥٠٢/٤)

([2])انظر المصدر السابق (٥٠٤/٤).

([3])انظر شرح التسهيل (٣٢٥/٢).

المبحث الثامن عشر
ألف التأنيث المقصورة والممدودة

وفيه مطلبان

المطلب الأول : وزنُ فُعَلَى بضم وفتح الثاني.

قال ابن مالك:

وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى يُبْدِيهِ وُزْنُ أُرَبَى والطَّولَى([1])

أوزان ألف التأنيث المقصورة ، منها ما هو مشهور، ومنها ما هو نادر، ومن المشهور عند ابن مالك : وزن فُعَلَى بضم وفتح مثل: أُرَبَى للداهية ، وشُعَبَى لموضع.

ومنها فُعلى بضم فسكون ،نحو: بُهْمَى لنبت ، أو صفة كحُبْلَى ، والطُولَى ، أو مصدراً كرُجْعَى.([2])

قال ابن هشام : ((فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر.

أحدها: فُعَلَى بضم الأول وفتح الثاني ، كأُرَبَى للداهية ، وأُدَمَى وشُعَبَى: لموضعين؛ قال:([3])

أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً([4])

وزعم ابن قتيبة([5]): أنه لا رابع لها ، ويرد عليه أُرَنَى، بالنون لحب يجبن به اللبن ، وجُنَفَى لموضع ، وجُعَبَى لعظام النمل .

وقد تبين أن عد الناظم لفُعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل)).([6])

([1])الألفية لابن مالك ١٧٢.

([2])انظر شرح ابن عقيل (٩٥/٤).

([3])القائل هو: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي ، وهو من كليب بن يربوع ويكنى أبا حزرة ، انظر الشعر والشعراء (٤٥٦/١).

([4])هذا صدر بيت وعجزه: أَلُؤْماً لا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا ، وهو من قصيدة يهجو بها جرير خالد بن يزيد الكندي ، انظر المقاصد النحوية (٣٠٣/٢).

([5])هو عبد الله بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي: قال الخطيب: كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة ديناً فاضلاً ، له مصنفات منها: إعراب القرآن ، معاني القرآن ، غريب القرآن ، مختلف الحديث ، جامع النحو ، طبقات الشعراء ،توفي ١٦٧. انظر بغية الوعاة (٩٩/٢).

([6])أوضح المسالك (٦٧٢/٤).

قال الأشموني: «تنبيه: جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب ، ومنه مع الممدودة: اسما خُشَنَاء للعظم الذي خلف الأُذن ، وصفة ناقة عُشَرَاء ، وامراة نُفَسَاء ؛ وهو في الجميع كثير ، نحو: كُرَمَاء ، وفُضَلَاء وخُلَفَاء».([1])

ومن المقصور أيضاً رُحَبَى – بالراء والحاء المهملة ، والباء الموحدة لموضع – و حُلَكَى بالحاء المهملة لدويبة – قال أبو علي الفارسي هي مقصورة ، حكاه عنه ابن جني([2])

يتبين للباحث مما سبق أن هذا الوزن مشترك بين الممدودة والمقصودة ، ولكن في المقصورة أقل منه في الممدودة كما هو واضح ،والله أعلم.

المطلب الثاني: فَعَلاء

قال ابن مالك:

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالاً وكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلاءُ أُخذا([3])

ومن أوزان ألف التأنيث الممدودة المشهورة فِعَلاء – مطلقُ الفاء ، أي: مضمومها، ومفتوحها، ومكسورها – نحو: خُيَلاء للتكبر ، وجَنَفَاء – اسم مكان، وسِيَرَاء – لبُرد فيه خطوط صفر.([4])

قال ابن هشام: « فَعَلاء ، بفتحتين ، لخَنَقَاء لموضع ؛ قاله ابن الناظم([5]) وإنما هو بالجيم والنون والفاء ؛ ولا نظير له إلا دَأَثاء للأمة ؛ وقَرَمَاء لموضع، وعلى هذا فعد الناظم لذلك في المشهور مشكلٌ».([6])

قال السيوطي:« قال سيبويه: قد جاء (فَعَلاء) بفتح العين في الأسماء دون الصفات، قالوا قَرَمَاء وجَنَفَاء وهما مكانان. قال ابن قتيبة وقال غيره: قد جاء فَعَلاء في حرف واحد وهو صفة قالوا للأمة ثَأْدَاء بتسكين الهمزة وثَأَدَاء بفتحها.

([1])شرح الأشموني (٣/٣٥٤).

([2])التصريح (٥/١٩).

([3]) ألفية ابن مالك ١٧٣.

([4])انظر شرح ابن عقيل (٤/٩٨).

([5]) في النسخة التي بحوزتي:(وزن فعلاء) كجنفاء بالجيم والنون والفاء. شرح ابن الناظم ٥٤٠ .

([6])أوضح المسالك (٤/٢٧٥).

وفي الصحاح لم يجئ فَعَلاء بفتح العين في الصفات وإنما جاء حرفان في الأسماء فقط(قَرَمَاء وجَفَنَاء) وقد قالوا الثَأَدَاء للأمة بالتحريك وهو نادر. وفي كتاب المقصور للقالي(1) زيادة نَفَسَاء لغة في النُفَساء، والسَحَنَاء الهيئة لغة في السَحْنَاء، ويقال في الأمة ثَأَدَاء وثَأْدَاء بالفتح والسكون». (2)

ويبدو للباحث من هذا النقل عن السيوطي؛ أن الصواب مع ابن هشام، والوزن قليل في العربية، فلا توضع به قاعدة مشهورة .

---

(1) هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون أبو علي البغدادي المعروف بالقالي. قال الزبيدي: كان أعلم الناس بنحو البصريين، وأحفظ أهل زمانه للغة، وأرواهم للشعر الجاهلي، وأحفظهم له، توفي ٣٥٦هـ . انظر طبقات النحويين واللغويين ١٢١، وبغية الوعاة (٣٧٣/١) .

(2) المزهر في علوم العربية للسيوطي(٥٣/٢) .

المبحث التاسع عشر

استغناءُ بعضِ أبنية القلة والكثرة عن بعض

قال ابن مالك:

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي كَأَرُجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي(1)

قال ابن عقيل: «قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة: كرجل وأرجل ، وعنق وأعناق ، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة:كرجل ورجال، وقلب وقلوب ».(2)

قال ابن هشام: « وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة ؛ كأرجل وأعناق وأفئدة، وقد يعكس، كرجال وقلوب وصِرْدَان؛ وليس منه ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة ، وهى الصخرة الملساء ؛ صُفِي ؛ لقولهم: أَصْفَاء ؛ حكاه الجوهري(3)وغيره ».(4)

قال الأشموني: « ليس الصُّفِي مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة؛ لورود جمع القلة، حكى الجوهري وغيره صَفَاةٌ وَأَصْفَاء ». (5)

يظهر للباحث أن كلام ابن هشام هو الصواب لما دلل عليه من كلام الجوهري، والله أعلم .

---

(1)الألفية لابن مالك ١٧٨.

(2)شرح ابن عقيل (١١٥/٤).

(3) سبقت ترجمته، ص ٤٩.

(4)أوضح المسالك (٢٩٦/٤).

(5) شرح الأشموني (٣٨١/٣) .

المبحث العشرون

التصـــغير

وفيه مطلبان

المطلب الأول: ما يستثنى من الحذف لأجل التصغير.

قال ابن مالك:

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَــاؤُهُ مُنْفَصِلَيْــنِ عُدَّا

كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلانَا ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَــرَانَا

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا[1]

لا يعتد في التصغير بألف التأنيث الممدودة ، ولا بتاء التأنيث ، ولا بزيادة يـــاء النسب ، ولا بعجز المضاف ، ولا بعجز المركب ، ولا بالألف والنون المزيـــدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً ، ولا بعلامة التثنية ، ولا بعلامة جمع التصحيح.

ومعنى كون هذه لا يعتمد بها: أنه لا يضر بقاؤها مفصولة عن ياء التصغير. فيقال في (جُخْدُبَاء) (جُخَيْدِبَاء)، وفي (حَنْظَلَـــة): (حُنَيْظِلَـــة)، وفـــي (عَبَقْـــرِي): (عُبَيْقِرِي ، وفي (بَعْلَبَك) ، (بُعَيْلِبَـــك) ، وفـــي (عَبْـــد الله) ، (عُبَيْـــد الله) ، وفـــي (زَعْفَرَان) (زُعَيْفِرَان) الخ.[2]

قال ابن هشام: «فصل: ويستثنى أيضاً من قولنا: (يتوصل إلى مثـــال فُعَيْعِـــل وفُعَيْعِيل) بما يتوصل به من الحذف إلى مثال مَفَاعل ومَفَاعِيـــل ثمـــانِ مســـائل ، جاءت في الظاهر على غير ذلك ، بكونها مختومة بشيء ، قُدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف؛ من ألف التأنيث ممدودةً؛ كَقُرْفُصَاء، أو تائه، كحنظلة، أو علامة نسب، كعَبَقَـــرِي، أو ألف ونون زائدتين؛ كزَعْفَرَان وجُلْجُلان، أو علامة تثنية؛ كمُسْـــلِمَيْنِ، أو علامـــة جمع تصحيح للمذكر؛ كجَعْفَرِينَ، أو للمؤنث؛ كمسلمات، وكذلك عجز المضـــاف؛ كامرئ القيس، وعجز المركب؛ كبَعْلَبَك .

---

(١) الألفية ١٨٨.

(٢) انظر شرح بن عقيل (١٤٥/٤).

فهذه كلها ثابتة في التصغير؛ لتقديرها منفصلةَ، وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها، وأما في التكسير؛ فإنك تحذف ، فتقول: قرافص، وحناظل، وعباقر، وزعافر، وجلاجل، ولو ساغ تكسير البواقي (أي التثنية والجمعان ، والمضاف، وصدر المركب)، لوجب الحذف، إلا أن المضاف يكسر بلا حذف، كما في التصغير تقول: أمارئ القيس ، كما تقول: أميرئ القيس ، لأنهما كلمتان ، كل منهما ذات إعراب يخصها ، فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه». ([1])

قال الأشموني بصدد شرحه للأبيات المتقدمة: «يعني لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية بل تعد منفصلة، أي تنزل منزلة كلمة مستقلة، فتقول في تصغير حَمْرَاء وحَنْظَلَة وعَبَقْرِي وعَبْد شمس وبَعْلَبَك وزَعْفَرَان ومُسْلِمَيْنِ ومُسَلِمِينَ ومُسْلِمَات: حُمَيْرَاء وحُنَيْظِلَة وعُبَيْقِرِي وعُبَيْد شمس وبُعَيلِبَك وزُعَيْفِرَان ومُسَيْلِمَيْنِ ومُسَيْلِمِينَ ومُسَيْلِمَات . وهذا تقييد لإطلاق قوله(ومَا بِه لِمُنْتَهَى الجمعِ وُصِلْ)». ([2])

ويبدو أن كلام ابن مالك لا إشكال فيه، فمقصوده كل ما حذف في التصغير فإنه يحذف في جمع التكسير، وكذا إذا لم يحذف في التصغير شيئاً؛ فإنه لا يحذف في التكسير أيضاً كما في المثال الذي ذكره ابن هشام .

المطلب الثاني: تصغير تي

قال ابن مالك:

وَصَغْرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي([3])

التصغير من خواص [الأسماء] المتمكنة ؛ فلا تصغر المبنيات ، وشذ تصغير (الَّذِي) وفروعه ، و(ذَا) وفروعه ، قالوا في (الَّذِي): (اللَّذَيَّا) وفي (الَّتِي) (اللَّتَيَّا) وفي (ذَا) ، و تَا) : (ذَيَّا ، وتَيَّا)([4])

وأشار المصنف في هذا النظم، أنه: تصغر (تِي) كما تصغر (تَا) فقال: منها (تَا وتِي)

([1]) أوضح المسالك (٣٢١/٤).

([2]) شرح الأشموني (٤٢١/٣) .

([3])الألفية ١٩٠.

([4])انظر شرح ابن عقيل (١٥١/٤).

قال ابن هشام : « ولا يصغر (ذِي) اتفاقاً ؛ للإلباس ، ولا (تِـــي) ؛ للاســـتغناء بتصغير (تا) ؛ خلافاً لابن مالك ».[1]

وجه الاستدراك: أن النحاة لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا (تا) خاصة خلافاً لابن مالك في تصغيره (تي)

قال المرادي[2]: « وذلك يوهم أن (تي) صُغر كما صغر (تا) وقد نصوا علـــى أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا (تا) خاصةً ، وهو المفهوم من التسهيل: ولا يصغر من غير المتمكن إلا (ذا) و (الذي) وفروعهما الآتي ذكرها ، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير (تا) خاصةً ».[3]

وقال أبو حيان:«ولم يصغروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى (تـــا) ، وتركـــوا تصغير (تي) ، وذي ، وذهي، (وذه) استغناءً بتصغير (تا)،أو خوفاً من الالتبـــاس بالمذكر».[4]

ويرى الباحث الاقتصار على تصغير (تا) كما ذكر ابن هشام ؛ لهذه الأقـــوال المتقدمة ، والله أعلم.

---

(1)أوضح المسالك (٣٢٧/٤).

(2)سبقت ترجمته، ص٥٤

(3)انظر التصريح (١٨٣/٥) ، والأشموني (٤٣٠/٣).

(4)همع الهوامع (١٥٠/٦).

المبحث الحادي والعشرون

إمالةُ الفتحة قبل الراء

قال ابن مالك

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ ، كَـــلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفِ)[1]

يشير المصنف إلى أن الفتحة تمال قبل الراء المكسورة المتطرفة: (كللأيســـر مل تكف الكلف)، {تَرْمِي بِشَرَرٍ}[2] ، {غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ}[3][4]

قال ابن هشام: «واشتراطُ الناظم تطرف الراء مردودٌ بــنص ســيبويه علـــى إمالتهم فتحة الطاء من قولك: رأيت خبط رياح».[5]

قال الأشموني: «اشتراط كون الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، ولـــيس ذلك بلازم ؛ فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء في قولهم (رأيتُ خَبْطَ رِيَاح). وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو: (العَرِد) والراء في ذلك ليست بلام».[6]

وبه يقول الباحث ، والله أعلم.

---

(١) الألفية ٢٠٣.

(٢) المرسلات: ٣٢.

(٣) النساء: ٩٥.

(٤) انظر شرح الأشموني (٣٧/٤).

(٥) أوضح المسالك (٣٧٢/٤).

(٦) الأشموني (٣٧/٤).

المبحث الثاني والعشرون

زيادةُ السين والهاء واللام

ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: زيادة السين

قال ابن مالك:

وَالتَّاءُ فِي التَّأنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَــاوَعَهْ[١]

تزاد التاء إذا كانت للتأنيث ، كقائمة وللمضارعة ، نحو: أنت تفعلُ ، أو مع السين في الاستفعال وفروعه ، نحو: استخراج ومستخرج واستخرج ، أو مطاوعة فعل نحو: علمته فتعلم ، أو فعلل كتدحرج[٢]

قال ابن هشام : « وتزاد السين في (الاستفعال ؛ وأهملها الناظم وابنه)».[٣]

وجه الاستدراك أن الناظم لم يذكر زيادة السين في الاستفعال، حيث ذكر زيادة التاء وأصل الكلمة فعل كما هو ظاهر.

ولكن لم يُوفق ابن هشام في الاستدراك على ابن الناظم ، إذ ذكر في شرحه على المنظومة خلافاً لما تقدم:

«ولم تطرد زيادة السين في غير الاستفعال».[٤]

قال الأشموني: «والعذر للناظم أن السين لا ترد زيادتها إلا في موضع واحد، وقد مثل به في زيادة التاء ؛ إذ قال (ونحو الاستفعال) فكأنه اكتفى بذلك، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء:

وَمَعَ سِينٍ زِيدَ فِي اسْتِفْعَالِ وَفُرُوعِهِ كَاسْتَقْصِ ذَا اسْتِكْمَالِ».[٥]

ويرى الباحث: أن ما ذكره الأشموني في حق ابن مالك، هو الذي يجب المصير إليه ، والله أعلم.

---

[١] الألفية ٢٠٧.

[٢] شرح ابن عقيل (٢٠٥/٤).

[٣] أوضح المسالك (٣٨٦/٤).

[٤] شرح ابن الناظم (٥٩٠).

[٥] الأشموني (٧٢/٤).

المطلب الثاني: الهاء واللام.

قال ابن مالك:

الْهَاءُ وَقْفاً كَــ(لِمَهْ) ولَمْ تَرَهْ وَاللَامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ[١]

يشير المصنف إلى زيادة الهاء وأنها مطردة في الوقف على (ما) الاستفهاميه مجرورة، وعلى الفعل المحذوف اللام للجزم أو الوقف.

ويجب الوقف على (ما) مجرورة نحو: مجيء مه ، وفي (لم) نحو: لم يقه، ولم يره.

وأما اللام فلم تطرد زيادتها إلا في نحو: (ذلك ، وتلك ، وأولالك وهنالك)[٢]

قال ابن هشام: «وزيادة الهاء واللام قليلة ؛ كأمهات وأهراق ، وطيسل – للكثير –بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة والطيس.

وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء ؛ نحو: (لمه) و (ولم تره) وللام بـ (ذلك) ، (تلك) ، فمردود ؛ لان كلاً من هاء السكت ولام البعد، كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها».[٣]

وهذا الذي ذكره ابن هشام هو الصواب ؛ لأنه لا يعتد بالحرف الزائد إلا إذا كان جزءاً من الكلمة كما مثل المستدرك ، ولام البعد وهاء السكت بمنزلة أل التعريفية وتاء التأنيث وغير ذلك.[٤]

---

(١) الألفية ٢٠٧.

(٢) انظر شرح ابن الناظم ٥٩١.

(٣) أوضح المسالك (٣٨٦/٤).

(٤) انظر التصريح (٣٤١/٥).

المبحث الثالث والعشرون
إبدالُ الياء من الواو إذا وقع عيناً

قال ابن مالك

....ذَا أَيْضاً رَأَوْا

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِ عَيْناً وَالفِعَلْ   مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ الْحِوَلْ

وَجَمْعُ ذِي عَينٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ   فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّ

وَصَحَحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ   وَجْهَانِ وَالإِعْلالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ(١)

أشار المصنف بقوله: (ذا أيضا رأوا في مصدر المعتل) إلى أن الواو تقلب بعد الكسرة ياءً في مصدر كل فعلٍ اعتلت عينه ، نحو: (صَامَ صِيَاماً ، وقَامَ قِيَاماً) والأصل صِوَام وقِوَام ، فأعلت الواو في المصدر حملاً له على فعله.

فلو صحت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر ؛ نحو: لَاوَذَ لِوَاذاً وجَاوَرَ جِوَاراً.

وكذلك تصح إذا لم يكن بعدها ألف وإن اعتلت في الفعل ، نحو: حَالَ حِوَلاً.

وكذا تعل الواو وتقلب ياء إذا وقعت عين جمع ، وأعلت في واحده أو سكنت، وجب قلبها ياءً إن انكسر ما قبلها ، ووقع بعد ألف ، نحو: دِيَار ، وثِيَاب – أصلهما دِوَار وثِوَاب، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيءُ الألف بعدها ، مع كونها في الواحد إما معتلة كدار ، أو شبيهة بالمعتل في كونها حرف لين ساكناً كثوب.

وأشار بقوله: (وصَحَّحُوا فِعَلَةً) أي متى فقد الجمع شرط الألف وكان على وزن فِعَلَة، وجب تصحيحه ، نحو: عَوْد وعِوَدة ، وكُوز وكِوَزَة، وشذ ثَوْر وثِيَرَة.

وإذا كان الجمع على وزن فِعَل فيجوز الوجهان: التصحيح والإعلال ؛ فالتصحيح : حَاجَة وحِوَج ، والإعلال نحو: قَامَة وقِيَم ، ودِيمَة ودِيَم ،والتصحيح فيها قليل ، والإعلال غالب. (٢)

---

(١)الألفية ٢١٢.

(٢)انظر ابن عقيل (٢٢٢/٤).

قال ابن هشام في إبدال الياء من الواو إذا وقع عيناً:ـ « أن تقع عيناً لمصدر فعل ؛ أعلت فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف؛ كصِيَام، وقِيَام ، وانْقِيَاد ، واعْتِيَاد ، بخلاف نحو: سِوَار ، وسِوَاك ؛ لانتفاء المصدرية ؛ ونحو: لَاوَذَ لِوَاذاً، وجَاوَرَ جِوَاراً ؛ لصحة عين الفعل ، وحَالَ حِوَلَاً، وعَادَ المريض عِوَداً ؛ لعدم الألف، ورَاحَ رَوَاحاً ، لعدم الكسرة.

ـ أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة ؛ وهى في الواحد؛ إما مُعَلَّة؛ نحو: دَار ودِيَار ، وحِيلَة وحِيَل ، ودِيمَة ودِيَم ، وقِيمَة وقِيَم ، وقَامَة وقِيَم ؛ وشذَّ حَاجَة وحِوَج وإما شبيهة بالمُعلَّة ؛ وهي الساكنة ، وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف ، كسَوْط وسِيَاط ، وحَوْض وحِيَاض ، ورَوْض ورِيَاض ؛ فإن فقدت صححت الواو ؛ نحو: كُوز وكِوَزة وعَوْد بفتح أوله ؛ للمسن من الإبل ، وعِوَدة ، وشذ قولهم: ثِيَرة. وتصحح الواو إن تحركت في الواحد ؛ نحو: طَوِيل وطِوَال ؛ وشذَّ قوله:

وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا(١)

قيل: ومنه {الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ} (٢) ، وقيل: جمعُ جَيِّد ، لا جَوَاد. أو أعلت لامه؛ كجمع رَيَّان وجَوّ ، بتشديد الواو ، فيقال: رِوَاء وجِوَاء، بتصحيح العين، لئلا يتوالى إعلالان، وكذلك ما أشبههما، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم ، فتأمله ».(٣)

قال خالد الأزهري: «بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع، يخالف كلامه في التسهيل؛ أما في دعوى القياس، فإن اعتماده هنا على التصحيح قياساً؛ لأنه جعله الغالب في كلام العرب، وعادته البناء على الغالب والقياس عليه، فهو قد ارتضى هنا فيما كان على "فِعَل" من المصادر المعتلة أن لا يغير، ولا تقلب واوه، وفي التسهيل على خلاف ذلك؛ لأنه قال: تبدل الياء بعد

---

(١)هذا عجز بيت ، وصدر قوله: تبين لي أن القماءة ذلة ، والقماءة: الصغر ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية (٥٤٧/٣) ، والتصريح (٤٠٦/٥) وشرح الأشموني (١٠٥/٤).

(٢)سورة ص ، الآية:٣١.

(٣)انظر أوضح المسالك (٤١٥/٤).

كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين، ولم يقل: قبل ألف كما قال ذلك في الجمع، وأفرده بذلك دون المصدر .

فاقتضى أن (فَعِلا) تقلب واوه ياء في القياس؛ لأنه لم يستثنه .

وأما في نقل السماع، فإنه زعم هنا أن الغالب في كلام العرب تصحيح "فَعِل" والنادر هو الإعلال، حيث قال: (والفِعَل منه صحيح غالبا).

وجعل في التسهيل التصحيح قليلا، والغالب الإعلال، حيث قال: "وقد يصحح ما حقه الإعلال من (فِعَل) مصدرا أو جمعا" فأتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته إذا أراد تقليل المنقول .

وقال في شرح الكافية: ونبه بتصحيح ما وزنه "فِعَل" كالحِوَل، على أن المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فِعَال ــ انتهى .

وقد علمت أن الإعلال المذكور يكون في غير (فِعَال) نحو: انقاد انقيادا، والأصل: انقوادا .

وأطلق (فِعَالا) وقد علم أنه إذا كان معتل اللام صحح، نحو: رِوَاء، وجِوَاء» .(1)

يظهر للباحث أن كلام ابن هشام وتفصيله دقيق، والله أعلم .

---

(1) انظر التصريح (٥/٤٠٩) .

المبحث الرابع والعشرون

مناقشة ابن مالك وابنه في تصحيح مِخيط.

قال ابن مالك

ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ..........   .... (¹)

قال ابن الناظم: «وأما (مِفْعَل) كـ (مِخْيَط) فكان حقه أن يُعلَّ ، لأنه على وزن (تِعْلَم) وزيادته خاصة بالأسماء ، ولكن حمل على (مِفْعَال) لشبهه به لفظاً ومعنىً في التصحيح».(²)

قال ابن هشام في الاسم المشبه للمضارع: «**المسألة الثانية:** الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته أو في دون وزنه ؛ فالأول ؛ كمقام أصله مقوم ، على مثال مذهب ، فنقلوا ، وقلبوا ، والثاني: كأن تبنى من البيع؛ أو القول اسماً على مثال (تِحْلِيء)(³) بكسر التاء وهمزة بعد اللام ، فإنك تقول: تبيعٌ بكسرتين بعدهما ياء ساكنة ، وتقيل كذلك ، وهذه الياء منقلبة عن واو لسكونها بعد الكسرة.

فإن شبهه في الوزن والزيادة معاً ، أو باينه فيهما معاً ؛ وجب التصحيح؛ فالأول ؛ نحو: أبيض وأسود ، وأما نحو: (يزيد) علماً ، فمنقول إلى العلمية بعد أن أُعل إذ كان فعلاً، والثاني ؛ نحو مِخْيَط ؛ وهذا هو الظاهر وقال الناظم وابنه: (وكان حق مخيط أن يعل ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبهه لتعلم ؛ أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ؛ لكنه حمل على مِخْيَاط ، لشبهه به لفظاً ومعنىً،انتهى. وقد يقال أنه لو صح ما قالا ؛ للزم أن يعل تحلئ ؛ لأنه يكون مشبهاً لتحسب في وزنه وزيادته. ثم سُلم أن الإعلال، كان لازماً لما ذكرا ؛ لم يلزم الجميع ، بل من يكسر حرف المضارعة فقط».(⁴)

قال خالد الأزهري: «والجواب أن ما ذكره الناظم وابنه من علة التصحيح في (مِخْيَط) الحمل على (مِخْيَاط) مرادهما أنه مقصور منه كما جنح إليه الخليل ،

(¹)الألفية ٢١٧.

(²)شرح ابن الناظم ٦١٢.

(³) والتحلئ: فساد يلحق الجلد من السكين عند السلخ. انظر شرح المفصل(١٦١/٤).

(⁴)أوضح المسالك (٤٣٩/٤).

قال سيبويه: سألته – يعنى الخليل – عن مِفْعَل، لأي شيء أُتم ولم لم يجر مجـــرى الفعل ؟ فقال: لأن مِفْعَل إنما هو مِفْعَال ؛ لأنهما في الصفة سواء ، وقد يَعْتَـــوِرَان لشيء واحد نحو: مَفْتَح ومِفْتَاح ، ومِنْسَج ومِنْسَاج ، ومِقْوَل ومِقْـــوَال ، ثـــم قـــال سيبويه: وإنما أُتمت لما زعم الخليل من أنها مقصورة من مِفْعَال أبداً – انتهى.(1)

وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ، ولا تنتقض بمثال تحليء ؛ لأنه ليس مبنيـــاً على فعل – كما قال المبرد(2)، بل ذهب إلى تصحيحه فأجـــاز تِبْيَـــع وتِقْـــوَل – بالتصحيح.

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلالِ اسْمُ

ضَاهَا مُضَارِعاً ، وَفِيه وُسِمُ

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ».(3)

....

ويبدو أن ما أجاب به خالد الأزهري سديد ، والله أعلم.

---

(1)انظر الكتاب (٣٥٦/٤).

(2)هو محمد بن يزيد المبرد أبو العباس ، أخذ النحو عن المازني والجرمي جماعة ، برع منهم أبو العباس ، فلم يكن في وقته ولا بعده مثله ، مات سنة ٢٨٥. انظر طبقات النحويين واللغويين ١٠١ ، ومراتـــب النحـــويين ١٣٥ ، ونزهة الألباء ، ١٦٤.

(3)انظر التصريح (٤٥٩/٥).

الفصــــل الثـــالث

استدراكات ابن هشام على ابن مالك في الأفعال

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسم الفاعل من أفعال المقاربــة.

المبحث الثاني: اجتماع الشرط واالقسم إذا تقدم ذو خبر.

المبحث الثالث: هاء السكت في الفعل المعل.

المبحث الرابع : الإمالة.

المبحث الخامس: حكم همزة الوصل في أول المضارع.

المبحث الأول

اسم الفاعل من أفعال المقاربة

قال ابن مالك:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا وكَادَ لا غَيْرُ وزَادُوا مُوشِكَا[١]

«وقول المصنف ((وزادوا موشكا)) أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من ((أوشك)) كقوله:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا[٢]

وقد يشعر تخصيصه((أوشك)) بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من ((كاد)) ، وليس كذلك ، بل قد ورد استعماله في الشعر ، كقوله[٣]:

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ، وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالذِي أَنَا كَائِدُ

وقد ذكره المصنف هذا في غير هذا الكتاب».[٤]

قال ابن هشام: «واستعمل اسم فاعل لثلاثة، وهي: ((كاد)) قاله النـــاظم[٥]، وأنشد عليه:

وإنني، يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائدُ

وكرب قاله جماعة، وأنشدوا عليه:

أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ[٦]

و(أوشك) ، كقوله:

فَإِنَّكَ مَوشِكٌ أَنْ لا تَرَاها[٧]

---

(١) ألفية ابن مالك ٤٥

(٢)البيت لأبي سهم الهذلي ، قوله (وُحُوشا) جمع وحش بتسكين الحاء وهو القفر يقال بلد وحش كما يقـال بلـد قفر، فهما مترادفان. ويوجد في بعض النسخ وَحُوشا بفتح الواو وهي صفة على فعول كصبور. انظر المقاصد النحوية (٢/٣٢).

(٣) سبق تخريجه، ص٤٩.

(٤) شرح ابن عقيل (١/ ٣٣٩).

(٥) انظر شرح الكافية الشافية (١/ ٢٠٥).

(٦) سبق تخريجه، ص ٤٩.

(٧) سبق تخريجه، ص ٤٩.

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد ، بالباء الموحدة ، من المكابدة والعمل ، وهو اسم غير جار على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب[١] في شرح ديوان زهير.

وأن كارباً في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم: (كرب الشتاء)، إذا قرب، وبهذا جزم الجوهري[٢])).[٣] .

وجه الاستدراك أن ابن هشام خطأ ابن مالك في اسم الفاعل من (كاد) وصوب أن ما حكي في الشعر من كلمة كائد إنما هو كابد ، بالباء الموحدة ، من المكابدة والعمل، اتباعاً لما جزم به يعقوب ، في شرح ديوان زهير.

قال خالد الأزهري: « وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيراً، فقال في شرح الشواهد الكبرى:

والظاهر ما أنشده الناظم، وقد كنت أقمت مدةً على مخالفته ، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ، ثم اتضح لي أن الحق معه » -انتهى-[٤]

ويرى الباحث أن في كلام خالد الأزهري الذي تقدم غنية وكفاية ، حيث أن المستدرك قد استدرك على نفسه ، ورجع لما عليه الصواب ، وبهذا يكون موافقاً للمصنف في ما ذهب إليه ، وهذا الصنيع من ابن هشام الأنصاري فيه دلالة على كماله في فضله ، وفيه تربية للباحثين على إيثار الحق حيث ما ظهر.

---

(١) سبقت ترجمته، ص ٤٩.

(٢) قد مرت ترجمته، ص٤٩.

(٣) أوضح المسالك(٣٠٨/١)،وانظر المقاصد النحوية (٢٦/٢).

(٤) التصريح(٦٦٩/١)،وانظر حاشية (٢٨٣/١).

المبحث الثاني

اجتماع الشرط والقسم إذا تقدم ذو خبر

قال: ابن مالك:

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلا حَذَرْ[١]

أي: إذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما ، وحذف جواب المتأخر، لدلالة جواب الأول عليه ، هذا إذا لم يتقدم ذو خبر؛ فإن تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقاً ، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً؛ فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم؛ فتقول: (زيدُ إنْ قامَ واللهِ أُكرِمْهُ) و(زيدٌ واللهِ إنْ قامَ أُكْرِمْهُ) [٢]

قال ابن هشام: «وإذا تقدمهما ذو خبر؛ جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب، خلافاً لابن مالك، [٣] نحو: زيد والله إن يقم أقم ». [٤]

قال خالد الأزهري: «والأرجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر ، كما ذكره ابن عصفور وغيره ، وجرى عليه كلام الناظم في الخلاصة.

وإنما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذو خبر؛ لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها ، بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد.

والمراد بذي خبر ، ما يطلب خبراً ، من مبتدأ أو اسم (كان) ونحوه».[٥]

وقال أبوحيان: « وإن تقدم على القسم والشرط طالب خبر ، فالجواب لأداة الشرط دون القسم، وسواء تقدم القسم على الشرط ، أم الشرط على القسم مثال ذلك: زيد والله إن يزرنا نزره ، وزيد إن يزرنا والله نزره ، وهل الحكم لجواب الشرط على سبيل التعيين ، أو الجواز فقال ابن مالك هو على سبيل التحتم ، وقال غيره: على سبيل الجواز ، فيجوز عند قائل هذا أن يقول: زيد والله إن قام يقم عمرو ، وزيد والله إن قام ليقومن عمرو».[٦].

---

(١) الألفية ١٥٩.

(٢) انظر شرح ابن عقيل (٤٤/٤)،وانظر شرح ابن الناظم ٥٠٢.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية (١٦٧/٢)،وشرح التسهيل (٨١/٣).

(٤) أوضح المسالك (٢٠٢/٤).

(٥) انظر التصريح (٣٩٩/٥)،وانظر شرح الأشموني (٢٧٣/٣)،وحاشية الصبان (٤٢/٤).

(٦) انظر ارتشاف الضرب (١٧٨٤/٤)،وانظر همع الهوامع (٢٥٢/٤).

ويرى الباحث أن كلام ابن هشام الأنصاري في هــذه المســألة أقــوى، وأرجح، وأن الأمر بالخيار سواءٌ أجيب الشرط أو القسم ، وما أجاب به أنصــار ابن مالك ، أن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملــة ، فلــيس بصــحيح ، فالجملــة واضحة، كما تقدم.

المبحث الثالث

هـــاءُ السكت في الفعـــل المعـــل

قال ابن مالك:

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ بِحَـــذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

وَلَيْـــسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَـــوْا[(١)]

يشير المصنف في نظمه ، أنه: « يجوز الوقف بهاء السكت على فعـــل حـــذف آخره: للجزم أو الوقف ، كقولك في لم يعط:(لم يعطه) وفي أعط:(أعطه).

ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعل الذي حذف آخره قد بقي على حرف واحـــد ، أو على حرفين أحدهما زائد؛ فالأول كقولك في (ع) و(ق) (عه) ، و (قه) والثاني كقولك في لم (يع) و(لم يق) (لم يعه ، ولم يقه)». [(٢)]

قال ابن هشام: «ومن خصائص الوقف اجتلاب هـــاء الســـكت ، ولهـــا ثلاثـــة مواضع:

أحدها: الفعل المعل بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو (لم يغزه) ولم يخشه) ، و(لم يرمه)، ومنه (لم يتسنه) [(٣)] ؛ أو لأجل البنـــاء ، نحـــو (اغـــزه) و (اخشه) ، (وارمه) ، ومنه؛ (فبهداهم اقتده) [(٤)] ؛ والهاء في ذلك كله جـــائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة؛ وهي أن يكون الفعل قد بقي علـــى حـــرف واحـــد كالأمر من(وعى يعي)؛ فإنك تقول (عه): قال الناظم: (وكذا إذا بقي على حـــرفين أحدهما زائد؛ نحو: يعه) [(٥)] اهـــ ، وهذا مردود بإجماع المسلمين علـــى وجـــوب الوقف على نحو: (ولم أك) [(٦)]، {وَمَن تَقِ} [(٧)] ، بترك الهاء». [(٨)]

---

(١) الألفية ١٩٩.

(٢) انظر شرح ابن عقيل (١٧٨/٤).

(٣) سورة البقرة،الآية ٢٥٩.

(٤) سورة الأنعام ،الآية ٩٠.

(٥) انظر شرح الكافية (٣٣٢/٢).

(٦) سورة مريم ،الآية ٢٠.

(٧) سورة غافر،الآية ٩.

(٨) أوضح المسالك (٣٥٥/٤).

يرى الباحث أن قول ابن هشام هو الصواب ، لأنه مستند على النقل ، وأما قول ابن مالك مجرد اختيار منه من غير تنصيص على مأخذه.

ومما يؤكد هذه المسألة، ويزيدها وضوحاً النقل عن كبار النحاة في عصر ابن مالك ، فمن ذلك قول أبي حيان :« فأما ما أُجْحِفَ به الحذفُ نحو: يقي ويَتّقى ، فظاهر كلام ابن مالك أنه يجب الوقف عليه بالهاء فتقول: لا يقِهْ؛ لأنه مما حذف منه الفاء ، ولم نجد فيه قولاً لأحد من النحويين ، والذي يقتضيه النظر أن يكون الوقف عليه اختياراً لا وجوباً[١]

ولا يعكر قول ابن هشام مخالفته له في غير هذا الكتاب ، إذ قال:...،« لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت ، كقوله: عه ولم يعه » [٢] .....، فهذا الكلام موافق لكلام ابن مالك؛ حتى قال خالد الأزهري: «على أن الموضح وافق الناظم في شرح القطر ، وقال بمقالته ، فصار مشترك الإلزام ، فما كان جوابه هو ، فهو جواب الناظم ».[٣]

ويرى الباحث أن الاستدراك في محله على أي تقدير ، سواء قاله لاحقاً أو سابقاً؛ فإن الصواب ما ذكرته آنفاً ، والله أعلم

---

(١) انظر ارتشاف الضرب (٨٢٠/٢).

(٢) شرح قطر الندى ١٨٤.

(٣) التصريح (٢٦٦/٥).

المبحث الرابع
فـــي الإمـــالـــة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إمالة تلا وسجى.

قال ابن مالك:

وَقَدْ أَمَالُــوا لِتَنَاسُــبٍ بِــلا
دَاعٍ سِــوَاهُ كَعِمَاداً وَتَلا[1]

قد تمال[2] الألف الخالية من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألف قبلها ، مشتملة على سبب الإمالة ، كإمالة الألف الثانية من نحو: ((عماداً)) لمناسـبة الألـف الممالـة قبلها، وكإمالة ألف((تلا)) كذلك.[3]

قال ابن هشام: ..... «وللإمالة أسباب وهي:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة ، مثاله في الأسماء الفتى والهدى.....

الثاني: كون الياء تخلفها في بعض التصاريف ، كألف ملهى ، وأرطى ، وحبلـى، وغزا؛ فهذه وشبهها تمال لقولهم في التثنية: ملهيان ، وأرطيان وحبليان ، وفـي الجمع حبليات ، وفي البناء للمفعول: غزي ، وعلى هذا فيشكل قـول النـاظم: إن إمالة ألف (تلا) في {وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا} [4] ، لمناسبة ألـف {جَلَّاهَـا} [5] ؛ وقولـه وقول ابنه [6]: إن إمالة ألف سجى؛ لمناسبة إمالة {قَلَى} [7] ؛ بل إمالتهما لقولك: قُلِيَ وسُجِيَ» .[8]

---

(١) ألفية ابن مالك ٢٠٢.

(٢) الإمالة:عبارة عن أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة ،وبالألف نحو الياء. انظر شرح ابن عقيل (١٨٢/٤).

(٣) انظر شرح ابن عقيل (١٨٨/٤).

(٤) سورة الشمس، الآية ٢.

(٥) سورة الشمس، الآية ٣.

(٦) انظر شرح ابن الناظم ٥٨١.

(٧) سورة الضحى،الآية ٢.

(٨) أوضح المسالك (٣٦٣/٤).

قال خالد الأزهري:((وأجاب المرادي عن ذلك لما ذكـــر التناســـب فقـــال: إن السبب المقتضي لإمالة نحو: "دعا" مما ألفه واو لم يعتبره القراء _ يعنـــي باتفـــاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع ، وإنما أمالوا منه ما جاور الممـــال ، فلمـــا أمالوا (تلاها) ونحوه ، وليس من عادتهم إمالة ذلك ، علم أن الداعي إلـــي إمالتـــه ـــــ عندهم ـــــ إنما هو التناسب ، وقال هنا: يجوز إمالة "دعا" و "غـــزا" لأنـــه يؤول إلى الياء إذا بني للمفعول ـــــــ انتهى

وعندي أن هذا الجواب لا يرفع الإشكال ، لأن الإشكال علـــى اصـــطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء ، ولم يتلاقيا على اصطلاح واحد)). [١]

وقال الأشموني: ليس بخاف أن تمثيله ب"تلا" هو علـــى رأي غيـــر ســـيبويه كالمبرد وطائفة ، أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو: غزا و دعا مـــن الثلاثي و إن كان ألفه عن واو ، لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول[٢] فإمالته عنده لا للتناسب.[٣]

وممن قال بقول سيبويه في هذه المسالة أيضاً أبوعلي الفارسي في كتابه (كتاب التكملة) بصدد حديثه عن أسباب الإمالة:

(وبنات الواو نحو غزا ودعا؛ لأن اللام قد تنقلب ياء ، والكلمة على هـــذه العـــدة نحو غُزي ودُعي .[٤]

وأشار للمسألة أيضاً الزمخشري في كتاب المفصـــل إذ قـــال: ((و(دعـــا) لقولك (دُعي) [٥]

---

(١) التصريح (٢٨٠/٥).

(٢) انظر كتاب سيبويه (١١٩/٤).

(٣) انظر الأشموني (٣٥/٤).

(٤) انظر كتاب التكملة لأبي علي الفارسي (٥٢٩)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، جامعـــة بغـــداد، ١٩٨١م ـــ ١٤٠١هـــ .

(٥) انظر المفصل في صناعة الإعراب،للزمخشري (٤٤١) تحقيق د إميـــل بـــديع يعقـــوب،ط/١،دار الكتـــب العلمية،بيروت ــ لبنان ، ١٤٢٠هــ ــ١٩٩٩م.

ويظهر للباحث أن قول ابن هشام يترجح من وجوه:

الأول: أن قول ابن هشام مطرد مع القاعدة ، حيث أن الألف المنقبلة عن الواو تخلف الياء في بعض التصاريف ، مثل: غزا وغزي بالبناء للمفعول ، ويتأكد بتعليل المتقدمين من النحاة كسيبويه وغيره.

الثاني: أن قول ابن مالك إمالة "تلا" و "سجى" وغيرها يرد عليها ، أنه إذا وجد غير المناسبة ، فهو أولى من المناسبة.

الثالثة: أنّ الإمالة لأجل المناسبة لم تسلم من النقد في بعض الصور التي ذكرها ابن مالك، إذ قال الأشموني في شرح الألفية:

(والضحى والليل إذا سجى)(1) وكذا {وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا} (2) والأحسن أن يقال: إنما أُميل من أجل أن من العرب يثني ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوراً بالياء ، نحو: الضحى والربا ، فيقولون: ضحيان وربيان ، فأميلت الألف لأنها قد صارت ياء في التثنية ، وإنما فعلوا ذلك استثقالاً للواو مع الضمة والكسرة؛ فكان الأحسن يمثل بقوله تعالى: {شَدِيدُ الْقُوَى}. (3) (4)

وهذا المثال الذي جعله الأشموني للمناسبة غير سديد؛ فإنه قد يثني فيجري فيه ما جرى في الضحى (5) ، والله أعلم.

المطلب الثاني: إمالة بايعته وسايرته

قال ابن هشام:

الرابع: وقوع الألف قبل الياء ، كبايعته وسايرته ، وقد أهمله الناظم والأكثرون. (6) قوله وقد (أهمله الناظم) أي في النظم

أي قال:

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ. (1)

---

(1) سورة الضحى، الآية ١ ــ ٢.

(2) سورة الشمس ١.

(3) سورة النجم ٥.

(4) انظر شرح الأشموني (٣٥/٤).

(5) انظر حاشية الصبان (٣٢٥/٤).

(6) أوضح المسالك (٣٦٥/٤).

ولكن قال في الكافية مع الشرح:

وَقَــبْلَ يــَاءٍ أَلِفٌ تُمَالُ

أَوْ بَعْدَهَا ، وَاغْتُفِرَ انْفِصَالُ

قال في الشرح:

ومن أسباب إمالة الألف:

تقدمها على ياء كــ(بايع) ، أو تأخرها عنها متصلة كبيان أو منفصلة بحرف كــ (شيبان ضربت يداه) ، أو بحرفين أحدهما هاء نحو:(بينها) فلو لم يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة لبعد الياء واغتفر البعد مع الهاء لخفائها[٢] وعلى هذا القول شــرح ابن الناظم على منظومة أبيه إذ قال: من أسباب الإمالة: وقوع الألف قبــل اليــاء كــ(بايع) أو بعد ياء متصلة كــ(بيان)،... [٣]

وعلى هذا يرى الباحث أن ابن مالك لم يهملها اتكالا منه على الأصل الــذي اختصر منه الخلاصة ، والله أعلم

المطلب الثالث: الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب في الإمالة

قال ابن مالك:

وَلا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصَلْ

وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ[٤]

قال ابن الناظم: وإذا انفصل سبب الإمالة فلا أثر له بخلاف المنع منها فإنه قد يؤثر منفصلاً فيقال: (أتى أحمد) ، (وأتى قاسم) بترك الإمالة

وإلى هذا أشار بقوله:

ولا تمل لسبب لم يتصل........

(البيت) [٥]

---

(٧) الألفية ٢٠١.

(١) شرح الكافية الشافية (٣٢٠/٢).

(٢) شرح ابن الناظم (٥٧٩).

(٣) الألفية ٢٠٢.

(٤) شرح ابن الناظم ٥٨٠،وانظر شرح ابن عقيل (١٨٨/٤)،وانظر شرح الكافية(٣٢١/٢).

قال ابن هشام:« **مسألة:** يؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلاً ، ولا يؤثر سببها إن كان متصلاً، فلا يمال نحو: (أتى قاسم) لوجود القاف ، و(لزيدٍ مال) لانفصال السبب.

هذا ملخص كلام الناظم وابنه ، وعليهما اعتراض من وجهين:

أحدهما: أنهما مثلا بـ(أتى قاسم) مع اعترفهما بأن الياء المقدرة ، لا يؤثر فيها المانع، والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر ، والمثال الجيد: (كتابُ قاسم).

والثاني: أن نصوص النحويين مخالفةٌ لما ذكرا من الحكمين.

قال ابن عصفور في مقربه _ بعد أن ذكر أسباب الإمالة _ما نصه:(وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة ، نحو:(لزيد مال) إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى).

وقال أيضاً: وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة ، لم يمنع الإمالة، إلا فيما أميل لكسرة عارضة ، نحو: (بمال قاسم) ، أو فيما أميل من الألفات ، التي هي صلات الضمائر ، نحو: (أراد أن يعرفها قبل) انتهى. ولولا ما في شرح الكافية لحملت قوله في النظم:

والكف قد يوجبه ما ينفصل

على هاتين الصورتين ، لإشعار (قد ينفصل) في عرف المصنفين بالتقليل».[١]

وقد أجيب عن الناظم: «إنّ ما في شرح الكافية لا يمنع حمل كلام الناظم هنا على الصورتين؛ لجواز أن يكون رأيه مخالفاً هنا لما في شرح الكافية ، كما يقع ذلك كثيراً له ولغيره من الأئمة ، وما ذكره ابن عصفور لا ينهض حجةً عليه ، ولا يقضي أن نصوص النحويين خلاف ما قاله ، وعلى ذلك فلا اعتراض ولا مؤاخذة على الناظم».[٢]

ويبدو للباحث أن الجواب سديد؛ إلا أنه يحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي؛ لأنه ذكر السيوطي في همع الهوامع، ما نصه: « وقد يؤثر مانع الإمالة وهو في

---

(١) أوضح المسالك (٣٦٩/٤).

(٢) انظر حاشية الصبان (٣٢٣/٤)،وحاشية الدكتور عبد الفتاح بحيري على التصريح (٢٩٤/٥).

كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو: يريدُ أن يَضْرِبَهَا قَبْلُ ، فالألف مـــن كلمة ، والمانع هو القاف من كلمة أخرى». [١]

وأخيراً وجد الباحث كلاماً لأبي حيان في الارتشاف؛ إذ قـــال:« وقـــد لا يعتـــد بحرف الاستعلاء إذا ولي الألف من كلمة غير كلمة الألف نحو: يريد أن يضربها قبل ، وكذلك صاحب مال ملق ، لبعد القاف عن الألف ، وانفصال الكلمـــة فـــرّق هؤلاء بين المتصل والمنفصل، ومن أجرى المنفصل مجرى المتصل فأمال».[٢]

---

(١) انظر همع الهوامع (١٩٢/٦).

(٢) انظر الارتشاف (٥٢٢/٢).

المبحث الخامس

حكم همزة الوصل في أول المضارع

قال ابن مالك:

....وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ

كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ(1)

قال ابن عقيل: « وأشار بقوله: ((كذاك نحو تتجلى واستتر)) إلى أن الفعل المبتدأ بتاءين مثل:

(تتجلى) يجوز فيه الفك والإدغام ، فمن فك _ وهو القياس _ نظر إلى أن المثلين مصدران ، ومن أدغم أراد التخفيف ، فيقول: اتّجلى ، فيدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن أحد التاءين؛ فيؤتى بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن».(2)

وقال أيضا ابن مالك في شرح الكافية:«

وَمُدْغَماً بِالْهَمْزِ ابْدَ الأَوَّلا وَلْيُعَرَّ مِنْهَا الثَّانِ نَحْوُ(قتّلا

أي: إذا أدغمت فيما اجتمعت في أوله تاءان ، زدت همزة وصل يتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في (تتجلى): (اتّجلى).

وابد: بمعنى أبدأ _ وهي لغة الأنصار_ رضي الله عنهم أجمعين_قال قائلهم:

بِاسْمِ الإلَهِ وَبِهِ بَدِينَا

وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا(3)

وعنى بالأول نحو: (تتجلى) مما اجتمعت فيه التاءان في أوله ،

وعنى بالثاني نحو استتر».(4)

قال ابن هشام بصدد حديثه عن أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع؛ نحو تتجلى وتتذكر:«وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه؛ أنك إذا أدغمت ، اجتلبت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع ، وإنما

---

(1) الألفية ٢٢١.

(2) شرح ابن عقيل (٤/٢٥١).

(3) قائله عبد الله بن رواحة الأنصاري، الخزرجي، الشاعر المشهور، رضي الله عنه. انظر المقاصد النحوية (٩٦/٣)، والإصابة في تمييز الصحابة (٢٩٨/٢).

(4) شرح الكافية الشافية (٤١٢/٢).

إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزي رحمه الله تعالى ، في الوصل؛ نحو: (ولا تيمموا) ، (ولا تبرجن)؛ (وكنتم تمنون)؛ فإن أردت التخفيف في الابتداء؛ حذفت إحدى التاءين؛ وهي الثانية؛ لا الأولى ، خلافا لهشام ، وذلك جائز" في الوصل أيضا ، قال الله تعالى _ (نَاراً تَلَظَّى)(١) _....(٢)

قال السيوطي: «ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع نحو: تتجلى أو تتظاهر ، وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام. فيقال: اتّجلى واتّظاهر».(٣)

وقال الأشموني: «كذاك يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان إما في أوله أو وسطه (نحو تتجلى واستتر) أما الأول فقد قال في شرح الكافية: إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة بالإدغام فقلت في تتجلى (اتّجلى) ، وهذا كلامه وفيه نظر؛ لأن تتجلى فعل مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي غيره من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً نحو: تتبع وتتابع جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل فيقال: اتّبع واتّابع ، وإن كان مضارعاً نحو: تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به؛ لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أولين ، نحو {تَكَادُ تَمَيَّزُ} (٤) ، (ولا تيمموا) لعدم الاحتياج في ذلك إلي اجتلاب همزة الوصل».(٥)

وقال الصبّان في حاشيته على الأشموني قوله: «واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما في الماضي والأمر والمصدر ، ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهي من غير سند كسماع أو استنباط من لغة العرب وقياس ليس

---

(١) سورة الليل، الآية ١٤ .

(٢) أوضح المسالك (٤/٤٥٢).

(٣) همع الهوامع (٦/٢٧٦).

(٤) سورة الملك ،الآية ٨ .ذكر للبزي .انظر تقريب النشر ٢٥٦ .

(٥) شرح الأشموني (٤/١٥٩).

في لغتهم ما ينافيه ، وناهيك بمن نقل الثقات عنه أنه قال طالعت الصحاح جميعاً فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ، ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً قال يس([1]): ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسألة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور».([2])

والذي يبدو للباحث أن قول ابن هشام الذي عليه الجمهور هو الصواب ، وأنه لا يبدأ بهمزة الوصل في المضارع ، وهذا ما عليه اللغة التي تسير على قدم وساق إلى يومنا هذا، وقول ابن مالك على افتراض وجوده فشاذ ، وكيف وهو لم يذكر شاهدا واحدا عن الأنصار في هذه المسألة.

ومما يؤيد قول ابن هشام غير ذلك من أقوال قولُ أبي حيان الأندلسي في الارتشاف بصدد حديثه عن إدغام المثلين إذ قال: «فإن تصدر المثلان أصلين أول كلمة ، ففي الاسم نحو: (ددن) لا في الفعل ، أو الثاني زائد نحو (تتذكر) فلا إدغام ، ويجوز حذف الثانية على مذهب البصريين والأولى على مذهب الكوفيين ، أو أصلٌ ، وأدّى إلى اجتلاب همزة الوصل في المضارع نحو تتابع فلا يجوز الإدغام ، والمحذوف الثانية أي تتتابع».([3])

([1]) هو يس بن زين الدين بن أبي بكر الحمصي الشافعي، له كتب مفيدة من أشهرها، حاشية على شرح التوضيح .توفي ١٠٦١هـ .انظر خلاصة الأثر للمحبي (٤٩١/٤ـ٤٩٢)دار صادر ـ بيروت، بدون تاريخ .

([2]) حاشية الصبان (٤٩٢/٤).

([3]) انظر ارتشاف الضرب (٣٣٩/١)، وانظر حاشية الخضري على ابن عقيل (٤٧٨/٢).

الفصـــل الرابـــع

استدراكات ابن هشام على ابن مالك في الحروف

وفيــــه خمسة مباحــث:

المبحث الأول: استعمال عسى حرف يعمل إن.

المبحث الثاني: الفصل في خبر أن المخففة.

المبحث الثالث: حذف الجار مع أنّ وأن إذا أمن اللبس.

المبحث الرابع: دخول مذ ومنذ على الجملة الفعلية والجملة الاسمية.

المبحث الخامس: حد الحرف الأصلي والحرف الزائد.

المبحث الأول

استعمال عسى حرفاً يعمل عمل إنَّ

ومما زاده ابن هشام على ابن مالك ، في باب إن وأخواتها ، (عسى) حـرف بمعنى لعل ، إذ قال: « والسابع (عسى) في لغية: وهي بمعنى لعل ، وشرط اسمه أن يكون ضميراً، كقوله:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا([1])

وقوله:

أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي([2])

وهو حينئذ حرف وفاقاً للسيرافي ، ونقله عن سيبويه خلافاً للجمهور فـي إطـلاق القول بفعليته ، ولابن السراج في إطلاق القول بحرفيته ».([3])

قال السيوطي:« حق عسى إذا بها ضمير أن يكون إلا بصورة المرفـوع، هذا المشهور في كلام العرب. وبه نزل القرآن.

ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقال: عساني، وعساك، عساه.

قال:

يَا أَبَتَاهُ عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ([4])

فمذهب سيبويه إقرار المخبر عنه والخبر على حاليهما من الإسناد السابق إلا أن الخلاف وقع في العمل ، فعكس العمل بأن نصبت الاسم ، ورفعت الخبر حملاً لها على لعل. وقد صرح به في قوله:

([1]) هذا صدر بيت، وعجزه: تشكي فآتي نحوها فأعودها، وهو لصخر بن الجعد الخضري، وهو شاعر فصـيح من مخضري الدولتين الأموية العباسية، وكان ترجى أن محبوبته يصيبها مرض؛ ليكون ذلـك وسـيلة إلـى عيادته إياها. وهو من شواهد التصريح(١٧/٢)، والمقاصد النحوية(٤٢/٢)، وهمع الهوامع(١٤٦/٢)،والـدرر اللوامع(٢٧٨/١)، وشرح شواهد المغني (٤٤٧/١) .

([2]) قائله هو عمران بن حطان ،شاعر فصيح من شعراء الخوارج ودعاتهم، وهذا عجز بيت، وصدره: ولي نفس تنازعني إذا ما.انظر التصريح(١٧/٢)، والمقاصد النحوية(٤٣/٢).

([3]) أوضح المسالك(٣١٩/١).

([4]) هذا عجز بيت ، وصدره : تقول بنتي قد أتى إناك ، وهو لرؤبة كما في شرح شواهد المغني(٤٤٣/١) .

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا * برفع نار.

ومذهب المبرد والفارسي عكس الإسناد ، إذ جعلا المخبر عنه خبرا ، والخبر مخبرا عنه. ويلزم منه جعل خبر عسى اسما صريحا.

ومذهب الأخفش وابن مالك: إقرار الأمرين: العمل والإسناد ، لكنه يجوز في الضمير ، فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب ، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع ، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجر في قولهم: أكرمتك أنت. وأنا كأنت.

ومذهب السيرافي([1]): أنها حينئذ حرف كـ(لعل).

وقد يقتصر ، والحالة هذه على الضمير كالبيت المصدر به ، فيكون الخبر محذوفا ، كما يقع ذلك في لعل السابقة».([2])

ويرى الباحث أن مذهب ابن هشام ، الذي نقله السيرافي عن سيبويه هو الصواب، ولكن يقتصر عملها في الشعر على لغة قوم دون النثر ، لورودها في الشعر خاصة كما هو ظاهر.

وليرجع إلي المبحث السادس من الفصل الثاني ، فإنه فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة؛ فإن ابن هشام قصره في الشعر خاصة ، مع كثرة الشواهد الشعرية ([3])؛ وبهذا يصير وضع عسى في باب إن وأخواتها غير سديد ، وإنما توضع مع أفعال المقاربة تبعاً لعسى الملحقة بكان وأخواتها ، والله أعلم.

([1]) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي النحوي،كان من الفضلاء، وأفاضل الأدباء، لا نظير له في علم العربية، وصنف تصانيف كثيرة أكبرها شرح كتاب سيبويه، ولو لم يكن له غيره لكفاه فضلاً توفي ٣٦٨ . نزهة الألباء ص٢٢٧ .

([2]) همع الهوامع (١٤٦/٢)

([3]) البحث ص٦٧.

المبحث الثاني

الفصل في خبر أن المخففة

قال ابن مالك:

وَإِنْ يَــكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا

وَلَمْ يَــكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ او

تَنْفِيــسٍ او لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ ([1])

يشير المصنف إلي أن خبر "أن" المخففة إذا وقع جملة فعلية ، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصرفاً ، أو غير متصرف ، فان كان غير متصرف لم يــؤت بفاصل ،نحو قوله تعالى: {وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ} ([2]) وإن كــان متصرفا ، فلا يخلو: إما أن يكون دعاء أو لا ، فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى: (والخامسة أن غضب الله عليها)([3]) في قراءة مــن قــرأ (غضــب) بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاء قال قوم يجب أن يفصل بينهما إلا قلــيلاً ، وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل ، والفاصــل أحد أربعة أشياء:

الأول: "قد" كقوله تعالى: {وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا} ([4])

الثاني: حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف؛ فمثال السين قوله تعالى: {عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى} ([5]) ومثال "سوف" قول الشاعر:

وَاعْلَمْ فِعْلُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ

أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا([6])

([1]) الألفية ص٥١ .

([2]) سورة الأعراف،الأية ١٨٥ .

([3]) سورة النور،الآية ٩،وهي قراءة نافع .انظر تقريب النشر في القراءات العشر ص٢٢٥ .

([4]) سورة المائدة،الآية ١١٣ .

([5]) سورة المزمل،الآية ٢٠

([6]) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية (٢/٩٠).

الثالث: النفي ، كقوله تعالى: {أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً} ([1]) وقوله تعالى: {أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ} ([2])

الرابع: "لو" _ وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين _ ومنه قوله تعالى: {وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ} ([3]) ، وقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ} ([4])

ومما جاء بدون فاصل قوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا

قَبْلَ أَنْ يُسَأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ([5])

وقوله تعالى: {لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} ([6]) في قراءة من رفع (يتم) في قول.([7])

قال ابن هشام بصدد حديثه عن (أن) المخففة:« ويجب في خبرها: أن يكون جملة ، ثم إن كانت اسمية أو فعلية ، فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل ، نحو: {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ([8]) (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)([9]) ، (والخامسة أن غضب الله عليها) ويجب الفصل في غيرهن بقد ، نحو: (ونعلم أن قد صدقتنا)....الخ ثم قال: ويندر تركه».([10])

مما تقدم يظهر أن الفصل بين أن المخففة وخبرها ينحصر في قولين وهما:

الأول: يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل وهو قول فرقة منهم المصنف.

([1]) سورة طه،الآية ٨٩ .

([2]) سورة القيامة،الآية ٣ .

([3]) سورة الجن،الآية ١٦ .

([4]) سورة الأعراف،الآية ١٠٠ .

([5]) لم ينسب البيت لقائل معين.انظر المقاصد النحوية (٧٩/٢) .

([6]) سورة البقرة،الآية ٢٣٣ .

([7]) انظر شرح ابن عقيل (٣٨٩/١)

([8]) سورة يونس،الآية ١٠ .

([9]) سورة الإنسان، الآية ٣٩.

(١٠) أوضح المسالك (٣٦٠/١) .

الثاني: يجب الفصل بينهما إلا قليلاً ، وقال به قوم منهم ابن هشام الأنصاري. ويبدو للباحث أن قول ابن مالك وغيره ،هو الذي يتمشى مع الأدلة ، وأن القول بوجوب الفصل يبعده وجود الأدلة المذكورة سابقا ، وغير ذلك من أدلة مذكورة في مظانها ، فمن ذلك قوله:

إِنِّـــي زَعِيمٌ يَا نـــُوَيْـــ قَةُ إِنْ أَمِنْتَ مِنَ الرَّزَاحِ(١)
وَنَجَوْتِ مِنَ عَرَضِ الْمَنُو نِ مِنَ الْغُدُوِّ إِلَى الرَّوَاحِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَـــوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ(٢)

وقول أبي ذؤيب:

فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ أَحْكَمَتْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ يَحِلُّ لَهُمْ إِكْرَاهُهَا وَغِلابُهَا (٣)

وقول النابغة الذبياني:

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ وَأَثَّلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ(٤)

فهذه الأفعال وما سبقها من أفعال؛ فإنها تدور بين الماضي والمضارع؛ مما تُوَسِعُ المسألةَ في اللغة، ولم تكن دعاء ، ولم يفصل بينها وبين الفعل فاصل(٥)، وبهذا يظهر أن قول ابن مالك أقوى ، والله أعلم.

(١) رزح إذا أعيا. معجم مقاييس اللغة، مادة رزح .

(٢) قائلها هو القاسم بن معن قاضي الكوفة .انظر المقاصد النحوية (٢/٨٠) .

(٣) قائله هو أبو ذؤيب الهذلي ، خويلد بن خالد ، جاهلي إسلامي .خرج مع عبد الله بن الزبير في مغزى، فمات، فدلاه ابنه في حفرته.انظر الشعر والشعراء (٢/٦٣٩)، وشرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري (١/٤٢)، تحقيق خالد عبد الغني، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان ، ٢٠٠٦م ــ ١٤٢٧هـ .

(٤) للنابغة في ديوانه ص ٧٠، تحقيق كرم البستاني، ط/٣، دار صادر، بيروت،١٤٢٤هـ ــ٢٠٠٣م .
أثل المال: زكاه. المفاقر: وجوه الفقر، لا واحد له. وقيل: جمع فقر على غير القياس.حاشية البستاني ص ٧٠.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية (١/٢٢٢)، وحاشية محمد محيي عبد الحميد على ابن عقيل (١/٣٨٦).

المبحث الثالث

حذف الجار مع أن وأن إذا امن اللبس

قال ابن مالك:

نَقْلاً ، وَفِي "أَنَّ" وَ"أَنْ" يَطَّرِدُ

مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا([1])

في قول المصنف "وفي " أنَّ و أنْ..... الخ أنه يجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً، بشرط أمن اللبس ، كقولك " عجبت من أن يدوا" أي من أن يعطـوا الدية ، ومثال ذلك مع أن _ بالتشديد _ "عجبت أنَّك قائم "؛ فإن حصل لبس لم يجز الحذف ، نحو: "رغبت في أن أقوم " أو "رغبت في أنك قائم " فلا يجـوز حـذف "في" لاحتمال أن يكون المحذوف "عن" فيحصل اللبس ([2])

قال ابن هشام: «واشترط ابن مالك في أنّ و،أن أمن اللبس ، فمنع الحـذف في نحو: (رغبت في أن تفعل) أو: (عن أن تفعل) لإشكال المراد بعد الحـذف ، ويشكل عليه: {وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ} ([3]) ، فحذف الحرف مـع أن المفسـرين اختلفوا في المراد».([4])

وهذا الإشكال الذي استشكله ابن هشام الأنصاري على ابن مالك الأندلسي، قد أجاب عنه في كتاب مغني اللبيب إذ قال: «وحذف الجار في نحو: (رغبت في أن تفعل) أو (عن تفعل) خلاف "عجبـت مـن أن تفعـل " وأمـا (وترغبـون أن تنكحوهن) فإنما حذف الجار فيها لقرينة، إنما اختلف العلمـاء فـي المقـدر مـن الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة». ([5])

وقال الدسوقي:« فقيل هي المحبة في نكاحهن، وقيل الكراهية له، فعلـى الأول تقدر (في)، وعلى الثاني تقدر (عن) ».([6])

([1]) الألفية ٦٧ .

([2]) انظر شرح ابن عقيل (١٥٢/٢) .

([3]) سورة النساء،الآية١٢٧ .

([4]) أوضح المسالك (١٦٢/٢) .

([5]) انظر مغني اللبيب (٢٥٩/٢) .

([6]) حاشية الدسوقي على المغني(٣٤٩/٣).

وقال الأشموني: «وأما قوله تعالى(وترغبون أن تنكحوهن) فيجـوز الحـذف فيه لقرينة كانت، أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فـيهن لجمـالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين».([1])

وعلى هذا يرى الباحث أن اشتراط ابن مالك أمن اللبس في حذف الجار مع أنَّ و أنْ ، لا إشكال فيه، ولمزيد الفائدة فلينظر المسألة في مظانِّها([2]) ، والله أعلم.

([1]) شرح الأشموني (٤٤٣/١).

([2]) انظر التصريح (٤٠٨/٢) .

المبحث الرابع

دخول مذ ومنذ على الجملة الفعلية والجملة الاسمية

قال ابن مالك:

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا   أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا([1])

تستعمل " مذ ومنذ " إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا ، أو وقع بعدهما فعل؛ فمثال الأول: "وما رأيته مذ يوم الجمعة" أو مذ شهرنا" و "مذ": اسم مبتدأ خبره ما بعده ، وكذلك "منذ"

ومثال الثاني: "جئت مذ دعا " و "مذ": اسم منصوب المحل على الظرفية ، والعامل فيه "جئت " ([2])

ظاهر كلام ابن مالك في قوله: (أو أوليا الفعل...) أن مذ و منذ يدخلان على الجملة الفعلية فقط دون الجملة الاسمية؛ ولذا تدارك عليه ابن هشام بقوله:

أحدهما: أن يدخلا على اسم مرفوع....

والثاني: أن يدخلا على الجملة، فعليةً كانت؛ وهو الغالب كقوله:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ([3])

أو اسميةً كقوله:

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعُ([4])

وهما، حينئذ، ظرفان باتفاق([5]).

وأجود من كلام ابن مالك في الخلاصة، كلامه في الكافية الشافية وشـرحها، إذ ذكر المسألة على التمام، فقال:

« **ومُذْ ومُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا   وَفِي إِضَـافَةٍ كَــ(إِذْ) قَدْ وَقَعَا**

([1]) الألفية ٩٠ .

([2]) انظر شرح ابن عقيل (٣/٣١) .

([3]) هذا صدر بيت، وعجزه :فسما فأدرك خمسة الأشبار،وقائله الفرزدق ، مدح يزيد بن المهلب، قوله (فسـما) أي علا وارتفع، قوله(فأدرك خمسة الأشبار) معناه أيفع ولحق حد الصبا .انظر المقاصد النحوية (٢/٤٧٧) .

([4]) هذا صدر بيت، وعجزه :ولیداً وكهلاً حين شبتُ وأمردا ،وقائله هو الأعشى ميمون بن قيس .انظر المقاصد النحوية (٢/٤٨٠) .

([5]) انظر أوضح المسالك (٣/٥٥) .

قد تقدم أن (مذ) و(منذ) يكونان حرفين فيجران الزمان بمعنى (من) تارة، وبمعنى في تارة.

والإشارة الآن إلى أنهما إذا ارتفع ما وليهما من الزمان فهما اسمان.

فإن كان الزمان ماضيا فهما بمعنى "أوّل المدّة".

وإن لم يكن ماضيا فهما بمعنى "جميع المدة".

فالأول: كقولك: " ما رأيته مذ يوم الجمعة "

والثاني: كقولك: "ما رأيته مذ ثلاثة أيام " ، أي مدة انتفاء الرؤية ثلاثة أيام.

وقال سيبويه ــــ في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء ــــ: ومما يضاف إلى الفعل قولك: " ما رأيته مذ كان عندي ، ومنذ جاءني ".

فصرح بإضافة "مذ" إلى "كان" وبإضافة "منذ" إلى "جاءني".

وإلى ذلك أشرت بقولي:

وَفِي إِضَافَةٍ كَــ"إِذْ" قَدْ وَقَعَا ....

فإن "إذ" تضاف إلى جملة فعلية ، وإلى جملة اسمية. و"مذ" و "منذ" يضافان إليهما أيضاً: ومن إضافة "مذ " إلى جملة اسمية قول الشاعر:

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولاً عَلَيّ ضَغِينَةٌ وَمُضْطَلِعُ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ(1)

ومن إضافته إلى جملة فعلية قول الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ....)). (2)

(1) البيت :قائله رجل من سلول وقيل قائله هو الكميت بن معروف الأسدي، قوله (ضغينة) بالضاد والغين المعجمتين وهو الحقد قوله(ومضطلع الأضغان) المضطلع بالشئ القادر عليه المستقل به والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد، واليافع الذي ناهز الحلم والمعنى لم أزل مذ ناهزت الحلم محسداً مضغناً بضغائن الأعداء. انظر المقاصد النحوية (٢/٤٨٠) .

(2) انظر شرح الكافية الشافية (١/٣٦٧) .

المبحث الخامس

حد الحرف الأصلي والحرف الزائد

قال ابن مالك:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِي   لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَاءِ احْتُذِي([1])

قال ابن عقيل: « الحرفُ الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي ، والذي سقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد ، نحو: ضارب ومضروب ».([2])

قال ابن هشام: « وفي التعريفين نظر: أما الأول؛ فلأن الواو من (كَوْكَب) ، والنون من (قَرَنْفُل) زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يسقطان.

وأما الثاني؛ فلأن الفاء من (وعد) والعين من (قال) واللام من (غزا) أصول مع سقوطهن في (يعد) و (قل) و (لم يغز).

وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال:

اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان؛ تكرار لأصل، وغيره.

فالأول: لا يختص بأحرف بعينها؛ وشرطه أن يماثل اللام؛ كجَلْبَبَ وجِلْبَاب، أو العين؛ إما مع الاتصال؛ كقتَّل، أو مع الانفصال بزائد؛ كعَقَنْقَل، أو تماثل الفاء والعين؛ كمَرْمَرِيس، أو العين واللام؛ كصَمَحْمَح، وأما الذي يماثل الفاء وحدها، كقَرْقَف، وسُنْدُس، أو العين المفصولة بأصل كحَدْرَدٍ، فأصليّ.

والنوع الثاني: مختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أربع مرات فقال:

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ ، تَلا يَوْمَ أُنْسِهِ

نَهَايَةُ مَسْؤُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

فتزاد الألف؛ بشرط أن تصحب أكثر من أصلين ، كضارب، وعماد، وغَضْبَى وسُلَامَى؛......».([3])

([1]) الألفية ٢٠٥ .

([2]) شرح ابن عقيل (١٩٨/٤) .

([3]) أوضح المسالك (٣٨٣/٤) .

قال السيوطي: «حروف الزيادة عشرة، وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم: سألتمونيها. و..........، فيحكم بزادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو غير مصدرة نحو: كتاب ، وكَثِيب، وعَجُوز بخلاف ما صحب أصلين فقط ، كدار، وفيل، وغول ، فليس بزائد؛ لأن أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف.

وقولي غير مصدرة قيد في الواو فقط ، لأن الألف لا تتصدر لسكونها والياء تتصدر، وهي زائدة ، ومثال تصدر الواو: (وَرَنْتَل) فهي أصل لا زائدة.

وكذلك يحكم بزيادة الهمزة، إذا صحبت أكثر من أصلين ، وكانت مصدرة نحو: أحمر، وأصفر، أو مؤخرة نحو: حمراء ، وصفراء ، فإن صحبت أصلين فقط كانت أصلاً نحو: (أبناء) و (أجأ) ، أو بدلاً من أصل نحو: ماء ، وكساء ، ورداء.

وكذا يحكم بزيادة النون صحبت أكثر من أصلين وكانت مؤخرة بعد ألف زائدة نحو: قَطِرَان ، وعثمان وسَرْحَان.

وكذا يحكم بزيادة الميم إذا صحبت أكثر من أصلين، وكانت مصدرة نحو: منسج ومرحب ، فإن كان بعدها أصلان فقط قضى عليها بالأصالة، إذ لا أقل من ثلاثة أصول».([1])........

ويظهر للباحث أن تعريف ابن هشام للحرف الزائد أكثر انضباطاً من تعريف ابن مالك؛، لأن لزوم الحرف وعدم لزومه قد يرد على الحرف الزائد والأصلي، ويلتقي كلام ابن هشام مع كلام السيوطي في حد الحرف الأصلي والحرف الزائد مع فروق يسيرة.

والحد الذي جعله ابن مالك للحرف الأصلي والزائد، إنما هو أحد الأشياء التي يعرف بها الحرف الزائد من الحرف الأصلي، ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن نذكر الأشياء التي يعرف بها الزائد من الأصلي، وهي عشرة أشياء:-

« **أحدها:** الاشتقاق: فإنه دالّ على أن ألف ضارب ، وهمزة اضرب ، وراء ضرب زوائد.

([1]) همع الهوامع (٢٣٨/٦) .

الثاني: التصريف: وهو تغيير صيغة إلى صيغة ، من الفرع ، ويثبت في الأصل ، وهو شبيه الاشتقاق ، والفرق بينهما: أن في الاشتقاق تستدل على الزيادة ، بسقوطه في الأصل وثبوته في الفرع ، والتصريف بعكسه نحو: قَذَال وقَذْل ، وعجوز وعَجْز ، وكتاب وكَتْب. فإن سقط في الجمع وهو فرع.

الثالث: سقوطه من نظير كإطِل ، وأَيْطَل ، وهما بمعنى ، فالياء من أيطل زائدة ، لسقوطها في أصل ، فلو سقط من فرع كسقوط الواو من يعد ، أو من نظير كسقوط من عدة ، فلعلة فلا يكون دليلا على الزيادة.

الرابع: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته: وهو النون الساكنة غير المدغمة تقع ثالثة وبعدها حرفان نحو:

(عَفَنْقَس) بالفاء وهو العسر الأخلاق لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة نونه.

الخامس: الكثرة نحو: همزة أَفْكَل يحكم عليها بالزيادة لكثرة ما وجدت زائدة ، فيما عرف اشتقاقه نحو: همزة أحمر وأفضل.

السادس: اختصاصه ببناء لا يقع موقعه. منها ما لا يصلح للزيادة كنون حِنْطَأْو ، بوزن فِنْعَلُو فإنها زائدة ، إذ لم يجئ مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي.

السابع: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في الكلمة التي الحرف منها نحو: تَتْفُل ووزنه تَفْعُل نحو تَنْضُب وسمع فيه ضم التاء ، فاحتمل أن يكون أصلاً واحتمل أن يكون زائداً، فحمل على الزيادة لثبوتها في المفتوحة التاء.

الثامن: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، وذلك نحو: مِلْوَطّ وهي مقرعة الحديد ، فالواو زائدة والميم أصلية، ووزنه فِعْوَلّ ، إذ لو عكسنا لكان وزنه مِفْعَلا ، هو بناء مفقود ، وفِعْوَل موجود نحو عِسْوَدّ.

التاسع: كون الحرف لمعنى ، كحروف المضارعة ، وألف ضارب ، وتاء افتعل ، ويا التصغير.

العاشر: الدخول في أوسع البابين نحو: كنَهْبُل على تقدير أصالة النون ، فوزنه فَعَلُّل ، وعلى تقدير زيادتها ، فوزنه فَنَعْلَل ، وكلا الوزنين مفقود ، فيحمل على

الزيادة، إذ باب المزيد أوسع من باب الأصلي، ألا ترى إلى كثرة أبنية المزيد ، وقلة أبنية المجرد».([1])

ويتلخص ما سبق في الآتي:

١_أن تعريف ابن هشام للحرف الأصلي و الحرف الزائد أولى لما سبق ذكره.

٢_أن أكثر الأشياء التي يعرف بالزائد والأصلي، ليست متعلقة بلزوم حرف في الكلمة، أو عدمه، وإنما بأشياء اعتل بها النحاة وعللوا بها، ولغيرهم ممن جاء بعدهم أن يعلل بغير ذلك، إن سنحت له علة هي أولى([2])، والله أعلم .

([1]) انظر ارتشاف الضرب (٢٨/١)، وهمع الهوامع (٢٣٥/٦) .

([2]) مقتبس من كلام الخليل بن أحمد في العلة. انظر الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ص ١٩٤، تحقيق د. حمدي عبد الفتاح، ط/٣، مكتبة الآداب ــ القاهرة، ١٤٢٨هـ ــ٢٠٠٧م .

الخاتمة

اشتمل البحث إجمالاً مما سبق ذكره، على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

ففي المقدمة تطرق البحث لأسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه والدراسات السابقة وغير ذلك.

وفي التمهيد تناول البحث تعريف الاستدراك لغةً واصطلاحاً، ولمحة يسيرة عن استدراك النحويين .

أما الفصول الأربعة، فهي مشتملة على الآتي :

ففي الفصل الأول تناول البحث دراسة حول ابن مالك وابن هشام تشتمل على مسيرتهما من النشأة، مروراً بالحياة العلمية، حتى الوفاة.

وفي الفصل الثاني تناول البحث استدراكات ابن هشام على ابن مالك في الأسماء، ويشتمل هذا الفصل على أربعة وعشرين مبحثاً، وكل ذلك مفصل في البحث.

وفي الفصل الثالث تطرق البحث لاستدراكات ابن هشام على ابن مالك في الأفعال، وهو خمسة مباحث.

وفي الفصل الرابع الأخير تناول البحث استدراكات ابن هشام على ابن مالك في الحروف، واشتمل على خمسة مباحث أيضاً. وهذا التقسيم اقتضاه عمل النحاة في تقسيم الكلام إلى: اسم وفعل وحرف، وهو موضوعي في غاية الجودة.

وأما النتائج التي اشتملت عليها هذه الدراسة، فهي مجملة في الآتي:

- من النتائج المهمة التي توصل إليها الباحث أن ابن هشام في شرحه أوضح المسالك أراد أن يربط الدارسين بشرح خالٍ من تعقيد المتون مع تمام الإيضاح من غير التعرض لتفكيك المتن، خلافاً لما عليه عامة شراح الألفية؛ وربما يذكر المتن أحياناً إذا دعت إليه ضرورة التنبيه.
- من النتائج أيضاً النقد لبعض تعريفات ابن مالك، كما في الحال والتمييز والنعت والبدل وكل ذلك موضح في محله .

- تصحيح ابن هشام ما رآه خطأ سواء كان في المسائل العلمية أو في بعض الشواهد التي احتج بها ابن مالك كما في صفحة ٤٧ـ٤٩.

- مخالفة ابن هشام لابن مالك في تفصيله وترتيبه، كما قال: وربما خالفته في تفصيله وترتيبه، ولينظر صفحة ٤٩ـ٥٠

- أنَّ ابن هشام في تداركه على ابن مالك؛ يرى الباحث أنه أصاب في بعضها وأخطأ في آخر، ومنها ما هو محل اجتهاد، وكل هذا موضح في الدراسة، ولينظر على سبيل المثال صفحة: ٥٥،٥٩، ٦٤، وغير ذلك من مواضع.

- توصل الباحث من خلال هذه الدراسة لكتاب أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، أنَّ ابن هشام في عدم تقيده بالمتن أتاح له أن يستدرك على ابن مالك في غير الألفية من كتبه كشرح التسهيل وشرح الكافية.

- من خلال الدراسة ومراجعها المختلفة، توصل الباحث إلى أن كتب ابن مالك ساعدت في تعلم النحو وتعليمه، فإن غالب الكتب النحوية تدور حول كتبه.

- يوضح ما سبق أن أبا حيان الأندلسي مع علو قدره في هذا الشأن؛ فإنه بنى أعظم كتابين له في علوم العربية وهي(التذييل والتكميل شرح التسهيل) و(ارتشاف الضرب من لسان العرب) على كتب ابن مالك.

وأما التوصيات فهي كالآتي:

- توصل الباحث أيضاً من خلال هذه الدراسة أن البحث في الاستدراكات مرتع خصب لأفكار العلماء؛ ولذا يوصي الباحث بالمضي في هذا الطريق؛ فإنه منهل عذب لا يكاد ينضب.

ومما يوصي به أيضاً: العناية بكتب التراث الإسلامي والاستدامة على قراءتها، والاستفادة منها، مع الانتفاع بالأجهزة العصرية في تقريب العلم وتيسيره .

ويحسن أن أختم بفائدة مهمة، قال أبو عمرو بن العلاء البصري([1]): ((إنما نحن بالإضافة إلى من كان قبلنا كبقل في أصول رقل أي نخل طوال)، قال ابن الأنباري:

وهذا يدلُّ على كماله في فضله قال الشاعر:

وَمَا عَبَّرَ الإِنْسَانُ عَنْ فَضْلِ نَفْسِهِ بِمِثْلِ اعْتِقَادِ الْفَضْلِ فِي كُلِّ فَاضِلِ

وَأَنَّ أَشَدَّ النَّقْصِ أَنْ يَرْمِيَ الْفَتَى قَذَى الْعَيْنِ عَنْهُ بِانْتِقَاصِ الأَفَاضِلِ)).([2])

هذا، فإنْ وُفقتُ فالحمد لله تعالى فهو المانُّ به، وإنْ تكن الأخرى؛ فطالبُ علم في الطريق، وكلٌّ من سار على الدرب وصل، وصلى اللهم على محمد وآله وصحبه وسلم، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

([1]) هو العلم المشهور في علم القراءات واللغة العربية، أخذ النحو نصر بن عاصم الليثي وأخذ عنه يونس ابن حبيب والخليل بن أحمد وأبو محمد علي بن المبارك اليزيدي، توفي سنة ١٥٠. انظر نزهة الألباء ٣٠، ومراتب النحويين ص ٣٣، وطبقات النحويين واللغويين ص٣٥.

([2]) نزهة الألباء، ص٣٢.

الفهارس العامة

وتحتوي على :

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الشواهد الشعرية.

فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس محتويات البحث.

فهرس الآيات القرآنية

الأعــراف

الأنفـــال

التوبـــة

يونـــس

الحجــر

النحـــل

الكـــهف

مريــم

طـــه

فهرس الشواهد الشعرية

البيت		قائله	الصفحة
حَرْفُ الهمزة			
سَيُغْنِينِي الذِي أَغْنَاكَ عَنِّي	فَلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلا غِنَاءُ	مَجْهُولُ	٤١
حَرْفُ الباء			
فَمَنْ لَمْ يَكُ يُنْجِبْ أَبُوهُ وأُمُّهُ	فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ والأَبُ	مَجْهُولٌ	٦٥
أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ	زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ	مَجْهُولٌ	٦٨
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَا	إِلَيَّ حَبِيبٌ إِنَّهَا لَحَــبِيبُ	كُثَيِّرُ عَزَّة	٩٠
وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ	بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ	سَوَادُ بْنُ قَارِب	٩٨
فَيَا مُوقِداً نَاراً لِغَيْرِكَ ضَوْؤُهَا	وَيَا حَاطِباً مِنْ غَيْرِ حَبْلِكَ تَحْطِبُ	مجهول	١٠١
أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً	أُلُؤْماً لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرابَا	جرير	١١٤
فَمُوشكةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا	خِلافَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا	أبوسَهْم الهُذَلي	١٣٠
فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ أَحْكَمَتْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ	يَحِلُّ لَهُمْ إِكْرَاهُهَا وَ غِلابِهَا		
دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ	سَرِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرَشْدٌ طِلَابُهَا	أبو ذُؤَيب الهُذَلي	١٥١
حَرْفُ التَّاء			
خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا	مَقَالَةَ لِهَبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ وَلَتِ	يُنْسبُ لرجلٍ من الطَّائِيين	٦٣
حَرْفُ الْحَاء			
وَنجَوْتِ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو	نِ مِنَ الْغُدُوِّ إِلَى الرَّوَاحِ		
أَنْ تَهْبِطِينَ بِــلادَ قَــوْ	مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ	القَاسِمُ بْنُ مَعْن	١٥١
حَرْفُ الدَّال			
أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي	يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ	كُثَيِّرُ عَزَّة	٤٩
فَإِنِّي مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَــا	وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِي	كُثَيِّرُ عَزَّة	٤٩
كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤدَدِ	وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ	مَجْهُول	٦٨

تَسَلَيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ	بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي	مَجْهُول	٩١
فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا	تَشْكِي فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا	صَخْر بن الجَعْد	١٤٧

حَرْفُ الرَّاء

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعَيْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ	يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ	مجهول	٣٨
وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيَا	جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ	مجهول	٦٨
جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ	وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ	سليط بن مسعود	٦٨
بَنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَادِئَ ذِلَّةٍ	لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءً وَلَا نَصْرَا	مجهول	٩٢
فَأَمْهَلْهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ	مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ	أوس بن حجر	٩٨
وَاعْلَمْ فِعْلُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ	أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلاًّ مَا قُدِرَا	مجهول	١٤٩
فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ	وَأَسلَّ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ	النابغة الذُبياني	١٥١

حَرْفُ الْعَيْن

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا	إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ	مجهول	٦٢
إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ	لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ	الفرزدق	٩٨
وَمَا زِلْتُ مَحْمُولاً عَلَيَّ ضَغِينَةٌ	وَمُضْطَلِعُ الأَضْغَانِ مُذْ أَنَا يَافِعُ	لرجل من سلول	١٥٥

حَرْفُ الكَاف

وَأَنْتَ امْرُؤٌ خِلْطٌ إِذَا هِيَ أَرْسَلَتْ	يَمِينُكَ شَيْئاً أَمْسَكَتْهُ شِمَالُكَا	مجهول	٩٩

حَرْفُ اللام

لِـــمَنْ زُحْلُوقَـــةٌ زُلٌّ	بِـــهَا الْعَيْنَـــانِ تَنْهَـــلُ	امرؤ القيس	٣١
جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَ بْنَ حَاتِمٍ	جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ	النابغة أو غيره	٤٧
أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ	فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ	ابن خفاف	٤٩
فَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمُ	إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لَا	زُهير بن مسعود	٦٣
وَمَا قَصَرَّتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ	وَلَكِنَّ عَمِّيَ الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالْخَالُ	مجهول	٦٥
فَإِنَّ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ	فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ	طُليحة بن خُويلد	٩٠
تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً	إِنَّ الرَّوْعَ يَوْماً تَارِكِي لَا أَبَا لِيَا	مالك بن الرَّيْب	٨٧
كَنَاطِحِ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا	فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ	الأعشى	١٠٠
تُدَافِعُ الشَّيْبَ وَلَمْ تَقْتُلِ	فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ	أبو النجم العجلي	١٠٩

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا	قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ	مجهول	١٥٠

حَرْفُ المِيم

لَعَلَّ الْتِفَاتاً مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ	يُمِلْ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْعَدَاوَةِ للرُّحْمِ	مجهول	٣٤
ولَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرُ وَاحِدَا	مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمِا	حسان بن ثابت	٦٧
إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِي فِي ابْنِ عَمِّي	وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ	لضَيْغم الأسدي	٩٩
وكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ	إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى	عُمَر بن أبي رَبِيعة	١٠٢

حَرْفُ النُّون

إِذَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً	وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا	الراعي عُبيد	٣٤
عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً	حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا	مجهول	٣٤
أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعْنَا	إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا	مجهول	٦٣
نَجَيْتُ يَا رَبِّ نُوحاً وَاسْتَجَبْتَ لَهُ	فِي فَلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا	مجهول	٨٨
بِسْمِ الإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا	ولَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا	ابن رواحة	١٤٣
وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا	أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي	عِمْران بن حِطَّان	١٤٧

فهرس الأعلام المترجم لهم

(ف)

(م)

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١. ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط/١، مكتب الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ _١٩٩٨م .

٢. استدراك الغلط الواقع في كتاب العين لأبي بكر الزُّبيدي، تحقيق الدكتور عبد العلي الودغيري والدكتور صلاح مهدي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٣. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي بيروت بدون تاريخ .

٤. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط/٤، مؤسسة الرسالة ١٤٢٠هـ _١٩٩٩م .

٥. الإعلام، للزركلي، ط/٦ دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنان ١٩٩٤م .

٦. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق الدكتور حمدي عبد الفتاح، ط/٣، مكتبة الآداب ــ القاهرة،١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.

٧. الألفية لابن مالك،د/٢، دار السلام،١٤٢٣هـ _٢٠٠٣م .

٨. الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير . بدون تاريخ .

٩. أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق يوسف بركات هبود، دار الفكر، بيروت _ لبنان،١٤٢٠هـ _٢٠٠٠م .

١٠. البداية والنهاية، لابن كثير، مطبعة هجر للطباعة والتوزيع والإعلان،١٤١٩هـ ــ١٩٩٨م .

١١. البدر الطالع، للشوكاني، تحقيق حسين بن عبد الله العربي، طبعة دار الفكر المعاصر،بيروت ــ لبنان، ١٤١٩هـ ــ١٩٩٨م .

١٢. بغية الوعاة، للسيوطي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م .

١٣. تاريخ الإسلام، للذهبي ، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتــاب العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ ــ٢٠٠٣م .
١٤. تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الــرحمن، ط/١، مؤسسة الرسالة،١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
١٥. تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركــات، دار الكتــاب العربــي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ١٩٧٦م .
١٦. التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
١٧. التعريفات، للجرجاني، تحقيق محمد باســل عيــون الســود، ط/٢، دار الكتــب العلمية، بيروت ــ لبنان،١٤٢٣هـ ــ٢٠٠٣م .
١٨. تقريب النشر، لابن الجزري، تحقيق إبراهيم عطــوة عــوض، دار الحــديث ــ القاهرة، بدون تاريخ .
١٩. التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، جامعة بغــداد، ١٩٨١م ــ ١٤٠٢هـ .
٢٠. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي، ط/١ دار الفكر بيروت ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .
٢١. حاشية الخضري على ابن عقيل، تحقيق تركي فرحــان مصــطفى، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ٢٠٠٥م ــ ١٤٢٦هـ .
٢٢. حاشية الدسوقي على المغني، تحقيق عبد السلام محمد أمين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ٢٠٠٧م ــ١٤٢٨هـ .
٢٣. حاشية الصّبان على الأشموني ، ط/١، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتــب العلمية،بيروت ــ لبنان، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .
٢٤. حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على ابــن عقيــل، دار الفكــر بيــروت ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .
٢٥. حسن المحاضرة، للسيوطي، طبعة دار الوطن، مصر ١٢٩٩هـ .

٢٦. خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م .
٢٧. الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط/٣، عالم الكتب .
٢٨. خلاصة الأثر، للمحبي، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
٢٩. دائرة المعارف الإسلامية .
٣٠. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان بدون تاريخ .
٣١. الدرر اللوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط/١، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٩م .
٣٢. ديوان الأعشى، ط/٣ دار صادر بيروت ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م .
٣٣. ديوان امرئ القيس، دار صادر بيروت ٢٠٠٥م ــ ١٤٢٥هـ .
٣٤. ديوان حسان بن ثابت، بيروت دار صادر بدون تاريخ .
٣٥. ديوان ذي الرُّمَّة، تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع، ط/١، شركة دار الأرقم، بيروت، ١٤١٩هـ ــ١٩٩٨م.
٣٦. ديوان الفرزدق، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ.
٣٧. ديوان كثير عزة، تحقيق عدنان علي، ط/١، دار صادر بيروت، ١٩٩٤م .
٣٨. ديوان النابغة الزبياني، تحقيق كرم البستاني، ط/٣، دار صادر بيروت ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م .
٣٩. الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثالثة دار المعارف بدون تاريخ .
٤٠. زاد المسير لابن الجوزي، ط/١، دار الفكر بيروت ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.
٤١. شذرات الذهب لابن العماد، دار الفكر، بيروت ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م .
٤٢. شرح الأزهرية لخالد الأزهري، ط/٢، مطبعة بابي مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ ــ ١٩٥٥م .
٤٣. شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، تحقيق خالد عبد الغني محفوظ، ط/١، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٦م ــ ١٤٢٧هـ .

٤٤. شرح الأشموني، تحقيق حسن حامد، ط/١، دار الكتــب العلميــة، ١٤١٩هـــــ ١٩٩٨م .
٤٥. شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيـــي الـــدين عبـــد الحميد، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، بدون تاريخ .
٤٦. شرح شواهد المغني، للسيوطي، تحقيق الشيخ محمـــد محمـــود الشـــنقيطي، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت ــ لبنان، بدون تاريخ .
٤٧. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبـــد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ١٤٢٠هــ ــ٢٠٠٠م .
٤٨. شرح ابن عقيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، بدون، تاريخ .
٤٩. شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت ــ لبنان،١٤٠٥هــ ١٩٨٥م .
٥٠. شرح ابن الناظم على ألفية والده، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط/١، الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ١٤٢٠هــ ــ ٢٠٠٠م .
٥١. الشعر والشعراء،لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث ــ القـــاهرة بدون تاريخ .
٥٢. طبقات النحويين واللغويين، للزُّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبـــراهيم الطبعـــة الثالثة دار المعارف بدون تاريخ .
٥٣. عصر المماليك، لمحمود رزق سليم، دار مكتبة الآداب ومكتبتهـــا بالجمـــاميز، ١٣٨١هــ ــ ١٩٦٢م .
٥٤. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، مكتبة الخانجي بمصر، ١٣٥٢هــ ١٩٣٣م .
٥٥. الفتح والإمالة، لأبي عمرو الداني، تحقيق أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، ط/١، دار الفك، بيروت ــ لبنان ١٤٢٢هــ ٢٠٠٢م .
٥٦. فتح القدير، للشوكاني، دار الفكر ١٤٠٣هــ ــ١٩٨٥م .
٥٧. قطر الندى، لابن هشام، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر،١٤٢٣هـــــ ــ ٢٠٠٢م .

٥٨. كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
٥٩. لسان العرب، لابن منظور، ط/١، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
٦٠. المحتسب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م .
٦١. المدارس النحوية، لشوقي ضيف، ط/٩، دار المعارف بدون تاريخ .
٦٢. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بدون تاريخ .
٦٣. المزهر في علوم العربية للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بدون تاريخ .
٦٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتبة الشاملة.
٦٥. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م .
٦٦. المفصل في صناعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ١٤٢٠هـ ــ١٩٩٩م .
٦٧. المقاصد النحوية، للعيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ٢٠٠٥م ــ ١٤٢٦هـ .
٦٨. مقدمة تحقيق التصريح، للدكتور عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، ط/١، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م .
٦٩. مقدمة التحقيق لشرح الكافية الشافية، ط/١٢/، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م .
٧٠. مقدمة مصباح السالك إلى أوضح المسالك، لبركات يوسف هبود، دار الفكر بيروت ــ لبنان، ١٤٢٠هـ ــ٢٠٠٠م .
٧١. النجوم الزهرة مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٦٨هـ ــ ١٩٤٩م .

٧٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابـــن الأنبـــاري، تحقيـــق الـــدكتور إبـــراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الأردن ١٤٠٥هـــ ـــ ١٩٨٥م .
٧٣. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، دار المنار، ١٤١٢هـــ ـــ١٩٩١م .
٧٤. نفح الطيب، للمقري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العربـــي، بيروت ـــ لبنان، بدون تاريخ .
٧٥. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيـــق الـــدكتور عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت ـــ لبنان، ١٤٠٥هـــ ـــ ١٩٨٥م .
٧٦. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق عبد السلام محمد هـــارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـــ ـــ ٢٠٠١م .
٧٧. الوافي بالوفيات صلاح الدين الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط/١، بيروت ١٤٢٠هـــ ـــ ٢٠٠٠م .
٧٨. الوسيط في تاريخ النحو العربي، الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواف للنشر والتوزيع، ط/١، الرياض ١٤١٣هـــ ـــ ١٩٩٢م مصور .

فهرس محتويات البحث